ترجمة غير رسمية

Distr.: General
27 March 2026

Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون

انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في تموز/يوليو 2025 في السويداء، في سوريا

لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية

الملخص

ينظر التقرير الراهن في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق التصعيد في تموز/يوليو 2025، وما بعده، في محافظة السويداء. ويهدف التقرير إلى توضيح تطورات الوقائع وتقديم سجل مستقل ونزيه للوقائع والظروف التي أدت إلى التصعيد وانتهاك المعايير الدولية المطبقة على جميع الأطراف في النزاع. يغطي التقرير بإيجاز الأحداث التي وقعت في جرمانا وأشرفية صحنايا في ريف محافظة دمشق في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025، ويركّز على أحداث السويداء في تموز/يوليو. ثم يصف التوترات التي سبقت الأحداث، بما في ذلك النزاع المحلي في حي المقوس في مدينة السويداء الذي أدى إلى العملية العسكرية الحكومية، ثم تلتها ثلاث موجات متداخلة من العنف شاركت فيها عدة جهات بين 14 و19 تموز/يوليو أسفرت عن مقتل أكثر من 1,700 شخص وفقًا لتقديرات اللجنة المتحفّظة، وكانت الغالبية العظمى منهم من المجتمع الدرزي، مع وجود ضحايا من البدو في السويداء إضافة إلى عناصر من القوات الحكومية. ترافقت كل موجة مع أعمال عنف شديدة ضد المدنيين وانتهاكات أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع الإشارة بشكل خاص إلى تهجير السكان المدنيين. كما اتسمت الفترة بأكملها بانتشار مستويات مرتفعة من خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، التي جرى تداولها على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وشملت الموجة الأولى من العنف القوات الحكومية، بما في ذلك قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري، ومقاتلين من العشائر مرتبطين بها، معظمهم من درعا والسويداء. ودخلوا القرى ثم مدينة السويداء، وارتكبوا انتهاكات ضد أفراد المجتمع الدرزي، بما في ذلك القتل، والهجمات المباشرة والعشوائية على المدنيين، والاعتقال والاختطاف التعسفيين، والتعذيب وسوء المعاملة، والنهب، والهجمات على ممتلكات المدنيين، والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب، والانتهاكات الماسّة بالكرامة الشخصية، والهجمات على المباني الدينية إضافة إلى إهانات تمييزية طائفية.

وتبع ذلك موجة ثانية من العنف الموجه ضد المجتمع البدوي، حيث شاركت جماعات مسلحة درزية، بما في ذلك تلك التابعة للمجلس العسكري في السويداء (التي تم توحيدها لاحقًا تحت الحرس الوطني في السويداء)، في القتل والهجمات المباشرة والعشوائية على المدنيين، والتعذيب وسوء المعاملة، والاعتقال التعسفي، والانتهاكات الماسّة بالكرامة الشخصية،

والهجمات على المباني الدينية، بالإضافة إلى النهب – والتي بلغت ذروتها في التهجير القسري للمجتمع البدوي من كل مناطق السويداء تقريبًا الواقعة تحت سيطرة الحرس الوطني.

وشملت الموجة الثالثة دخول عدة آلاف من مقاتلي العشائر من جميع أنحاء البلاد بعد الدعوة للفزعة، حيث ارتكبوا انتهاكات ضد المجتمع الدرزي، بما في ذلك نهب كل المنازل تقريبًا وحرقها في 35 قرية ذات الغالبية الدرزية والمختلطة في شمال المحافظة وغربها. كما شارك مقاتلو العشائر في القتل والاختطاف والانتهاكات الماسّة بالكرامة الشخصية، بالإضافة إلى النهب.

وبعد توقف الأعمال العدائية رسميًا اعتبارًا من 19 تموز/يوليو، تراجعتْ حدّة أعمال العنف والانتهاكات بشكل مطّرد لكنها لم تتوقف تمامًا. ولا يزال جزء كبير من محافظة السويداء خارج سيطرة الحكومة، حيث يظلّ ما يقارب 155,000 شخص في حالة نزوح، وينتظرون تحقيق التقدم في حلّ الخلافات السياسية التي كانت قائمة في بداية النزاع، ومعالجة المظالم التي سببتها أعمال العنف في تموز/يوليو. يرتبط هذا الحلّ بعملية أوسع نطاقًا تشمل المساءلة والتعويض وضمانات عدم التكرار المنتظرة ما بعد الفترة الانتقالية.

كما أنّ الانتهاكات التي أثرت بشكل رئيسي على المجتمعات الدرزية والبدوية في المحافظة، تضمنت ديناميكيات معقدة بين الأديان وداخلها، على خلفية 14 عامًا من النزاع الأهلي وانعدام الأمن والعنف الإجرامي وعقود من الاستبداد تحت حكم الأسد السابق. وقد شهدت الفترة الانتقالية الهشّة مظالمَ ناجمة عن الفترة السابقة، بالإضافة إلى المظالم الحديثة والديناميكيات الإقليمية المعقدة التي تتجاوز الحدود. بحلول تموز/يوليو، تصاعدت التوترات بين القادة المحليين في السويداء والحكومة السورية، حيث انقسم القادة المحليون بشأن العلاقة مع دمشق وشعروا بالقلق بشأن حماية مجتمعات الأقليات في سياق دورات العنف السابقة، بما في ذلك في آذار/مارس 2025. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن الجهود الناشئة نحو نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وإصلاح القطاع الأمني، من الحدّ من انتشار الأسلحة غير المنضبط والولاءات الفصائلية، ومن ضمان التدقيق الضروري، في حين أن إصلاح النظام القضائي المتهالك الموروث من عهد الأسد لم يبدأ إلا مؤخرًا. وعلاوة على ذلك، أدى التدخل العسكري من جانب دولة مجاورة، هي إسرائيل، إلى تعقيد الواقع السياسي والقانوني، وذلك في أعقاب تقارير عن دعم سري للجماعات الدرزية المسلحة بعد سقوط الحكومة السابقة، لمواجهة مساعي دمشق نحو ترسيخ مركزية السلطة. وفي هذا السياق، يجدر التذكير بالالتزامات الأوسع نطاقاً المنصوص عليها في القانون الدولي، والتي تقع على عاتق جميع الدول في سياق الحفاظ على السلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية.

وعلى الرغم من الانتهاكات الخطيرة والجسيمة التي حدثت، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل القوات الحكومية، والحاجة إلى مزيد من التحقيق في الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قبل أفراد القوات الحكومية، بالإضافة إلى انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي قد ترقى إلى جرائم حرب، المرتكبة من قبل القوات الحكومية، ومقاتلي العشائر، والمجموعات المسلحة الدرزية، بما في ذلك تلك التابعة للمجلس العسكري في السويداء، فإنّ اللجنة أشارتْ إلى الدعوات المشتركة للمساءلة واحترام حقوق الضحايا، والرغبة في إعادة بناء العلاقات بين المجتمعات والحكومة. وتقرّ اللجنة بالتزام الحكومة القيّم بالشفافية والعدالة الذي أعربت عنه بالسماح لفريق اللجنة بالدخول إلى السويداء.

ولهذا الغرض، ومع الاعتراف بالأبعاد السياسية للنزاعات القائمة، يؤكد التقرير على وجوب تطبيق الالتزامات القانونية الدولية من قبل الحكومة وجميع الأطراف المعنية على أراضي الجمهورية العربية السورية. ويتضمن التقرير سلسلة من التوصيات لمعالجة الانتهاكات الموثّقة ويحث الحكومة على اتخاذ خطوات لضمان عدم التكرار، والمساءلة، وتعويض الضحايا.

أولًا. مقدمة

1. تم إعداد هذا التقرير بموجب ولاية اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية (المشار إليها باللجنة) الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التي تنصّ على التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.[1] ويعتمد عمل اللجنة على أكثر من 400 مقابلة، وثلاث زيارات ميدانية، كلّ منها لمدة أسبوع إلى المناطق المتأثرة، والمحافظات المجاورة التي تستضيف النازحين داخليًا، بالإضافة إلى تحليل صور الأقمار الصناعية وتسجيلات الفيديو، والأدلة الوثائقية، والبيانات الرسمية[2]. يوضح التقرير انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيثما ينطبق، ضد السكان المدنيين في محافظة السويداء في تموز/يوليو 2025.[3] كما يتناول الأحداث السابقة المرتبطة بهذه الأحداث في نيسان/أبريل وأيار/مايو في جرمانا وأشرفية صحنايا في ريف دمشق، ويتناول التطورات السياسية ذات الصلة بفهم السياق الأوسع الذي وقعت فيه الانتهاكات. تنوي اللجنة أن يوفر هذا التقرير توضيحًا للانتهاكات التي حدثت، بالإضافة إلى تقديم توصيات للمساعدة في رفع أصوات الضحايا والناجين، ومحاسبة الجناة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. تقرّ اللجنة بالتفاعل الكبير بين التطورات السياسية والعوامل المحفّزة للعنف الموثقة في هذا التقرير. وتأمل اللجنة أن تساعد النتائج الواردة هنا، رغم أنها تسلط الضوء على انتهاكات جسيمة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، في خلق مساحة للحوار الشامل وحل سلمي للخلافات السياسية مع احترام كامل حقوق الإنسان للجميع. في البداية، تعبّر اللجنة عن امتنانها العميق لجميع الضحايا والناجين والشهود الذين شاركوا تجاربهم لفائدة هذا التقرير، بالإضافة إلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجهات الإنسانية التي قدمت المعلومات سواء من خلال تقاريرها العامة أو بشكل سري.

2. وفي سياق الأحداث التي يغطيها هذا التقرير، وجدت اللجنة أن القتال في السويداء يرقى إلى صراع مسلح غير دولي من منتصف تموز/يوليو وحتى اليوم، وبالتالي فإن القانون الدولي الإنساني هو الإطار القانوني الأساسي الذي يتم من خلاله تحليل تلك الأحداث. ويشكل القانون الدولي لحقوق الإنسان الإطار القانوني الأساسي الذي يُنظر من خلاله في الأحداث التي سبقت التصعيد في تموز/يوليو، رغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يزال ساريًا في الوقت نفسه رغم وجود النزاع المسلح غير الدولي، حيث تُستَحضر معاييره على امتداد التقرير. تشير اللجنة إلى أن صراعًا مسلحًا دوليًا موازيًا كان يحدث أيضًا طوال هذه الفترة في سياق النشاط العسكري الإسرائيلي على الأراضي السورية.[4]

3. وتشير اللجنة إلى أن الدولة لا تزال الجهة المسؤولة الأساسية فيما يتعلق باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وحمايته وتعزيزه وتنفيذه في الجمهورية العربية السورية. وفي سياق النزاع المسلح غير الدولي، فإن جميع الأطراف، بما في ذلك قوات الحكومة ومن ضمنها قوات الأمن الداخلي (التي كانت تعرف سابقًا بالأمن العام)، والجيش العربي السوري، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة المنظمة التي تتخذ من السويداء مقرًا[5] لها والأفراد المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية، مُلزمون جميعًا بالقانون الدولي الإنساني المطبّق في النزاعات المسلحة غير الدولية. تعتبر اللجنة أن مقاتلي العشائر الذين رافقوا القوات الحكومية بين 14–16 تموز/يوليو كانوا جزءًا من العملية المنفّذة تحت السيطرة الفعلية للقوات الحكومية، وكانت أفعالهم تُنسب إلى الدولة.[6] وبالنسبة لمقاتلي العشائر المشاركين في

---

[1] تم تأسيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في 22 آب/أغسطس 2011 من قبل مجلس حقوق الإنسان بموجب القرار S-17/1. تتمثل ولاية اللجنة في التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 في الجمهورية العربية السورية وتقديم تقارير عامة حول استنتاجاتها. كما كلف مجلس حقوق الإنسان اللجنة بتحديد الحقائق والظروف التي قد ترتب على مثل هذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة، وحيثما أمكن، تحديد المسؤولين لضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات، بما في ذلك تلك التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية اللجنة مرارا وتكرارا منذ ذلك الحين، وكان آخرها من خلال القرار 25/58 الذي تم اعتماده في 4 نيسان/أبريل 2025. ومفوضو اللجنة هم السيد باولو سيرجيو بينيرو (الرئيس)، والسيدة منية عمار، والسيدة فيونوالا ني أولاين.

[2] انظر المنهجية، في القسم التالي. سُمح للجنة بالوصول إلى السويداء بعد اعتماد خارطة طريق لحل الأزمة في السويداء واستقرار جنوب سوريا، والتي تم وضعها بموجب اتفاق بين الجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة، والمملكة الأردنية في 16 أيلول/سبتمبر، الذي طلب من اللجنة التحقيق في أحداث تموز/يوليو في السويداء. انظر https://docs.un.org/en/S/2025/586 /https://sana.sy/en/local/2267905.

[3] ينعكس دور عوامل الهوية التقاطعية في مخالفات القيادة طوال التقرير، خاصة في أماكن تقاطع النوع الاجتماعي والانتماء المجتمعي والطريقة التي تتأثر بها الحقوق.

[4] انظر الملحق الثالث، القانون واجب التطبيق، لمزيد من التفاصيل حول هذا التحليل.

[5] المجلس العسكري في السويداء وجماعات مسلحة أخرى مقرها السويداء، أشار إليها التقرير بالإنجليزية باسم SMCAGs. لاحظ أنه في آب/أغسطس 20205، اندمجت معظم هذه الجماعات تحت مظلة الحرس الوطني في السويداء الذي يضم الجماعات المسلحة المنظمة التي تتخذ من السويداء مقرًا لها.

[6] لغرض هذا التقرير، يشير مصطلح "مقاتلو العشائر" إلى مجموعات متنوعة من الأفراد المسلحين الذين هم أعضاء في العشائر. ترتبط العشائر بسلالة الدم ("عصبية قبلية") والقيم المشتركة. وهم يتمتعون بتحالفات متنوعة ومعقدة ويظهرون مستويات مختلفة من التنظيم والتنسيق عبر المناطق. بعض العشائر تعتبر نفسها من البدو، لكن مصطلح مقاتلي العشائر يستخدم بشكل واسع ويشمل العشائر غير البدو أيضًا. كان مقاتلون العشائر غير البدويين يشكلون غالبية المشاركين في القتال بين 17 و19 تموز/يوليو. وقد وثقت اللجنة سابقًا حالات أدى فيها هؤلاء "المقاتلون العشائريون"، المعروفون أيضا باسم "القوات العشائرية"، دورًا نشطًا في الأعمال العدائية في سياق النزاع المسلح في سوريا. انظر بشكل خاص: A/HRC/55/64، الفقرات 90–97، وكذلك A/HRC/57/86، الفقرات 102–104.

القتال قبل تلك الفترة وبعدها، تعتبر اللجنة أنّ هؤلاء الأشخاص شاركوا مباشرة في الأعمال العدائية، ويشار إلى سلوكهم في سياق النزاع المسلح الموصوف في هذا التقرير. وإنّ القوات الإسرائيلية التي تنفذ عمليات تؤثر على الأراضي السورية تبقى مُلزمة بتطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية.

4. وبعد هذه المقدمة، يعيد التقرير صياغة منهجية اللجنة في القسم الثاني. ثم يقدم وصفًا أكثر تفصيلاً للسياق السياسي والأمني العسكري في القسم الثالث قبل تقديم نظرة عامة على أنماط انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم دولية، في القسمين الرابع والخامس. ثم ينظر في تأثير الوضع الجاري على الحقوق والالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في القسم السادس. يتبع ذلك النتائج القانونية في القسم السابع والاستنتاجات والتوصيات في القسم الثامن.

5. ويحتوي التقرير أيضًا على عدة ملاحق. يحتوي الملحق الأول على عدة خرائط لمواقع الحوادث المفصلة في هذا التقرير، بينما يحتوي الملحق الثاني على الاستنتاجات الوقائعية التفصيلية. ويلخص الملحق الثالث القانون واجب التطبيق، ويحتوي الملحق الرابع على المراسلات ذات الصلة مع الحكومة، ويوفر الملحق الخامس جدولًا للانتهاكات بحسب الموقع.

ثانيًا. المنهجية

6. عند البحث وكتابة هذا التقرير، اعتمدت اللجنة على مقابلات مع 409 ضحايا، وشهود، ومسؤولين حكوميين، ومشتبه بهم من الجناة، بالإضافة إلى مجموعة من المحاورين الآخرين الذين قابلتهم اللجنة، بين نيسان/أبريل 2025 وكانون الثاني/يناير 2026.[7] كما زارت اللجنة المناطق المتأثرة من محافظة السويداء الخاضعة لسيطرة الحكومة والجماعات المسلحة خلال ثلاث زيارات ميدانية إلى سوريا استمرّ كلّ منها أسبوعًا بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2025، بما في ذلك 12 يومًا قضتها اللجنة في محافظة السويداء. وتعبّر اللجنة عن شكرها على منح الحكومة إمكانية الوصول إلى السويداء، وتقرّ أيضًا بالوصول الذي سهلته السلطات المحلية في السويداء إلى الأراضي التي يسيطر عليها الحرس الوطني. خلال هذه الزيارات الميدانية إلى السويداء ومحافظتي ريف دمشق ودرعا، وكذلك مدينة دمشق، التقت اللجنة بمسؤولين حكوميين محليين وقادة أمنين، وشهود وعائلات الضحايا. وسُمح لأمانة اللجنة بالوصول إلى مجموعة واسعة من المسؤولين الذين قدموا معلومات حول سلوك الحكومة خلال الأحداث العنيفة التي يغطيها هذا التقرير، وجهود تسهيل الوصول إلى السويداء واستئناف توفير الخدمات فيها. وتمكن فريق اللجنة من زيارة العديد من المواقع التي وقعت فيها أعمال العنف، بالإضافة إلى مواقع تؤوي النازحين.[8]

7. وطلبت اللجنة معلومات حول الحوادث والتطورات من الحكومة السورية[9] والسلطات المحلية في السويداء، وحلّلت وتحققت من وثائق وصور فوتوغرافية وفيديوهات وصور الأقمار الاصطناعية من مصادر متعددة، بما في ذلك منظمات غير حكومية ومنظومة الأمم المتحدة.

8. ويتحقق معيار الإثبات لإسناد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني عندما تجد اللجنة أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن الحوادث وقعت كما هو موصوف.[10] وتستوفي الحوادث المحددة هذا المعيار إذا حصلت اللجنة على مجموعة موثوقة من الأدلة، متوافقة مع معلومات أخرى تشير إلى حدوثها. وتستند الحوادث الموصوفة في هذا التقرير لروايتيْن أوليتيْن متسقتيْن وموثوقتيْن، وغالبًا ما تكون مدعومةً بأدلة إضافية على ذلك.[11] وفي حالات التعذيب وسوء المعاملة، والجرائم الجنسية والجنسانية، بما في ذلك الاغتصاب، وغيرها من الحوادث التي يشكل فيها الناجي المصدر الأساسي الوحيد المتاح للحادث المعني، تم تأكيد هذه الأحداث من خلال تحليل الأنماط أو عند دمجها مع معلومات أخرى مثل زيارات الموقع، والسجلات الطبية، أو الإصابات الظاهرة.

---

[7] يسبق نطاق التواريخ أحداث تموز/يوليو حيث كانت اللجنة تحقق بالفعل في الأوضاع في جرمانا وأشرفية صحنايا في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025.

[8] تشير اللجنة إلى أنها التقت مع مسؤولين من وزارة الدفاع على مستوى العمل، في 18 آذار/مارس 2026. كما تأسف لأن الجهات الفاعلة في المناطق التي يسيطر عليها الحرس الوطني في السويداء، والتي كانت مرتبطة به، أعاقتْ أحيانًا عمل أمانة اللجنة خلال مهامها.

[9] تم إرسال رسالة تحتوي على طلب معلومات حول الحوادث قيد التحقيق لهذا التقرير إلى الحكومة في 11 سبتمبر 2025 (انظر الملحق الرابع).
[للتأكيد: تم مشاركة مسودة التقرير مع الحكومة في اليوم الخامس والعشرين من فبراير 2026 (انظر الملحق الرابع)، في محاولة للسماح بالتعليق والرد قبل الانتهاء من التقرير.]

[10] A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرات 7-10؛ A/HRC/19/69 في الفقرة 10

[11] لمزيد من التوضيح للممارسات المنهجية لنتائج حقائق حقوق الإنسان، انظر، https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/CoI_Guidance_and_Practice.pdf

اعتُبرتْ الأنماط الموصوفة في التقرير ثابتةً عندما تكررت أحداث متعددة تتشارك عناصر وجناة مشتركين على مدى فترة زمنية، مما سمح بتحديد نمط سلوك مؤكد. وعندما تجد اللجنة أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن سلوكًا ينطوي على المسؤولية الجنائية الفردية، فإنها تنسب ذلك إلى طرف في النزاع حيثما أمكن.

9. وتسترشد اللجنة بمبدأ "عدم إلحاق الأذى" في جميع أعمالها وتحافظ على سرية صارمة بشأن جميع المعلومات المقدمة من المصادر والشهود. تستخدم اللجنة فقط المعلومات التي تخضع لموافقة مستنيرة من مصادرها. وعند إجراء المقابلات واستخدام المعلومات، سعت اللجنة إلى تقليل العواقب المحتملة على الأشخاص الذين تقابلهم والذين يزودونها بالمعلومات من خلال تقييم مخاطر الحماية قبل التعامل مع المصادر المحتملة، وعند عرض الحقائق في هذا التقرير. في بعض الحالات، لم تتمكن اللجنة من التخفيف من احتمال حدوث ضرر ولم تجرِ مقابلات معيّنة. وفي حالات أخرى، تعجز اللجنة عن تقديم المعلومات التي حصلت عليها بسبب المخاطر المرتبطة بتحديد الأفراد بطريقة قد تعرضهم للانتقام.

10. وتتضمن اللجنة محققين مدرّبين تدريبًا خاصًّا على حالات العنف الجنسي والجنساني، وهم يقودون هذه التحقيقات وينصحون المحققين الآخرين بأفضل الممارسات وسبل دعم الضحايا.[12] كان أيّ تفاعل مع الأطفال الذين تمت مقابلتهم محدودًا وبحضور الوالدين أو الأوصياء القانونيين، ولم يتم إلا بعد تقييم قدرة الطفل على المشاركة في أجزاء المقابلة والتأكد من توافق ذلك مع مصلحة الطفل الفضلى. وتم التعامل مع الأطفال بأقلّ قدر ممكن من الانخراط، مع مراعاة خطر تعرضهم للصدمة. حيثما أمكن، سعت اللجنة إلى إحالة الشهود والضحايا إلى خدمات محتملة، خاصة في الإحالات الطبية والنفسية والاجتماعية، رغم أن ذلك لم يكن ممكنًا دائمًا.

11. ويُعد النطاق العام للانتهاكات المزعومة أكبر مما هو موضح في الحوادث التفصيلية الواردة في هذا التقرير — حيث تقتصر المعلومات المقدمة في هذا التقرير على تلك التي تمكنت اللجنة من التحقيق فيها ضمن قيود الوقت والموارد، والتي استوفت معيار الإثبات الخاص بها. وإنّ عرض الحقائق محدودٌ أيضًا بما يمكن تقديمه بعد مراجعة مخاوف حماية الأفراد.[13]

ثالثًا. السياق السياسي والعسكري وتسلسل الأحداث

خلفية أحداث تموز/يوليو، بما في ذلك الوضع السياسي والعسكري

12. جاء اندلا ع العنف في السويداء بعد أشهر من التوترات بين الحكومة في دمشق وجهات فاعلة محلية مؤثّرة في السويداء بسبب عدم ثقة بعض القادة في السويداء بالسلطات الجديدة في دمشق، بالإضافة إلى مخاوف من التهميش السياسي في سياق كانت فيه السويداء قد اكتسبت مستوى معين من الحكم الذاتي في السنوات التي سبقت سقوط حكومة الأسد. وتطورت الأحداث في ظل التوترات طويلة الأمد بين المجتمعات الدرزية والبدوية، والتي تفاقمت بعد سقوط الحكومة السابقة. سمحت سنوات من تراجع وجود الدولة في المحافظة بانتشار تهريب المخدرات وأنشطة غير قانونية أخرى وساهمت في انتشار الأسلحة على نطاق واسع.[14] وتفاقمت النزاعات طويلة الأمد حول المراعي وحقوق المياه والأراضي الحدودية بسبب الجفاف الطويل والآثار المستمرة لتغير المناخ في المنطقة. وقد أنتجت النزاعات حول الرعي، والتنقل، وعدم اليقين الاقتصادي، والتجارة غير المشروعة، والأمن، بيئةً تتفاقم فيها الحوادث المعزولة بانتظام إلى مواجهات عنيفة أو اختطاف بين أفراد المجتمع المسلح.[15] ومع ذلك، غالبًا ما كانت النزاعات تحلّ بسرعة من خلال وساطة من قبل شخصيات بارزة محلية (دينية وعلمانية)، وهي نقطة تم التأكيد عليها مرارًا أمام اللجنة من قبل قادة ومحاورين من مختلف المجتمعات التقتْ بهم اللجنة.

13. وبعد سقوط الحكومة التي يقودها الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، شهدت السويداء تغيرات ديناميكية بين القادة الدروز والحكومة المركزية الجديدة. بينما سعت السلطات الجديدة لتوسيع سيطرة الدولة عبر الأراضي السورية الموحّدة، بما في ذلك

[12] ينعكس دور عوامل الهوية التقاطعية في مخالفات القيادة طوال التقرير، خاصة في أماكن تقاطع النوع الاجتماعي والانتماء المجتمعي والطريقة التي تتأثر بها الحقوق.

[13] بسبب أزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، اضطرت اللجنة، إلى جانب هيئات تحقيق أخرى مفوضة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى العمل بحوالي نصف الموظفين المعتمدين وجزء من الموارد غير المتصلة بالوظائف من الميزانية العادية خلال النصف الثاني من عام 2025، مما حد بشكل كبير من قدرتها، انظر https://www.youtube.com/watch?v=ptedDTbsPEU.

[14] A/HRC/57/86، الفقرات 39-40. تجدر الإشارة إلى أنه رغم عدم وجود بيانات موثوقة حول التركيبة السكانية لسكان محافظة السويداء حاليا، إلا أن المجتمع الدرزي هو المكون الأكبر بفارق كبير، يليه عدد كبير من المسيحيين من طوائف مختلفة، بالإضافة إلى عدد كبير من مجتمع البدو، مع تجمعات أقل من غير البدو السُنّة والعلويين، إلى جانب مجتمعات أخرى.

[15] انظر مثلا تقارير اللجنة السابقة A/HRC/45/31، 2020، الفقرة 16

السويداء، كان بعض القادة الدروز مترددين في نزع السلاح أو قبول نشر الأمن الكامل للدولة في المحافظة. كان لدى قادة المجتمع في السويداء، سواء الدينيين أو العلمانيين، آراء متباينة حول التفاعل مع السلطات الجديدة، وكذلك نوع نموذج الحكم الذي يجب أن تتبناه سوريا الجديدة. وكان أحد شيوخ العقل الثلاثة، أعلى السلطات الروحية للدروز في السويداء، الشيخ حكمت الهجري، مترددًا في التعامل مع السلطات الجديدة في دمشق.[16] وفي هذا الصدد، أعرب الشيخ الهجري عن قلقه بشأن القرارات التي اتخذتها الحكومة المركزية في سياق الفترة الانتقالية، ودعا إلى تصحيح المسار، لكنّه في الوقت نفسه تفاعل مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم محافظ السويداء[17].

14. وسعتْ السويداء، التي كانت تتمتع بوضع فريد في سوريا لأسباب ديموغرافية وتاريخية، للحفاظ على مستوى معين من الحكم الذاتي الذي كان مسموحًا به سابقًا، بما في ذلك خلال عهد حكومة الأسد. خلال تلك الفترة، تمكن قادة السويداء من تجنب الكثير من العنف الذي اجتاح أجزاءً أخرى من البلاد، حيث تجنب الكثيرون إلى حد كبير الانضمام إلى قوات الأسد أو المعارضة. لم يؤدِ غالبية الشباب الخدمة العسكرية الإلزامية، بل فضلوا تشكيل مجموعات مسلحة محلية للدفاع عن أراضيهم من أي تهديدات خارجية، أو سُمح لهم غالبًا بتأدية الخدمة العسكرية في السويداء. ومع ذلك، حافظت الحكومة بقيادة الأسد على أجهزتها الأمنية والاستخباراتية القمعية، رغم تسامحها، وفي بعض الحالات تنسيقها المزعوم مع الجماعات المسلحة المحلية التي تتخذ من السويداء مقرًا لها. زاد الدعم لهذا النوع من الحماية المحلية بعد هجوم داعش على السويداء عام 2018 والذي أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وخطف أكثر من 30 شخصًا.[18] نحو نهاية عهد الأسد، بدأ السكان في الاحتجاجات بسبب تصاعد المظالم الاقتصادية، وطالبوا بإصلاحات ديمقراطية استمرت حتى سقوط تلك الحكومة. [19]

15. وفي ظل هذا السياق، بدأت مناقشات بين قادة دمشق وقادة السويداء المحليين بهدف التوصل إلى اتفاق على دمج السويداء في مؤسسات الدولة. جرت التفاعلات السياسية، بما في ذلك الاجتماعات بين الفصائل الدرزية والمسؤولين في دمشق، من أواخر 2024 حتى منتصف 2025. ورغم بعض التقدم، بما في ذلك إنشاء قوة شرطة محلية تضم ضباطاً من الدروز، تعرقلت المحادثات نتيجة الانقسامات داخل القيادة الدرزية، وعدم الثقة في نوايا الحكومة، بالإضافة إلى الخلاف حول اللامركزية. على الرغم من تعامل قادة دروز بارزين مع الحكومة الجديدة في دمشق للتوصل إلى اتفاق بشأن دمج السويداء، إلا أن الشيخ الهجري أعرب مرارًا عن قلقه بشأن ماضي السلطات وتداعياتها على حقوق الأقليات الدينية في سوريا. كما أعرب عن قلقه من أن الإعلان الدستوري، وهو الدستور المؤقت خلال الفترة الانتقالية لخمس سنوات، كان إقصائيًا ولم يعكس تنوع سوريا.[20]

16. ومع ذلك، تم التوصل إلى اتفاق مع القادة المحليين لإعادة إحياء مؤسسات الدولة. لاحقًا، عينت الحكومة مصطفى البكور محافظًا. وتسلّم المحافظ منصبه وسط انهيار هياكل الدولة، وغياب الثقة على نطاق واسع، وتضرر البنية التحتية، وعلى الرغم من التهديدات من الجماعات المسلحة، سعى لإعادة بناء الثقة من خلال جهود التواصل. تم تداول آراء مختلفة حول هذه العمليات بين القادة المحليين والمحاورين الذين قابلتهم اللجنة، لكن اللجنة تقرّ أن القادة في السويداء كانوا يرغبون في إدماجهم الكامل والتشاور معهم في جميع العمليات المحلية والوطنية، خلال سعي السلطات الحكومية لاستعادة وظائف الدولة. وبينما تقرّ اللجنة بأن عمليات مماثلة للدمج الإداري والأمني على المستوى الوطني كانت جارية في أنحاء البلاد، فإن استقلال السويداء النسبي في ظلّ الحكومة السابقة أسهم في زيادة التنافس وتعقيد الوضع.

17. وعلى الرغم من محاولات المحافِظ الجادة لسد الفجوة بين سكان السويداء والحكومة في دمشق، إلا أن حالة انعدام الأمن التي كانت تسيطر جزئيًا على المحافظة، إلى جانب الوجود المحدود لقوات الأمن، والنزاع على سلطة دمشق، أدت إلى تعرض المحافظ للاعتداء واحتجازه لفترة وجيزة في 21 أيار/مايو من قبل أعضاء جماعة مسلحة في السويداء. طالبت الجماعات المسلحة المحلية القريبة من الشيخ الهجري بالإفراج عن رجل محتجز بتهم جنائية في دمشق، وتم الإفراج عن المحافِظ لاحقًا. على الرغم من أن المحافظ

[16] في سوريا هناك ثلاثة شيوخ العقل، وهم أعلى السلطات الروحية والاجتماعية في المجتمع الدرزي في البلاد، وجميعهم مقيمون في السويداء، ومن بينهم الشيخ العقل حكمت الهجري، والشيخ العقل حمود الحناوي، والشيخ العقل يوسف الجربوع. ورغم أن الشيوخ ليسوا قادة سياسيين أو عسكريين بالمعنى الحرفي، إلا أن مناصبهم لها تأثير كبير على الهياكل السياسية الدرزية المختلفة والجماعات المسلحة التي تتوافق عموما مع مواقف أحد شيوخ العقل على الأقل. وإنّ تعقيد دورهم في المجتمع الدرزي، وخاصة في سوريا، يتجاوز نطاق هذا التقرير.

[17] https://english.enabbaladi.net/archives/2025/03/governor-of-as-suwayda-signs-understanding-agreement-with-al-hijri-key-details-unveiled

[18] A/HRC/40/70، الفقرات 36-43.

[19] اتخذت الاحتجاجات الأسبوعية في السويداء موقفا حاسما ضد الحكومة اعتبارا من آب/أغسطس 2023. انظر: A/HRC/55/64، الفقرة 52.

[20] انظر على سبيل المثال: https://www.facebook.com/share/p/16edSqXwqy/

قدّم استقالته بعد ذلك، إلا أن الحكومة لم تقبلها وبدلًا من ذلك استمرّ في مهامه الإدارية من خارج المحافظة. وأظهرت هذه الحادثة تعقيد الوضع الأمني في المحافظة مع استمرار تصاعد التوترات.

18. وداخل السويداء، كانت عدة فصائل مسلحة تعمل لسنوات عديدة، وبحلول ذلك الوقت كانت تحمل آراءً متباينة حول التعاون مع الحكومة الجديدة.[21] قبل كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت الفصائل المسلحة الدرزية في السويداء مجزأة وتختلف في علاقتها مع الحكومة السابقة. بعضهم حافظ على تنسيق ضمني مع أجهزة الأمن التابعة للحكومة السابقة، أو عمل في أدوار أمنية وأدوار تهريب غير رسمية، بينما بقي آخرون محايدين وركزوا على حماية المجتمع المحلي مع تجنب المواجهة مع دمشق، ورفض فريق ثالث سلطة الحكومة السابقة علنًا ورفض التجنيد الإجباري. وإنّ حركة رجال الكرامة التي تأسستْ عام 2014، أصبحت بحلول نهاية عام 2024 أكبر وأكثر الفصائل المتجذرة اجتماعيًا، واعتمدتْ على تمويل المجتمع، والشرعية المحلية، والتنظيم اللامركزي، مع الحفاظ على الاستقلالية النسبية عن الحكومة السابقة والمعارضة الرسمية.

19. بعد انهيار الحكومة السابقة في كانون الأول/ديسمبر 2024، تغير المشهد العسكري ومشهد الحكم في السويداء حيث بقي العديد من الجنود والضباط السابقين من عهد الأسد في السويداء وتم دمجهم في الفصائل المحلية. وقد سرّع ذلك من ترسيخ التنظيم بينما زاد في الوقت نفسه من المخاوف من تأثير القوات الحكومية السابقة وثقافة الإفلات من العقاب، حيث لا تزال هناك حاجة إلى تنفيذ تدابير لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وضمان عدم التكرار. أدى هذا المسار إلى هيئات أكثر تنظيمًا مثل المجلس العسكري في السويداء. كما تطورت أنماط التمويل، متجاوزة الدعم المحلي والشتات نحو المساعدات الخارجية المنظمة. وورد أن إسرائيل وسّعت الدعم السريّ للميليشيات الدرزية بعد السقوط، لمواجهة جهود دمشق المركزية، مما ساهم – إلى جانب تشكيل الحرس الوطني في السويداء لاحقًا (انظر أدناه) – في تشكيل بيئة مسلحة وسياسية أكثر مؤسسية لكنها مجزأة. على المستوى السياسي، لم يترسخ نفوذ الشيخ الهجري ومكانته إلا بعد أحداث العنف في تموز/يوليو. وفي الأشهر السابقة، كان سكان السويداء يحملون آراء متباينة وانضموا إلى قادة مختلفين، دينيين أو غير دينيين.

20. كما أثر انعدام الثقة على المجتمع البدوي، وهي أقلية كبيرة في المحافظة، وقد ظلت مهمشة وممثلة بشكل غير كاف في الوضع السياسي المحلي. وكان نقص نفوذهم وتمثيلهم في الحكم المحلي ومؤسسات المحافظة سمة بارزة أيضًا خلال عهد الأسد، رغم وجودهم التاريخي الطويل وأعدادهم الكبيرة في السويداء. مع سقوط الحكومة السابقة، كان المجتمع البدوي يأمل أن ينتهي تهميشه الطويل الأمد وتطوره المحدود، مما زاد من التوترات مع بعض أفراد المجتمع الدرزي الذين ازداد نفوذهم وسيطرتهم في السنوات السابقة.

21. وبعيدًا عن الاشتباكات التي كانت تحدث بشكل دوري بين المجتمعات البدوية والدرزية في السويداء، استهدفت الحكومة السابقة أيضًا البدو في جميع أنحاء البلاد خلال النزاع السابق بإعدامات موجزة واحتجاز تعسفي بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة سابقة مناهضة للحكومة.[22] في السويداء، يذكر المجتمع البدوي أيضًا موجات النزوح السابقة خلال عهد حكومات الأسد، والتمييز والتهميش الواسع النطاق، بما في ذلك في سياق الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم. بين عامي 2014 و2020، فرّ العديد من أفراد المجتمع البدوي من منازلهم ولم يتمكنوا من العودة بسبب تدمير البنية التحتية والمنازل المحلية أثناء الاشتباكات. وفي عام 2018، قامت القوات الحكومية أيضًا بهدم عدد من القرى البدوية، مما زاد من المظالم التي يعاني منها المجتمع.

22. وبالإضافة إلى المظالم المحلية المتعلقة بالتمثيل السياسي والحكم، على المستوى الوطني للمجتمع الدرزي، وعلى المستوى المحلي للمجتمع البدوي، وقعت الأحداث في السويداء في أعقاب أعمال عنف جسيمة سابقة ارتكبت ضد المدنيين العلويين في الساحل وغرب وسط سوريا في آذار/مارس 2025،[23] إضافة إلى اشتباكات استهدفت المجتمع الدرزي في جرمانا وأشرفية صحنايا في ريف دمشق وفي الصورة الكبيرة في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025، عقب تداول تسجيل صوتي يهين النبي محمد ونسب ظلمًا إلى شيخ درزي (انظر أدناه الملحق الثاني، القسم ألف). نفذت إسرائيل عدة غارات جوية على مواقع في دمشق وريف دمشق بين 30 نيسان/أبريل و3 أيار/مايو، تم تصويرها كرد فعل على العنف ضد المجتمع الدرزي، بما في ذلك غارة في 2 أيار/مايو على بعد 400 متر فقط من القصر الرئاسي، مما تنبأ بالضربات الإسرائيلية التي ستحدث في تموز/يوليو.[24] ورغم أن السياق والمحفزات لكل من هذه

[21] شملت هذه المجموعات رجال الكرامة، قوات شيخ الكرامة، ولواء الجبل، وغيرهم.
[22] A/HRC/24/46، الفقرة 102، A/HRC/23/58، الفقرة 45، A/HRC/25/65، الفقرة 21.
[23] A/HRC/59/CRP.4
[24] -05-2025 secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered__1.pdf_21، انظر أيضا: -https://www.idf.il/%D7%90%D7%AA%D7%A8%D7%99

التصعيدات كانت مختلفة، إلا أنها أشعلت جميعًا صراعات طائفية وعمقت عدم الثقة في قدرة السلطات على حماية جميع السوريين وتوحيد البلاد خلال الفترة الانتقالية. كما أن غياب المساءلة الظاهرة والملموسة لمرتكبي العنف في آذار/مارس، وخلال النزاع السابق، زاد أيضًا من انعدام الثقة.

23. وعلاوة على ذلك، أدت التغييرات في الهياكل الأمنية المحلية في نيسان/أبريل إلى تقليل عوامل الاستقرار في المنطقة بشكل كبير، مما ساهم في فراغ أمني في الفترة التي سبقت تصعيد تموز/يوليو – حيث أنشأ رجال الكرامة، وهو أكبر فصيل مسلح درزي، حواجز في عدة قرى غرب السويداء.

24. تم التوصل إلى ترتيب أمني هشّ في 30 نيسان/أبريل 2025 بين القادة الدروز والسلطات الجديدة في دمشق—حيث كُلفت قوات الأمن الداخلي، التي كانت تعرف سابقًا بالأمن العام، بتأمين طريق دمشق–السويداء.[25] ومع ذلك، فشل هذا الاتفاق في منع وقوع الحوادث الأمنية. وأفادت مصادر موثوقة متعددة عن ابتزاز وسرقة وخطف مسافرين دروز على حواجز قوات الأمن الداخلي والتي كان يديرها أفراد من البدو أو قوات العشائر على طول الطريق.[26] ولم تتم الاستجابة للمناشدات المتكررة لاستبدال عناصر الحواجز، بما في ذلك بعض المناشدات من المسؤولين الحكوميين.

25. وفي أوائل تموز/يوليو 2025، أدت سلسلة من عمليات الخطف والاشتباكات في حي المقوس في مدينة السويداء[27] والاعتداءات على ممتلكات الدروز إلى تصعيد التوترات على طول طريق دمشق–السويداء الهشّ أصلًا. في تلك المرحلة، اعتبر بعض أفراد المجتمع الدرزي أن تأخّر القوات الحكومية عن معالجة الوضع الأمني على هذا الطريق الحيوي كان مقصودًا، لإظهار الحاجة إلى خدماتها.

الحدث الذي أثار التصعيد

26. في هذا السياق، كان الدافع المباشر للتصعيد هو اختطاف تاجر درزي في 11 تموز/يوليو بالقرب من حاجز خربة الشياب. في اليوم التالي، في 12 تموز/يوليو، اختطف مقاتلون دروز عدة رجال من البدو ردًا على ذلك. فشلت عدة محاولات وساطة لاحقة، وأبلغ عن إطلاق نار في ذلك المساء في عدة نواحٍ شمالية وغربية.[28] في وقت مبكر من 13 تموز/يوليو، ردّ المقاتلون البدو بخطف رجال دروز من حواجز مؤقتة أقيمت في حي المقوس في مدينة السويداء. ثم حاصرت الجماعات المسلحة الدرزية المنطقة، وتبع ذلك تبادل نيران كثيفة من الرشاشات وقذائف الهاون. وأظهرت مقاطع الفيديو مفتوحة المصدر تم التحقق منها قتالًا نشطًا في شوارع المقوس السكنية (انظر الملحق الثاني، القسم (ب) أدناه لمزيد من التفاصيل). وفي الوقت نفسه، تلقت اللجنة تقارير موثوقة بأن مقاتلي العشائر نظموا أنفسهم وهاجموا قرية الطيرة وقرى أخرى، وأحرقوا المنازل وشرّدوا المدنيين.

27. ومع تصاعد القتال في المقوس في 13 تموز/يوليو، أُصدرت دعوات محلية للفزعة من زعماء العشائر، وتبع ذلك تحرك مقاتلي[29] العشائر من المناطق المجاورة للمحافظة نحو مدينة السويداء عبر عدة محاور. تعرضت القرى الشمالية على طريق دمشق–السويداء السريع للهجوم، وهي الصورة الكبيرة، وخلخلة، وحزم، مما قطع الوصول إلى المحافظة، بينما تقدم مقاتلو العشائر من بصر الحرير عبر القرى الغربية حيث سيطروا على قرية الطيرة. واستمر القتال طوال الليل في كناكر والثعلة.[30]

-D7%99%D7%97%D7%99%D7%93%D7%95%D7%AA/%D7%99%D7%95%D7%9E%D7%9F%
-D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94/%D7%99%D7%95%D7%9E%D7%9F%
-D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94%
-D7%AA%D7%9E%D7%95%D7%A0%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%A6%D7%91%
-D7%9C%D7%90%D7%95%D7%A8%D7%9A%
-D7%94%D7%99%D7%9E%D7%99%D7%9D/%D7%99%D7%95%D7%9E%D7%9F%
/D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94-30-04-25%

[25] محافظ السويداء: اتفاق الأمن في المحافظة جاء بمبادرة من سكان السويداء

[26] انظر على سبيل المثال: **مصدر في الأمن الداخلي... – الإخبارية سوريا الإخبارية السورية | فيسبوك**,

[27] حي مختلط في مدينة السويداء تسكنه غالبية من البدو، انظر أدناه الملحق الثاني، القسم باء.

[28] اندلعت اشتباكات بارزة في عتيل وريمة حازم والمنصورة وفي المزرعة.

[29] لغرض هذا التقرير، يشير مصطلح "مقاتلو العشائر" إلى مجموعات متنوعة من الأفراد المسلحين الذين هم أعضاء في العشائر. ترتبط العشائر بسلالة الدم ("*عصبية قبلية*")، والقيم المشتركة. ويتمتعون بتحالفات متنوعة ومعقدة ويظهرون مستويات مختلفة من التنظيم والتنسيق عبر المناطق. بعض العشائر تعتبر نفسها من البدو، لكن مصطلح مقاتلي العشائر يستخدم بشكل واسع ويشمل العشائر من غير البدو أيضًا. كان المقاتلون العشائريون من غير البدو يشكلون غالبية المشاركين في القتال بين 17 و19 تموز/يوليو. وقد وثقت اللجنة سابقًا حالات أدى فيها هؤلاء "المقاتلون العشائريون"، المعروفون أيضا باسم "القوات العشائرية"، دورا نشطا في الأعمال العدائية في سياق الصراع المسلح في سوريا. انظر بشكل خاص: A/HRC/55/64، الفقرات 90-97، وكذلك A/HRC/57/86، الفقرات 102-104.

[30] انظر على سبيل المثال: https://www.youtube.com/watch?v=PeowRVXJ7wI

28. واستمرت الجهود لتهدئة الوضع من قبل القادة الدينيين والسياسيين والشخصيات البارزة من كلا الجانبين. خلال ليلة 13-14 تموز/يوليو، حدث تبادل للمعتقلين وتوقفت المعارك في المقوس والقرى الغربية. وتبع ذلك ثلاث موجات كبيرة من العنف ضد المدنيين الدروز والبدو، كما هو موضح أدناه.

عملية أعلنتها الحكومة لاستعادة النظام: أول موجة كبيرة من العنف

29. في صباح 14 تموز/يوليو، أعلنت وزارتي الدفاع والداخلية علنًا عن تدخل رسمي لاستعادة النظام،[31] بعد أن أبلغت قبل ذلك، خلال الليلة السابقة، القادة الدروز الرئيسيين بنيتها دخول المحافظة.

30. وشرعت وزارتي الداخلية والدفاع في إنشاء غرفة عمليات مشتركة تحت قيادة قائد قوات الأمن الداخلي آنذاك في السويداء ونشرت حوالي 4 آلاف عنصر.[32]

31. ووسط هذه التطورات، سعى وفد من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع بقيادة قائد قوات الأمن الداخلي إلى عقد اجتماع في قرية المزرعة في 14 تموز/يوليو بين كبار قادة القوات الحكومية وقادة دروز مختلفين بهدف تمهيد الطريق لدخول القوات الحكومية بأقل قدر من العنف. لم يحضر أي من قادة الدروز المدعوين، باستثناء صاحب المضافة. وقد تحققت اللجنة من أن مكالمات هاتفية قد جرت أيضاً في ذلك المساء، بما في ذلك مكالمة مع الشيخ الهجري.

32. ومع ذلك، ومع تقدم قوافل حكومية كبيرة، إلى جانب مقاتلين من العشائر، في 14 تموز/يوليو نحو مدينة السويداء من عدة اتجاهات، واجهوا مقاومة مسلحة من المجلس العسكري في السويداء (وهو تحالف مسلح أنشئ في شباط/فبراير 2025 في محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية بعد سقوط حكومة الأسد) وجماعات مسلحة أخرى مقرّها السويداء، المشار إليها في ما يلي بالمجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء، على الطريق من بصرى الحرير (محافظة درعا) نحو السويداء، حيث أُبلغ عن مقتل 16 جنديًا وخمسة من أفراد قوات الأمن الداخلي، بينما تم أسر خمسة آخرين على الأقل وظهروا في مقاطع فيديو حيث تعرضوا للضرب والصفع وقص شعرهم بطريقة تهدف إلى إذلالهم أو إهانتهم.[33] خلال هذا التقدم، بدأت مداهمات عنيفة في منازل القرى ذات الأغلبية الدرزية، كما هو موضح في القسم الرابع والملحق الثاني، القسم ج، أدناه.

33. كما تعرضت قوافل القوات الحكومية لاحقًا لهجمات جوية إسرائيلية متعددة، بما في ذلك قرب كناكر والمزرعة، ومقرّ اللواء الثاني عشر السابق في درعا، مما ألحق خسائر إضافية. [34]

34. وفي اليوم التالي، في 15 تموز/يوليو، وصلت قوات الأمن الحكومية ومقاتلو العشائر المرافقون لها إلى مدينة السويداء. دخلت قوات الأمن الحكومية بما في ذلك وحدات مدرعة من عدة محاور، ووصلت إلى دوار العمران في الصباح.

35. ورحب الشيخ الهجري في البداية بدخول قوات الحكومة، داعيًا الفصائل المحلية إلى عدم المقاومة في وقت سابق من نفس الصباح،[35] وعندها أعلن وزير الدفاع وقف إطلاق النار بالكامل بعد الاتفاق مع كبار المدينة وشيوخها.[36] ومع ذلك، بعد دخول

---

[31] انظر مثلًا بيانين أصدرتهما وزارة الداخلية في 14 تموز/يوليو. صدر أول بيان عند الفجر (أي الساعة 6 صباحا بتوقيت دمشق)، معلنا عن العملية القادمة وهدفها. https://t.me/syrianmoi/25030. صدر البيان الثاني بعد 12 ساعة معلنًا أن قوات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية دخلت السويداء للحفاظ على الأمن وحماية المدنيين دون تمييز، انظر https://t.me/syrianmoi/25031 .

[32] تم تعيين وحدات من عدة تشكيلات تابعة لوزارة الدفاع للمشاركة في العمليات ضمن مناطق مسؤوليتها، بما في ذلك الفرقة الأربعون، والفرقة السبعون، والفرقة الرابعة والأربعون للعمليات الخاصة، بالإضافة إلى الحرس الجمهوري. كما شاركت قوات من المنطقة الوسطى، لا سيما الفرقة 42 للمشاة الميكانيكية والفرقة 52، بالإضافة إلى عناصر من تشكيلات أخرى مثل الفرقتين 54 و82. وأشارت الحكومة السورية، في ردها بتاريخ 17 آذار/مارس على مسودة تقرير اللجنة، إلى أن العديد من قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري المنتشرة كانوا أيضاً أعضاء في عشائر متورطة في أحداث السويداء أو كانوا على صلة بها.

[33] انظر الملحق الثاني، القسم ح أدناه. انظر أيضا: https://sana.sy/en/local/364367/

[34] أعلن الجيش الإسرائيلي أنه هاجم الدبابات لمنع وصولها إلى المنطقة، موضحا أن "وجود هذه الوسائل في جنوب سوريا قد يشكل تهديدا لدولة إسرائيل." War Diary – 14/07/25 | Ets

[35] انظر (20+) بعد الأحداث المؤسفة التي طالت... – الرئاسة الروحية للموحدين الدروز | فيسبوك

[36] انظر https://x.com/Murhaf_abuqasra/status/1945040757397561494
https://x.com/Murhaf_abuqasra/status/1945040757397561494
https://x.com/Murhaf_abuqasra/status/1945040757397561494
https://x.com/Murhaf_abuqasra/status/1945040757397561494

قوات الحكومة إلى جانب مقاتلي العشائر، والتقارير التي تلت ذلك عن مجازر (مفصلة في القسم الرابع والملحق الثاني، الأقسام ج-د، أدناه)، تراجع الشيخ الهجري عن موقفه، داعيًا إلى المقاومة المسلحة[37] وداعيًا إلى الحماية الدولية.[38]

36. وفي ظل هذا السياق، استؤنف القصف، بما في ذلك ضرب الأحياء المدنية. وأفادت التقارير بأن الغارات الجوية الإسرائيلية المتجددة، والتي استندت بلاغيًا إلى حماية الدروز من قوات الحكومة في مدينة السويداء، ألحقت خسائر فادحة.[39] تم قطع الكهرباء والاتصالات خلال العمليات، مما أعاق الاتصالات المدنية وأثر على وصول المدنيين إلى الخدمات الأساسية.[40] بحلول الليل، كانت المناطق الغربية والوسطى للسويداء تحت سيطرة قوات الأمن الحكومية، وسط نهب واسع النطاق وحرائق، مما شكل ذروة الهجوم الحكومي. خلال ليلة 15-16 تموز/يوليو، استعاد المجلس العسكري في السويداء والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء لفترة وجيزة عدة أحياء. بحلول صباح 16 تموز/يوليو، أعادت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر السيطرة على مناطق رئيسية، وسط تقارير مقلقة عن العنف ضد المدنيين.

37. وشهدت الفترة من 14 إلى 16 تموز/يوليو أول موجة كبيرة من العنف ضد المدنيين الموصوفة في هذا التقرير (انظر القسم الرابع والملحق الثاني، القسم ج، أدناه). في الحالات التي وثقتها اللجنة، شارك العديد من أفراد قوات الحكومة – إلى جانب مقاتلي العشائر غير النظاميين المرافقين لهم – في انتهاكات ضد السكان المدنيين أو امتنعوا عن التدخل عند وقوع تلك الانتهاكات أو استمرارها. وقد حمل بعضهم السيوف، وارتدى آخرون شارات تحمل عبارة الشهادة على بزاتهم العسكرية[41]. في بعض الحالات، تدخلت قوات الأمن لمنع الأذى الجسدي ضدّ المدنيين. وكان هناك أيضًا بعض المحاولات، على الأقل في بداية العمليات في القرى الغربية، لتوفير أرقام هواتف للاتصال بقوات الحكومة في حال حدوث مشاكل أو للإشارة إلى أن المنزل قد تم تفتيشه بالفعل، رغم أن هذه المحاولات لم تكن فعالة تمامًا في منع الانتهاكات اللاحقة. كما سيتم وصفه أدناه، تشمل الانتهاكات الموثقة جرائم قتل واسعة النطاق، وهجمات مباشرة وعشوائية على المدنيين، والاعتقال والاختطاف التعسفيين، والتعذيب وسوء المعاملة، والنهب، والهجمات على ممتلكات المدنيين، والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب، والانتهاكات الماسّة بالكرامة الشخصية، والهجمات على المباني الدينية مصحوبة بإهانات طائفية تمييزية تستهدف بشكل أساسي المجتمع الدرزي. وهي تشكل انتهاكات للمادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، والقانون الدولي الإنساني العرفي، وانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الأساسية غير القابلة للتقييد.[42] حدثت هذه الأنماط من الانتهاكات خلال عمليات التفتيش ومداهمات المنازل، وأيضًا عند مواجهة المدنيين في الشوارع. ومن بين الانتهاكات التي تمسّ بالكرامة الشخصية خلال تلك الفترة، يُشار إلى قصّ شوارب الرجال الدروز المسنين، وهو عمل مسيء ومهين للغاية للمجتمع الدرزي. في العديد من هذه الحالات، قام المقاتلون بتسجيل أنفسهم وبث انتهاكاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، مما عزز شعورًا واضحا بالإفلات من العقاب[43]. مثل هذا البثّ لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يردد أنماط سلوك الجماعات المسلحة خلال النزاع السوري السابق والتي أدانها المجتمع الدولي عالميًا. في 16 تموز/يوليو، أصدرت الرئاسة السورية بيانًا إيجابيًا يدين "هذه الأفعال المخزية" ويتعهد بالتحقيق في جميع الحوادث ذات الصلة ومحاسبة المسؤولين عنها.[44]

---

[37] شمل المشاركون في المقاومة المسلحة الدرزية فصائل درزية معارضة للحكومة ومتحالفة مع الشيخ الهجري. تغيرت تشكيلتهم تدريجيا، لتشمل في النهاية رجال الكرامة، وهو أكبر وأكثر الفصائل نفوذا، إلى جانب المجلس العسكري في السويداء، ولواء الجبل، وميليشيات محلية أخرى مرتبطة بشبكة الهجري. شاركت هذه المجموعات في عمليات منسقة وهجمات عبر عدة مناطق، بما في ذلك أم زيتون، وشهبا، وسهوة بلاطة، والحروبي، وعرى، والمقوس، مستخدمين مجموعات مسلحة منظمة وأسلحة ثقيلة. تم إنشاء غرفة عمليات مشتركة لتنسيق أعمال الفصائل المشاركة. وبالتوازي، شاركت الشرطة المحلية الحكومية التي تم تجنيدها من المجتمع الدرزي في القتال ضد قوات الحكومة، بالإضافة إلى المدنيين الدروز الذين حملوا السلاح بشكل فردي.

[38] انظر https://www.facebook.com/watch/?v=595406190303051. انظر أيضا: https://www.facebook.com/100089249525829/videos/742001284869468

[39] https://www.gov.il/en/pages/spoke-joint150725

[40] أبلغ سكان السويداء باستمرار أن شبكات الهواتف المحمولة والإنترنت تعرضتا لانقطاعات خطيرة حتى 15 تموز/يوليو، مما أعاق قدرتهم على استقبال ومشاركة المعلومات أثناء استمرار العمليات العسكرية. استنادا إلى التحليل الفني الخبير الذي قدمه مرصد موناش لبروتوكول الإنترنت، تشير قياسات الشبكة النشطة إلى حدوث اضطراب كبير ومنسق في الاتصال بالإنترنت في السويداء في يوليو 2025. حدد التحليل فقدان أولي للاتصال في 15 يوليو، لوحظ أولا في الجانب الشرقي من السويداء، تلاه انقطاعات أوسع وأكثر حدة من 16 يوليو فصاعدا أثرت على المنطقة، بما في ذلك عدة أيام بدون اتصال. وفقا للتحليل، يبدو أن أكثر فترة من الاضطرابات المنسقة شدة كانت خلال الفترة من 16 إلى 21 يوليو، حيث أدت الانقطاعات المتزامنة عبر عدة مواقع إلى تقييد الوصول إلى الإنترنت والاتصالات الرقمية بشدة في جميع أنحاء المحافظة. مرصد موناش لبروتوكول الإنترنت هو مبادرة بحثية مستقلة تابعة لجامعة موناش، انظر https://ip-observatory.org.

[41] شهادة الإيمان في الإسلام (لا إله إلا الله، محمد رسول الله). غالباً ما تُنسب الرقع السوداء التي كُتبت عليها الشهادة باللون الأبيض إلى مقاتلي داعش.

[42] انظر الأقسام الرابع والسابع والملحق الثالث (القانون الواجب التطبيق).

[43] أعلنت الحكومة السورية، في ردها بتاريخ 17 مارس/آذار على مسودة تقرير اللجنة، أنها ألقت القبض على الجناة. وتطلب اللجنة مزيداً من التوضيحات في هذا الصدد. انظر القسم الرابع أدناه.

[44] archive.sana.sy

38. وفي 16 تموز/يوليو أيضًا، شنّت إسرائيل سلسلة جديدة من الغارات الجوية في جنوب سوريا، بما في ذلك على القوافل العسكرية ومنشآت القيادة والسيطرة الرئيسية، مما تسبب في خسائر هائلة بين قوات الحكومة. [45] ابتداء من ظهر يوم 16 تموز/يوليو بقليل، استهدفت عدة غارات جوية إسرائيلية مجمع هيئة الأركان العامة لوزارة الدفاع الواقع في ساحة الأمويين في قلب دمشق، الذي يضم وظائف قيادية عليا، بالإضافة إلى مواقع أخرى تستخدم للتنسيق العملياتي ومواقع متعددة ذات تأثير بارز.[46] أسفرت الضربة على مجمع هيئة الأركان العامة عن مقتل مدني واحد على الأقل وإصابة 34 مدنيًا آخرين. وقد أخلى العديد من الموظفين المجمّع بعد الإبلاغ عن ضربة "تحذيرية" قبل إطلاق الذخائر المتفجرة، رغم أن المجمّع يقع في وسط دمشق بجانب طرق المدينة المزدحمة. وقد صدمت هذه الغارات الجوية التي بُثت مباشرة على التلفزيون الوطني هياكل القيادة السورية، وساهمت في توقف مؤقت للعمليات البرية. تم الإعلان عن وقف إطلاق النار بين القوات الحكومية والمجلس العسكري في السويداء والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء في وقت لاحق من 16 تموز/يوليو، رغم تفاوت الامتثال للاتفاق بين الفصائل الدرزية، حيث رفضه بعض القادة. [47]

39. ووفقًا لتقارير إعلامية، كانت الحكومة السورية تعتقد أنها حصلت على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة وإسرائيل لنشر قوات في السويداء لاستعادة النظام.[48] بينما أشار وزير الخارجية الأمريكي لاحقًا إلى "سوء فهم"[49] بين البلدين، فإن الرئيس الشرع خلال خطاب ألقاه في 17 تموز/يوليو قال إن إسرائيل، التي "استهدفت استقرار البلاد وسعت لخلق الانقسام بين السوريين منذ سقوط الحكومة السابقة، تسعى مرة أخرى لتحويل البلاد إلى "ساحة فوضى لا تنتهي".[50] جاءت الغارات الجوية الإسرائيلية بعد مئات الغارات الجوية الإسرائيلية السابقة التي انتهكت وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية منذ سقوط الحكومة السابقة وزيادة التدخلات السياسية في سوريا، بما في ذلك محاولات لبناء علاقات مع القادة المحليين في السويداء وتوفير حوافز للدروز السوريين للتواصل مع إسرائيل،[51] بما في ذلك من خلال توفير الأسلحة حسب التقارير.

40. وأدّت الادعاءات المتكررة من إسرائيل بأنها "حامية" للمجتمع الدرزي في سوريا، إلى جانب دعوات الشيخ الهجري للحماية الدولية[52]، إلى اتهامات بالخيانة والتعاون مع "العدو"، رغم أن شيوخ بارزين آخرين، بمن فيهم شيخ العقل حمود الحناوي، رفضوا عرض إسرائيل لحماية المجتمع الدرزي وأكدوا بدلًا من ذلك قدرة المجتمع على الدفاع عن نفسه.

انسحاب قوات الحكومة: الموجة الثانية الكبرى من العنف

41. وبعد وقف إطلاق النار في 16 تموز/يوليو، انسحبت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر المرافقون لها من مدينة السويداء ومعظم القرى[53]. في أعقاب انسحابهم، واجه المدنيون البدو في السويداء هجمات من المجلس العسكري في السويداء والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، مما شكل الموجة الثانية الكبرى من العنف ضد المدنيين (انظر القسم الخامس والملحق الثاني، القسم هاء أدناه). تعرض مجتمع المدنيين البدو لهجمات في مدينة شهبا شمال السويداء وحولها وكذلك في مناطق جنوبية، بما في ذلك في سهوة بلاطة والقرى المجاورة، وتعرضوا لمداهمات عنيفة وفي النهاية تم نقلهم خارج السويداء. خلال موجة العنف هذه، شارك المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء، في القتل والهجمات المباشرة والعشوائية على المدنيين، والتعذيب وسوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي، والتهجير القسري، والانتهاكات الماسّة بالكرامة الشخصية، والهجمات على المباني الدينية، والنهب الموجّه ضد المجتمع البدوي. كما هو الحال مع القوات الحكومية، لم تتّسم المعاملة بالاتّساق، حيث مارستْ بعض مجموعات المجلس العسكري في السويداء والمجموعات المسلحة الأخرى عنفًا أكبر ضد المدنيين مقارنة بسواها. أجبرت هذه الهجمات عشرات الآلاف من البدو على مغادرة المناطق التي يسيطر عليها الدروز في المحافظة، مما أدى في النهاية إلى تهجير معظم البدو من المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس العسكري في السويداء والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء بحلول نهاية تموز/يوليو 2025.

[45] https://docs.un.org/en/S/2025/470

[46] War Diary – 16/07 | Ets، انظر أيضا: https://www.gov.il/en/pages/spoke-syria170725. سيتم النظر في هذا الحادث في تقرير اللجنة القادم إلى الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان.

[47] https://archive.sana.sy/en/?p=364634

[48] Exclusive: Syria believed it had green light from US, Israel to deploy troops to Sweida | Reuters

[49] انظر بيان وزير الخارجية الأمريكي روبيو بشأن سوريا على قناة يوتيوب التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية

[50] انظر: رئاسة الجمهورية العربية السورية على منصة X " : كلمة السيد الرئيس أحمد الشرع حول تطورات الأوضاع في السويداء واعتداءات الكيان الإسرائيلي #رئاسة_الجمهورية_العربية_السورية / X" https://t.co/rjjehzUndD

[51] يقول كاتز إن إسرائيل ستسمح قريباً للدروز السوريين بالعمل في مرتفعات الجولان Katz says Israel will soon allow Syrian Druze to work in the Golan Heights | The Times of Israel

[52] https://x.com/suwayda24/status/1917884914596499778

[53] https://archive.sana.sy/?p=2249685

42. عبر منصات التواصل الاجتماعي، انتشرت تقارير عن مثل هذه الانتهاكات بسرعة، إلى جانب خطاب الكراهية والمعلومات المضللة (انظر الملحق الثاني أدناه، القسم ياء)، مما أدى إلى تعبئة آلاف مقاتلي العشائر من خارج السويداء. على الرغم من أن هذه الفزعة كانت تهدف ظاهريًا لمساعدة المجتمعات البدوية في السويداء، إلا أن معظم من قابلتهم اللجنة أشاروا إلى عدم وجود روابط جوهرية بين بدو السويداء ومقاتلي العشائر الذين دخلوا المنطقة.[54] وأعلنت عدة قبائل مسلحة "*فزعة العشائر*" في 17 و18 تموز/يوليو[55] وتجمعت في السويداء على طول طريق دمشق—السويداء، وصولًا إلى ذكير شمال المدينة، وعبر ريف درعا، وتجمعت في ولغا في الغرب.[56] تم الإبلاغ عن اشتباكات محدودة لكنها مكثفة بين مقاتلي العشائر والعناصر المسلحة الدرزية في المزرعة، والصورة الكبيرة، والطيرة، ولُبيْن، وولغا. ودخل مقاتلو العشائر أيضًا الأحياء حول رضيمة اللواء، وتقدموا نحو شهبا، ووصلوا إلى أطراف المدينة.

43. وبحلول 18 تموز/يوليو، سيطرت مجموعات من مقاتلي العشائر على عدة مناطق ريفية، مما دفع آلاف المدنيين الذين بقوا أو عادوا بعد انسحاب القوات الحكومية إلى الفرار نحو مدينة السويداء أو غربًا نحو درعا. وقدّر مسؤول حكومي أن ما يصل إلى 80,000 مقاتل عشائري قد تجمعوا في جنوب سوريا، رغم عدم إمكانية التحقّق من هذا الرقم بشكل مستقل. ورغم تمركز قوات الحكومة في هذه المرحلة على الطرق الرئيسية، إلا أنها لم تمنع وصول قوات العشائر إلى السويداء، مما أثار التكهنات بأنها ربما سهّلتْ ذلك. كما وردت تقارير موثوقة عن استخدام الطائرات بدون طيار وقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة أثناء تقدم مقاتلي العشائر. خلال هذا التقدم، خلع بعض أفراد الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي زيهم العسكري وانضموا إلى مقاتلي العشائر الذين دخلوا محافظة السويداء.

44. وخلال التقدم، حصل نهب واسع النطاق وحرق منهجي تقريبًا لكل المنازل في 35 قرية مختلطة أو ذات الأغلبية الدرزية على يد مقاتلي العشائر، إلى جانب قتل وخطف مدنيين لم يفروا من التقدم الحكومي السابق أو عادوا إلى قراهم في 17 تموز/يوليو. شمل ذلك رجالًا ونساء مسنين وذوي إعاقة تم العثور على جثثهم لاحقًا، في كثير من الحالات بعد أشهر من وقف إطلاق النار. تُركت الجثث في المنازل وفي الشوارع والحقول، وفي بعض الحالات أحرقت أو شوّهت بطرق أخرى. خلال هذه الموجة الثالثة الكبرى من العنف، شارك مقاتلو العشائر في هذه الفترة في القتل، والاحتجاز التعسفي، والانتهاكات التي تمسّ بالكرامة الشخصية، والنهب، والهجمات على الأعيان المدنية، والهجمات على المباني الدينية. وتم حرق وتدمير ما يصل إلى 35 قرية في الريف الغربي والشمالي عمدًا بين 13 و20 تموز/يوليو، وحدثت أكثر عمليات النهب والحرق المنهجية في 18 و19 تموز/يوليو خلال فزعة العشائر، رغم أن هذه الانتهاكات استمرت بعد ذلك أيضًا[57].

45. في 19 تموز/يوليو، تم الإعلان عن وقف إطلاق النار؛ ومع ذلك، استمر مقاتلو العشائر في تنفيذ هجمات على القرى في الريف الغربي والشمالي وبعض أجزاء مدينة السويداء، رغم أنهم انسحبوا إلى حد كبير من المحافظة بحلول 20 تموز/يوليو.

46. بين 19 و20 تموز/يوليو، أعادت قوات الأمن الداخلي الحكومية انتشارها في أجزاء من المناطق الريفية الغربية والشمالية للسويداء وأعلنت نيتها فصل الجهات المسلحة وإعادة فتح ممرات إنسانية محدودة. في اليوم التالي، في 21 تموز/يوليو، تم إجلاء حوالي 1500 مدني بدوي محاصرين داخل مدينة السويداء تحت إشراف الهلال الأحمر العربي السوري. تبع ذلك المزيد من عمليات

---

[54] لاحظت اللجنة في زيارات متعددة لمواقع النازحين البدو في أنحاء درعا وريف دمشق أن مواقع النزوح شملت حقولاً قاحلة معزولة، ومبانٍ مهجورة، وفي بعض الحالات الفنادق المكتظة، مع توفر خدمات محدودة للغاية وخيام ذات جودة منخفضة (للنازحين المتواجدين في المناطق المفتوحة)، مما يبرز عزلة بدو السويداء عن مجتمعاتهم المضيفة أثناء النزوح.

[55] انظر على سبيل المثال: https://www.youtube.com/watch?v=1yilT9bpILQ

[56] لدى اللجنة معلومات موثوقة تفيد بأن القبائل التالية شاركت في الفزعة، إلا أنه لا يمكنها، وفقًا لمعيار الإثبات المعتمد لديها، إسناد المسؤولية عن الانتهاكات إلى قبائل محددة: قبيلة الجبور، قبيلة البكارة، قبيلة العزة، قبيلة البوسرايا، قبيلة قيس عيلان، عشيرة الزبيدي، عشيرة البو مسلم، بدو السويداء، قبائل اللجاة، عشيرة البوبنة، قبيلة النعيم، قبيلة البوخَبور، قبيلة البوشعبان، عشيرة البونغاد، قبيلة العقيدات في دير الزور، قبيلة الموالي، والقبائل التركمانية من حمص وحماة.

[57] زارت اللجنة عشرات القرى في المناطق الريفية الشمالية والغربية من السويداء بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2025، مؤكدةً احتراق القرى المتضررة. وللتحقق من صحة بيانات التاريخ والموقع المتعلقة بحرق الممتلكات المدنية على نطاق واسع خلال هذه الفترة، يُرجى الاطلاع أيضًا على نظام معلومات الحرائق لإدارة الموارد التابع لوكالة ناسا، وهو جزء من نظام بيانات ومعلومات علوم الأرض التابع لوكالة ناسا (ESDIS)، والذي يوفر تغطية جزئية للأحداث على الرابط التالي: https://firms.modaps.eosdis.nasa.gov/map/#d:2025-07-18..2025-07-19;@36.62,32.81,10.47z (https://www.earthdata.nasa.gov/data/tools/firms).

الإخلاء خلال الأسابيع التالية. استمرت الانتهاكات المتفرقة طوال أواخر تموز/يوليو، رغم أن تراجع الهجمات واسعة النطاق. وفي 30 تموز/يوليو، قامت الحكومة والأردن والهلال الأحمر العربي السوري بإجلاء أكثر من مئة أجنبي.[58]

47. وحدث العنف المذكور أعلاه رغم تصريحات الرئيس أحمد الشرع في بيان بتاريخ 16 تموز/يوليو[59]، وخطابين في 17[60] و19[61] تموز/يوليو، حيث دعا إلى إنهاء العنف وأدان "هذه الأفعال المخزية" وتعهد بالتحقيق في جميع الحوادث ذات الصلة ومحاسبة المسؤولين. وفي خطابي 17 و19 تموز/يوليو، أكد الرئيس الشرع أن الدروز جزء لا يتجزأ من نسيج الأمة. وفي خطاب 19 تموز/يوليو، بينما وصف الرئيس بعض الفصائل الدرزية بأنها "انفصالية" و"مجموعات خارجة عن القانون"، شدّد على أن المجتمع الدرزي بأكمله يشكل "ركيزة أساسية في النسيج الوطني السوري" ولا ينبغي الحكم عليه من خلال أفعال هذه المجموعات. كما أشاد نفس الخطاب بـ"العشائر" على "موقفها البطولي والنبيل"، مشيرًا إلى أن "القبائل العربية لطالما رمزت إلى القيم والمبادئ النبيلة التي تدفعها للنهوض ودعم المظلومين"، وأقرّ بحاجتها للدفاع عن نفسها بشكل مستقل خلال التحديات الأخيرة، مع التأكيد على أن دورها لا يحلّ مكان دور الدولة.

48. وأدى حجم الانتهاكات التي ارتكبت خلال موجات العنف الثلاث على مدينة السويداء وعشرات القرى الدرزية والبدوية والمختلطة في الريف الغربي والشمالي والجنوبي، (انظر الخرائط في الملحق الأول) إلى تهجير ما يقارب من 200,000 شخص.[62] وتشير أرقام اللجنة المتحفظة إلى أن ما لا يقل عن 1700 شخص قتلوا في الأحداث. وقد تلقت اللجنة معلومات عن الوفيات من مصادر متعددة، شملت أفراد أسر الضحايا، وقادة المجتمع المحلي، والناشطين، والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. وقد طالت غالبية الوفيات المبلغ عنها إلى اللجنة أفراد المجتمع الدرزي المحلي، حيث بلغ عدد القتلى 1190 رجلاً، و99 امرأة، و22 صبياً، و31 فتاة. كما شهد المجتمع البدوي المحلي الأصغر حجماً وفيات، حيث تأكد مقتل 53 رجلاً، و9 نساء، و5 فتيان، و3 فتيات. وأُفيد أيضاً بمقتل ما لا يقل عن 225 عنصراً من القوات الحكومية (134 بحسب وزارة الدفاع، و91 بحسب وزارة الداخلية)، وقد سقط العديد منهم في غارات جوية إسرائيلية بين 14 و16 تموز/يوليو في السويداء ودمشق.

49. ولم تتلقَّ اللجنة حتى الآن أي تقديرات لعدد القتلى بين مقاتلي العشائر. إلا أن لجنة التحقيق الوطنية بأحداث السويداء قد أفادت بوجود 140 ضحية من العشائر والبدو، موثقين بالأسماء[63]. وقد يشير ذلك بأن عدد القتلى بين مقاتلي العشائر يبلغ حوالي 70 قتيلاً، بعد استبعاد العدد التقريبي البالغ 70 قتيلاً الذي سبق أن أبلغ عنه أفراد المجتمع البدوي للجنة.

50. وإجمالاً، تلقت اللجنة تقارير موثوقة تفيد بمقتل ما لا يقل عن 1707 أشخاص[64].

51. وفي 31 تموز/يوليو، أصدرت وزارة العدل مرسومًا (رقم 1287 لعام 2025)، أنشأ اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق في الفظائع التي ارتكبت في السويداء في تموز/يوليو 2025، وقد رحّبت اللجنة الدولية بذلك. وكُلّف التحقيق بكشف الحقائق، وتحديد المسؤولية، وضمان العدالة للضحايا، في سياق جميع موجات العنف الثلاث الكبرى ضد المدنيين الموصوفة أعلاه.[65] اجتمعت اللجنة الدولية مع أعضاء اللجنة الوطنية في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2025 لتبادل الخبرات حول الممارسات الجيدة للتحقيقات المستقلة. ويوضح القسم السادس أدناه تفاصيل إضافية عن عمل اللجنة الوطنية.

---

58 https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=74074&lang=en&name=en_news

59 سوريا تدين الانتهاكات بحق أهلنا في السويداء وتتعهد بمحاسبة المتورطين – S A N A

60 (1) رئاسة الجمهورية العربية السورية على X: "كلمة السيد الرئيس أحمد الشرع حول تطورات الأوضاع في السويداء واعتداءات الكيان الإسرائيلي #رئاسة_الجمهورية_العربية_السورية / X" https://t.co/rjjehzUndD

61 https://x.com/SyPresidency/status/1945686718532747492

62 https://x.com/SyPresidency/status/1946483936160309753

63 https://sana.sy/en/syria/2303648/.

64 يشمل هذا الرقم 1148 رفات بشرية تم فحصها أو جمعها من قبل العاملين في المجال الطبي والإنساني. ورغم احتمال ورود تقارير عن بعض الجثث من قبل جهتين أو أكثر، إلا أن اللجنة تعتبر هذا الرقم هو الحد الأدنى المطلق لعدد الوفيات المؤكدة التي وقعت خلال تلك الأحداث. وأفادت العديد من العائلات بدفن موتاها مباشرةً، دون فحص الجثث أو جمعها من قبل العاملين في المجال الطبي أو فرق الإنقاذ، مما يعني أن العدد المرجح أعلى بكثير مما ورد. وقد تم التوصل إلى عدد الوفيات بين الدروز البالغ 1342 حالة عبر إضافة عدد الرفات البشرية التي تم التعرف عليها وفحصها من المجتمع الدرزي إلى عدد الوفيات والجثث المدفونة التي أبلغت عنها العائلات، مع استبعاد السجلات المكررة. وأفادت الحكومة بوفاة 225 فرداً على الأقل من عناصر القوات الحكومية، إلى جانب 516 جريحاً و33 فرداً ما زالوا في عداد المفقودين. كما أبلغ أفراد من المجتمع البدوي عن وفاة 70 فرداً، وثّقت اللجنة غالبيتهم بنفسها خلال تحقيقاتها. وعبر طرح الرقم 70، من العدد الإجمالي لضحايا العشائر والبدو البالغ 140 ضحية، والذي أبلغت عنه لجنة التحقيق الوطنية في السويداء، أُضيفت 70 حالة وفاة إضافية، يُفترض أنها تعود لأفراد من العشائر من خارج السويداء، إلى العدد التقديري للوفيات. وبذلك، يبلغ إجمالي عدد الوفيات الموثوق به، استنادًا إلى المعلومات المتاحة، 1707 أشخاص.

65 https://sana.sy/en/syria/2278012/

52. منذ التوصل إلى وقف إطلاق النار الهشّ في 19 تموز/يوليو، صمدتْ الهدنة إلى حدّ كبير، رغم استمرار الاشتباكات المتفرقة، بما في ذلك الاشتباكات الداخلية بين الدروز. ومن المرجح أن يظلّ الوضع هشًا، في غياب حوار حول المظالم الأساسية التي غذّت التصعيد – بما في ذلك التهميش السياسي، والسلطة المتنازع عليها، وعدم الثقة في قوات الأمن الحكومية – أو تحقيق تقدم ملموس لضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد أدى العنف في السويداء إلى خلق انقسام عميق بين المجتمعات الدرزية والحكومة، حيث دعا بعض قادة الدروز إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال عن سوريا، وهو هدف يعتقدون أنه يمكن تحقيقه بدعمٍ من المجتمع الدرزي في إسرائيل، كما أشار إلى ذلك إعلان الحكومة الإسرائيلية علنًا بأنها ستكون حامية للمجتمع الدرزي[66]. إلا أن آخرين في السويداء لا يتفقون مع هذا المشروع، وقد سعوا إلى وضع رؤى بديلة لحل النزاع الحالي.

53. وفي آب/أغسطس، اتحدت عدة فصائل درزية في السويداء لتشكيل الحرس الوطني، وهو قوة جديدة أنشئت لتنسيق الدفاع المحلي. وضمّ التشكيل مقاتلين سبق لهم الخدمة في قوات الحكومة التي كانت بقيادة الأسد سابقًا، مما شكل أكبر إعادة تنظيم للجماعات المسلحة الدرزية منذ بداية الصراع. وعلى الصعيد الإداري، تم تكليف "اللجنة القانونية العليا"، المكوّنة من قضاة ومحامين، بإدارة المحافظة.

54. وقد أثر هذا الانقسام على الوضع الإنساني (انظر القسم السادس أدناه) وكان له تأثير مستمر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام في المحافظة، بما في ذلك تأثير كبير على إعادة تأهيل آلاف المنازل المحروقة والمنهوبة. كما أثر على اللجنة الوطنية للتحقيق التي أنشأتها وزارة العدل للتحقيق في الأحداث في السويداء (انظر القسم السادس، أدناه)،[67] والتي لم تتمكن حتى الآن من دخول مدينة السويداء بسبب عدم الثقة في السلطات في دمشق، معلنة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر أنها تسعى لتمديد ولايتها.[68]

55. وفي الوقت نفسه، فإن وضع حوالي 155,000 من النازحين داخليًا[69] من جميع المجتمعات يمثل تحديًا عميقًا، حيث يعيش الكثيرون في مخيمات لا تمتلك أبسط احتياجات البقاء. تم إسكان آخرين في المدارس، مما أدى إلى تعطيل وصول الأطفال إلى التعليم ومرافق المدارس.[70] وفيما يشير معظم النازحين الذين تحدثت إليهم اللجنة إلى رغبة قوية في العودة إلى منازلهم، لا تزال المجتمعات الدرزية والبدوية تخشى جولة أخرى من العنف ولا تشعر بالأمان للعودة إلى قراها التي تخضع حاليًا لسيطرة قوات الحكومة والجماعات المسلحة الدرزية على التوالي.

56. ولإيجاد مخرج من الجمود الحالي، اتفقت الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة ومملكة الأردن على خارطة طريق لحل أزمة السويداء واستقرار جنوب سوريا في 16 أيلول/سبتمبر (انظر القسم السادس أدناه). [71] وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان تنفيذ خارطة الطريق يسير ببطء. ويعمل محافظ السويداء على استعادة الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة، مع اتخاذ خطوات قد تساعد في تمهيد الطريق للناس للعودة إلى منازلهم.

57. وفي الوقت نفسه، يبقى الوضع في السويداء متوترًا ومجزأً إلى حدّ كبير، ولا يسوده سوى هدوءٌ هشّ. وتحتفظ الفصائل الدرزية المحلية، بما في ذلك الحرس الوطني الجديد، بالسيطرة الفعلية على وسط السويداء، بينما تواصل القوات الحكومية السيطرة على عدة قرى غربية وشمالية (انظر الخريطة في الملحق الأول). ولم يتمكن معظم أفراد المجتمعيْن الدرزي والبدوي النازحين من العودة إلى منازلهم عبر خطوط المواجهة بسبب مخاوف الحماية المذكورة أعلاه أو بسبب منعهم من العودة نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة والحرس الوطني في السويداء. ولا تزال العلاقات بين المجتمعيْن متوترة بعد العنف. وتستمر الاشتباكات المتقطعة، وإغلاق الطرق، والهجمات المستهدفة، في تعطيل الحياة اليومية. وإنّ المحافظة عرضة لتصعيد متجدد في ظلّ غياب إطار أمني أو إطار حوكمة موثوق.

---

[66] بيان مشترك من رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع إسرائيل كاتس– مكتب رئيس الوزراء

[67] علاوة على ذلك، أنشأت إدارة شؤون الدفاع في الحكومة السورية لجنة للتحقق من انتماء وخلفية الأفراد المتورطين في العنف، انظر https://x.com/Sy_Defense/status/1947723568378482962?s=20 وكذلك https://docs.un.org/en/S/PRST/2025/6. وبشكل منفصل، أعلنت وزارة الداخلية عن تحقيق في الأحداث التي وقعت في المستشفى الوطني، انظر https://sana.sy/en/syria/2260425/. لم يتم إصدار أي تحديث حتى وقت صياغة هذا التقرير بشأن التطورات أو النتائج.

[68] https://sana.sy/en/syria/2278012 https://sana.sy/en/syria/2278012/

[69] ocha_flash_update_4_hostilities_in_as-sweida_27072025.pdf

[70] https://www.unicef.org/media/177651/file/Syrian-Arab-Republic-Humanitarian-SitRep-No.17,-November-2025.pdf.pdf

[71] https://sana.sy/en/local/2267905/ و https://docs.un.org/en/S/2025/586. شملت الدول والمنظمات التي رحبت بخارطة الطريق مجلس التعاون الخليجي, جامعة الدول العربية, الاتحاد الأوروبي, فرنسا, المملكة العربية السعودية, الكويت, قطر, البحرين, ليبيا, تركيا و آخرون.

58. إنّ استعادة الثقة بين سكان السويداء والحكومة، وكذلك بين المجتمعات المختلفة داخل السويداء تُعد أمرًا حاسمًا لأيّ حلّ فعّال للمأزق الحالي. ولتحقيق هذه الغاية، فإنّ ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى كشف مصير المفقودين وإطلاق سراح جميع من حُرموا بشكل غير قانوني من حريتهم، يُعتبر أمرًا ضروريًا لأي عملية مصالحة.

59. وفي الوقت نفسه، تقلّص الحيّز المدني داخل السويداء بشكل ملحوظ، حيث وجد منتقدو سلطات الأمر الواقع – سواء العسكرية أو المدنية – أنفسهم بشكل متزايد عرضةً لاستهداف تلك السلطات. وتحقّق اللجنة حاليًا في تقارير عن حالات تعذيب وإعدامات على يد الحرس الوطني في السويداء، بما في ذلك وفاة شيخيْن من الدروز وشاعر بارز من أصحاب الآراء المعارضة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر، بعد مزاعم تعرضهم للتعذيب أثناء الاحتجاز وحلق شواربهم، بالإضافة إلى مزاعم استمرار نهب منازل البدو.

رابعًا. انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني من قبل القوات الحكومية ومقاتلي العشائر

60. حدثت انتهاكات وتجاوزات من قبل قوات الحكومة السورية ومقاتلي العشائر، سواء المرتبطين بالقوات الحكومية أو المشاركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية، في محافظة السويداء في تموز/يوليو واستمرت حتى آب/أغسطس – وقبل اندلاع النزاع المسلح، أيضًا في جرمانا وأشرفية صحنايا في نيسان/أبريل وأيار/مايو. يبدأ هذا القسم بنظرة عامة على الانتهاكات قبل فحص الأنماط الخاصة بفترة 14–16 تموز/يوليو عندما كانت القوات الحكومية برفقة مقاتلين عشائريين محليين. ثم يفحص الفترة من 17 إلى 19 تموز/يوليو حيث ارتكب مقاتلو العشائر انتهاكات بعد الانسحاب الرسمي للحكومة.

61. على الرغم من تنظيم انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تحت عناوين محددة، إلا أن الضحايا والناجين تعرضوا لانتهاكات متعددة ومتراكمة ومتقاطعة مذكورة في هذا القسم والأقسام اللاحقة.

القتل خارج نطاق القانون

62. في سياق أحداث تموز/يوليو، شاركت قوات الحكومة السورية، بما في ذلك أفراد الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي بالإضافة إلى مقاتلي العشائر، في عمليات قتل خارج نطاق القانون واسعة النطاق، معظمها ضدّ رجال وأولاد من المجتمع الدرزي، بمن فيهم كبار السن وذوي الإعاقات، وكذلك النساء والفتيات، مما يرقى إلى العنف ضدّ الحياة والقتل في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.[72] وقع هذا العنف وسط استخدام الإهانات الطائفية، مما يشير إلى أنه كان يوجّه بشكل منهجي على أساس الانتماء المجتمعي. وحدثت معظم عمليات القتل الموثقة للمدنيين في سياق مداهمات منازل، مما يبرز المخاوف بشأن انتهاك المعايير الأساسية في القانون الدولي الإنساني، ويتضمن انتهاكات ضدّ المنازل والخصوصية والحياة الأسرية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في القرى الشمالية والغربية من محافظة السويداء وفي المدينة نفسها (الملحق الثاني). وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الأفعال حدثت أيضًا عند إيقاف المدنيين في الشارع، سواء كانوا سيرًا على الأقدام أو في المركبات.[73]

63. ووقعت عمليات القتل بين 14 و19 تموز/يوليو، حيث وقع أكبر عدد من عمليات القتل الموثقة في 15 و16 تموز/يوليو، قبل انسحاب قوات الحكومة. خلال الفترة من 14 إلى 16 تموز/يوليو، كانت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر يعملون معًا وعلى مقربةٍ من بعضهم كجزء من نفس العملية الشاملة التي تتّجه إلى المحافظة. ووفقًا لتصريحات الحكومة، مُنعتْ جميع المجموعات غير التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية من دخول السويداء.[74] لذلك، تُنسب أفعال مقاتلي العشائر هؤلاء إلى الحكومة خلال الفترة من 14 إلى 16 تموز/يوليو في السويداء.

64. وأثناء مداهمات المنازل خلال الفترة من 14 إلى 16 تموز/يوليو، ارتكبت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر المرافقون عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل بإجراءات موجزة التي اتّبعتْ نمطًا جندريًا، حيث جرى فصل الرجال والفتيان الأكبر سنًا عن النساء والفتيات والأولاد الأصغر سنًا. وفي معظم الحالات، كان الرجال يُقتادون خارج المنزل أو تُنقل النساء من دار الضيافة، المعروفة

[72] المادة 3 المشتركة مع اتفاقيات جنيف لعام 1949. انظر أيضا المادة 6، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 36 حول الحق في الحياة، CCPR/C/GC/36، 3 سبتمبر 2019.

[73] انظر المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[74] انظر على سبيل المثال: https://x.com/AlekhbariahSY/status/1945058116044783663

باسم *المضافة*، وهي المكان المخصّص عادةً لاستضافة الضيوف. وبعد استجوابهم بشأن وجود أسلحة أو ممتلكات ثمينة، وسرقتهم وشتمهم بسبب دينهم، تم إطلاق النار على الرجال والفتيان عن قرب، وغالبًا بشكل متكرر.[75] في بعض الحالات، لم يُفصل الذكور عن الإناث وتم قتلهم في نفس المكان معًا. وفي حالة موثقة، أُجبرت مجموعة من النساء والفتيات على التعرّي قبل أن يطلق عليهنّ النار ويُقتلن، مما يشكل انتهاكًا عبر التعرّي القسري، باعتباره شكلًا من أشكال العنف الجنساني الذي يضاعف من انتهاك الحقّ في الحياة.[76] وحصلتْ جميع المجازر الموثّقة ضد المدنيين الدروز، مما يكشف الطابع المنهجيّ للعنف الموجّه ضدّ هذا المجتمع.[77]

65. واستخدمت معظم عمليات القتل الأسلحة الصغيرة، رغم أنه في حالتين على الأقل، قُتل الضحايا بالسكاكين أو السيوف.[78] وفي إحدى الحالات التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، أُجبر ثلاثة شباب على القفز من شرفةٍ أثناء تعرضهم لإطلاق النار، ولم يكن واضحًا ما إذا كان إطلاق النار أم السقوط هو سبب وفاتهم المباشر[79]. وفي حالة بارزة أخرى، أُجبر ثمانية رجال على السير إلى ساحة قريبة، وهم لا يزالون يرتدون ملابس النوم، وكان أحدهم على الأقل حافي القدمين، حيث جرى اصطفافهم وأطلق النار عليهم عن قرب.

66. واتخذت عمليات القتل التي وقعت عندما صادف المدنيون قوات الحكومة ومقاتلي العشائر المرتبطين بها في الشوارع أشكالًا مختلفة. في بعض الحالات، تم إيقاف المدنيين وإخراجهم من مركباتهم، حيث أُعدم بعضهم بإجراءات موجزة، بينما سُمح لآخرين بالمغادرة أو تم احتجازهم. وفي حالات أخرى، تم إطلاق النار على المدنيين داخل مركباتهم، أحيانًا بعد أن أوقفتهم قوات الأمن الداخلي، وفي حالات أخرى أثناء محاولتهم الهروب من الأعمال العدائية. وفي حالات أخرى، تم إطلاق النار على المدنيين، بمن فيهم رجال مسنون غير مسلحين، أثناء سيرهم في الشارع خلال الهدوء النسبيّ لإطلاق النار.

67. وفي عدة حالات، أبلغ مقاتلو الحكومة الذين كانوا يحتجزون المدنيين العزّل قيادَتهم بذلك، سواء شفهيًا أو عبر اللاسلكي لطلب التعليمات، مما يشير إلى أنهم كانوا يعملون ضمن سلسلة قيادة عملية ومسيطر عليها. وفي حالات أخرى، جرت عمليات القتل والانتهاكات الأخرى على مرأى من أعداد كبيرة من قوات الحكومة في الأماكن العامة، أو قبل تنفيذ عمليات القتل أو بعدها، أثناء تنسيقها مع وحدات أخرى في الشوارع، مما يدل على وجود وعي مؤسسي بالعنف الموجه ضد المدنيين أثناء حدوثه.

68. وعلى الرغم من أن بعض أحياء مدينة السويداء شهدت قتالًا خلال تلك الفترة، إلا أن ضحايا القتل في الحوادث التي وثقتها اللجنة في قسم النتائج التفصيلية (انظر الملحق الثاني) كانوا مدنيين غير مسلحين ولم يشكلوا تهديدًا فوريًا عند قتلهم أو إصابتهم.

69. كما وثقت اللجنة عمليات قتل للمدنيين، على الأرجح على يد جماعات مسلحة تابعة للحكومة، بما في ذلك نتيجة مداهمة واحدة على الأقل لمنازل تتعلق بالأحداث في جرمانا وأشرفية صحنايا (انظر الملحق الثاني).

70. ووقعت عمليات القتل أيضًا في كلّ من مدينة السويداء وفي القرى الغربية والشمالية خارج سياق الأعمال العدائية النشطة بعد إعلان وقف إطلاق النار من قبل مقاتلي العشائر الذين دخلوا المحافظات بين 17 و19 تموز/يوليو. خلال هذه الفترة، شارك مقاتلو العشائر في مداهمات منازل مشابهة لتلك الموصوفة أعلاه، وكما هو موضح في الملحق الثاني.

71. كما وثقت اللجنة عددًا كبيرًا من الحالات التي عثر فيها على جثث مدنيين، بمن فيهم رجال ونساء مسنون وبالغون من ذوي الإعاقة، في منازلهم في القرى الشمالية والغربية، حيث تم حرق العديد منها، في انتهاك لواجب حماية الموتى واحترامهم.[80] على الرغم

[75] انظر، دراسة القانون الدولي العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 88 المتعلقة بعدم التمييز. انظر أيضا المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. هذا النمط من القتل يتوافق أيضا مع تعريف اللجنة العملي ل "المجازر" المنصوص عليه في الفقرة 42 من A/HRC/22/59، حيث أنّ اللجنة، استجابة لولايتها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتحقيق في جميع المجازر، وفي غياب تعريف محدد لها، اعتبرت أن المجزرة هي: "عملية قتل جماعي متعمد للمدنيين غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية، أو ضد مقاتلين عاجزين عن القتال، تقوم بها قوات أو مجموعات مسلحة منظمة في حادثة واحدة، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني."

[76] انظر، دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاعدة 88 المتعلقة بعدم التمييز. انظر أيضا المادتين 6 و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[77] على الرغم من وجود مجتمعات كبيرة من خلفيات دينية أخرى في المحافظة، لم ترد تقارير عن قتل مجموعات من المدنيين العزل ضد مجتمعات أخرى على يد قوات الحكومة ومقاتلي العشائر خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

[78] وهذا منفصل عن الحالات التي قد تكون فيها الجثث قد تشوهت بعد الوفاة، بما في ذلك من خلال قطع الرؤوس كما هو موضح أدناه.

[79] ذكرت الحكومة السورية، في ردها بتاريخ 17 مارس/آذار على مسودة تقرير اللجنة، أنه تم اعتقال واحد على الأقل من الجناة على خلفية هذا الحدث. وتطلب اللجنة مزيداً من التوضيح في هذا الشأن. انظر القسم السادس أدناه.

[80] للحصول على نظرة عامة على الحقوق المتأثرة، انظر تقرير المقرر الخاص المعني بالإعدامات خارج نطاق القضاء أو الإعدامات الموجزة أو التعسفية، حماية الموتى، A/HRC/56/56، 25 أبريل 2024، الفقرات 10-13.

من أنه في مثل هذه الحالات لم يكن بالإمكان تحديد الظروف الدقيقة للوفاة، إلا أنه من غير المرجح أن يكون كبار السن وذوي الإعاقة هؤلاء يشاركون في الأعمال العدائية عند قتلهم.

سير الأعمال العدائية وإلحاق الأذى بالمدنيين

72. على الرغم من طبيعة النزاع وروايات المدنيين التي جعلت من الصعب التحقق من الهجمات أثناء سير الأعمال العدائية لتحليل قانونيتها بشكل فردي، إلا أن اللجنة وثقت تأثير إطلاق النار غير المباشر والمباشر في المناطق المدنية الذي تسبب في خسائر بين المدنيين. في القرى الغربية وفي مدينة السويداء، أبلغ السكان عن تأثير الصواريخ وقذائف الهاون والقصف وضربات الطائرات بدون طيار ونيران الرشاشات الثقيلة أثناء اقتراب قوات الحكومة المدعومة من مقاتلي العشائر في 14 و15 تموز/يوليو. وقد وردت تقارير مماثلة بشأن التقدم اللاحق لمقاتلي العشائر في 18 و19 تموز/يوليو. لم تستطع اللجنة تحديد الأهداف أو السياق الذي استخدمت فيه هذه الأسلحة في معظم الحالات، لكن طريقة نشر هذه الأسلحة، بما في ذلك في المناطق المكتظة بالسكان في المدينة وبعض القرى، تثير مخاوف بشأن احترام مبدئيْ التمييز والاحتياطات بموجب القانون الدولي الإنساني.

73. وخلال زيارات اللجنة الميدانية إلى المواقع، خاصة القرى الغربية والشمالية، بما في ذلك حيث لم يتم الإبلاغ عن القتال النشط، عثرت اللجنة على بقايا قنابل صاروخية وقذائف هاون بعيارات مختلفة، وأنواع مختلفة من القنابل اليدوية بالإضافة إلى أغلفة الرصاص من الأسلحة الخفيفة والرشاشات الثقيلة والقذائف المضادة للطائرات. على الرغم من أنه لم يكن بالإمكان تحديد السياق الدقيق لكل موقع، فإن الأضرار التي لوحظت وغياب القتال المبلغ عنه في مثل هذه المواقع بالإضافة إلى أدلة الفيديو المتوافقة مع إطلاق الأسلحة المتفجرة على مبان مدنية دون مؤشرات على استمرار الأعمال العدائية يشير إلى أن المباني المدنية كانت أيضا مستهدفة مباشرة من قبل قوات الحكومة أو مقاتلي العشائر في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

74. وأفاد العديد من الذين أجريت معهم مقابلات أن منازلهم في مدينة السويداء تأثرت بالقصف، مما تسبب في أضرار مادية، وفي بعض الحالات إصابة المدنيين، خلال عمليات القوات المسلحة الحكومية في الفترة من 15 إلى 16 تموز/يوليو. في إحدى الحالات، وثقت اللجنة ثلاث ضربات تتوافق مع مدفع أملس من عيار 73 ملم، يحتمل أنه مركب على ناقلة جنود مدرعة، متوافقا مع الأسلحة المستخدمة في الجيش العربي السوري، أطلق النار على صف من الشقق السكنية حيث أبلغ السكان عن عدم وجود قتال في ذلك الوقت، مما يشير إلى هجوم مباشر على أعيان مدنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.[81] وتضررت عدة منازل وشقق، وأبلغ السكان عن مقتل مدنيين اثنين، رغم أن اللجنة لم تستطع تأكيد أن وفاتهما ناجمة عن القذائف.

75. ومن المرجح أن القوات المسلحة الحكومية ألحقت أضرارا بمستشفى السويداء الوطني خلال القتال، الذي كان يجب أن يستفيد من حماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. [82] وفي 16 تموز/يوليو، نفذت القوات الحكومية عمليات في المنطقة المحيطة وداخل مستشفى السويداء الوطني، الذي تعرض للقصف. وفي السياق نفسه وفي اليوم نفسه، تعرض مستودع للهلال الأحمر العربي السوري للقصف، مما أدى إلى اندلاع حريق أسفر عن تدمير 20 طنًا من الإمدادات الإنسانية حسبما ورد في التقارير. وعلى الرغم من عدم التمكن من تحديد المسؤولية بدقة في هذه الحالات، إلا أنه بالنظر إلى أن تقدم القوات الحكومية ترافق مع قصف المدينة ومقاومة منظمة محدودة فيها، فمن المرجح أن تكون القوات الحكومية هي المسؤولة عن الأضرار التي لحقت بهذه المواقع وليس قوات مجلس السويداء العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء.

تدنيس الجثث

76. كان التمثيل بالجثث، ومعظمها جثث رجال، نمطًا آخر لوحظ حيث كانت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر يعملون خلال أحداث تموز/يوليو. جميع أعمال تدنيس الموتى الموثقة التي ارتكبتها قوات الحكومة ومقاتلو العشائر نفذت ضد أفراد من المجتمع الدرزية. تشكل انتهاكات حقوق الإنسان هذه انتهاكًا للحقوق غير القابلة للتقييد في الحياة وحرية الدين والمعتقد، وكذلك الحق في الحياة الأسرية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك انتهاكات لحظر الإساءات التي تمسّ بالكرامة الشخصية بموجب القانون الدولي الإنساني. [83] وكان هذا غالبا على شكل حرق الجثث بعد القتل. وفي كثير من الحالات، لم يكن من الممكن تحديد

[81] انظر، دراسة القانون الدولي العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 1 و7 و15 و22.
[82] انظر، دراسة القانون الدولي العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاعدة 28.
[83] أنظر المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، والمواد 4 و6 و17 و18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ما إذا كان الشخص قد احترق حتى الموت، أو إذا كان جسده قد أحرق بعد القتل، رغم أن اللجنة تمكنت في بعض الحالات من تحديد أن الجثث أشعلت عمدا بعد الوفاة. ورغم أنها لم تستطع التحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل، فقد تلقت تقارير موثوقة تفيد بأن الجثث في القرى الغربية والشمالية تم تكديسها وأشعلت فيها النار في بعض المواقع. وكما ذكر، وثقت اللجنة أيضا حالات قطع الرؤوس عن الجثث، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً للكرامة الشخصية، على رغم من أنها لم تتمكن الا في حالة واحدة من تحديد أن رأس الفرد قد قطع بعد الوفاة، وليس أنّ قطع الرأس هو سبب الوفاة. وفي كثير من الحالات، تم العثور على الجثث بعد أسابيع أو أشهر من الوفاة في القرى المتضررة، وأحيانا كانت تفتقد بعض أعضائها، على الرغم من أنه لم يكن بالإمكان تحديد السبب الدقيق لذلك بناء على المعلومات المتاحة.

77. وفي العديد من الحالات، وثقت اللجنة قيام قوات الحكومة ومقاتلين عشائريين بنشر صور جثث الدروز على الإنترنت، حيث كانت هذه القوات تبتسم وتحتفل بالقتل، وفي بعض الحالات تضرب أو تركل أو تدوس على الجثث في الصور المنشورة. علاوة على ذلك، في حالة واحدة على الأقل، تم دهس جثة رجل درزي عمدا مرارا وتكرارا بواسطة شاحنة بعد مقتله[84]. وتم الإبلاغ عن حالات أخرى من هذا السلوك.

الاحتجاز والاختطاف

78. وثقت اللجنة عمليات اختطاف واعتقال واحتجاز المدنيين بشكل تعسفي من قبل قوات الأمن الداخلي وكذلك من قبل مقاتلين عشائريين، بمن فيهم بعض المقاتلين المرتبطين بالقوات المسلحة الحكومية، خلال أحداث تموز/يوليو في السويداء.

79. وحدث الاحتجاز أو الحرمان الأولي من حرية المدنيين أثناء مداهمات المنازل وكذلك عند إيقافهم من قبل مقاتلين حكوميين أو قبليين أثناء تحركهم في الشوارع. وكما هو الحال في حالات القتل، كانت الغالبية العظمى من المعتقلين أو المختطفين من الرجال البالغين، مما يشير إلى استهداف الرجال على أساس النوع الاجتماعي لأغراض الاحتجاز، بمن فيهم كبار السن، على الرغم من أن النساء والفتيان والفتيات تم أيضا اختطافهم أو احتجازهم. تقريبا جميع عمليات الاختطاف والاحتجاز للمدنيين الدروز ترافقت مع إهانات قائمة على المعتقدات الدينية، مما يشير إلى تقاطع النية والهدف التمييزي في ممارسات الاحتجاز وجعل مثل هذه الأفعال حرمانا تعسفيا من الحرية ينتهك القانون الدولي الإنساني.[85]

80. وفي كثير من الحالات، بمجرد احتجاز شخص ما أو اختفائه، كانت عائلاتهم تتلقى مكالمات من هواتفهم المحمولة تطلب فدية. وبالنسبة لأولئك المحتجزين لدى مقاتلي العشائر والذين لم يفرج عنهم بعد، كان أفراد عائلاتهم يترددون في الإعلان عن احتجازهم خشية تعريض المفاوضات أو دفع الفدية للخطر.

81. وبالنسبة للمحتجزين من قبل القوات الحكومية، مر العديد منهم بمرافق قوات الأمن الداخلي في درعا بما في ذلك مرفق الاحتجاز التابع لمديرية الأمن السياسي السابقة، قبل نقلهم إلى سجن عدرا المركزي في ريف دمشق. وفي بعض الحالات التي نفذت فيها عمليات اختطاف أولية من قبل مقاتلين عشائريين، تم نقل المختطفين لاحقا ليتم احتجازهم في مرافق احتجاز تابعة لقوات الأمن الداخلي، مما يدل على وجود تعاون كبير بين مقاتلي العشائر وقوات الأمن الحكومية بعد وقف إطلاق النار.

82. وكانت مدة العديد من الاعتقالات قصيرة نسبيًا، حيث أفرج عن الأفراد بعد بضع ساعات أو بضعة أيام، أو خضعوا لعمليات تبادل للمعتقلين مشابهة لنمط الاختطاف والإفراج المتبادل الشائع في النزاعات بين المجتمعات في السويداء، مما يشير إلى أن بعض عمليات الاختطاف قد تكون أيضا بمثابة احتجاز رهائن في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.[86] وكانت حالات احتجاز اخرى أطول بكثير، حيث افادت التقارير أن 110 رجلا وصبيا احتجزوا في السويداء خلال هذه الفترة في سجن عدرا المركزي في ريف دمشق حتى أيلول/سبتمبر، ووصل العدد إلى 70 بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر. وفقا للجنة التحقيق الوطنية، كان أربعة رجال دروز محتجزين في سجن عدرا المركزي يواجهون تهم جنائية محلية في وقت كتابة هذا التقرير، في انتظار محاكمتهم.[87]

[84] الفيديو موجود ضمن ملفات اللجنة.

[85] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 99.

[86] أنظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 96.

[87] انظر رد الحكومة على مذكرة اللجنة الشفوية، الملحق الرابع.

83. وتعرض العديد من الرجال الدروز البالغين لأفعال شكلت على الأقل معاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة، وقد تصل في حالات محددة إلى حد التعذيب بموجب القانون الدولي. [88] وقد وقعت هذه الأفعال بشكل ملحوظ خلال حالات الاحتجاز خارج أماكن الاحتجاز. وشملت هذه المعاملة الضرب بأعقاب البنادق وإهانتهم على أساس دينهم أثناء القبض عليهم ونقلهم خارج المحافظة. تم حلق شوارب أو لحى بعضهم قسرًا أثناء القبض عليهم. وأصيب آخرون بطلقات نارية أو بجروح أخرى أثناء القبض عليهم، ونقلوا إلى مستشفيات خارج المحافظة حيث تم احتجازهم حتى استقرت حالتهم الصحية ثم نقلوا إلى مرفق آخر.

84. ووثقت اللجنة كذلك حالات ضرب مبرح مصحوبة بإهانات على أساس الدين، مما ينطوي أيضاً على معايير التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في مرفق الاحتجاز التابع لمديرية الأمن السياسي السابق، ومرفق الاحتجاز التابع للمخابرات العسكرية السابق، ومرافق الشرطة العسكرية السابقة في درعا، التي تديرها قوات الأمن الداخلي. وشملت أعمال العنف هذه الضرب بالأنابيب واللكمات، والجلد بالحبال، مصحوبة بإهانات على أساس الدين. وفي إحدى الحالات، توفي رجل أثناء احتجازه بعد ان كان قد تم احتجازه وهو بصحة جيدة ونقل إلى مرفق احتجاز لقوات الأمن الداخلي في إزرع، بعد أن شهد معتقلون آخرون تعرضه للضرب المبرح. وأفاد شاهد عيان أن بعض أفراد قوات الأمن الداخلي من درعا سعوا لحماية المحتجزين من الانتهاكات التي يرتكبها آخرون من قوات الأمن الداخلي ومقاتلون عشائريون أو من البدو.

85. وكانت ظروف الاحتجاز أيضا مثيرة للقلق في سياق حظر المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة بموجب القانون الدولي. وأفادت التقارير بأن ظروف الاحتجاز كانت مكتظة، خاصة في مرافق درعا، حيث كان الرجال بمن فيهم كبار السن والأولاد محتجزين معًا. وفي بعض الحالات، تمكن المحتجزون من إجراء مكالمات هاتفية مع عائلاتهم، رغم أن معظمهم لم يتمكنوا من التواصل مع أفراد العائلة أو المحامين بانتظام حتى تم نقلهم إلى سجن عدرا المركزي بعد أيام أو أسابيع من اعتقالهم الأولي، مما يثير القلق من حالات الاختفاء القسري أثناء الاحتجاز. بمجرد وصولهم إلى سجن عدرا المركزي، أفاد المحتجزون السابقون عمومًا عن تحسن ظروفهم، رغم أنهم ذكروا أيضا وجود أولاد وكبار السن وذوي الإعاقة بين المحتجزين حتى أيلول/سبتمبر.[89] طلبت اللجنة السماح لها بالدخول إلى سجن عدرا المركزي، وتم منحها الإذن بذلك.

86. ونظرًا لتقلب أوضاع الاحتجاز والإفراج والتبادل والفوضى العامة التي يسودها النزاع، لا يمكن تحديد العدد الإجمالي للأشخاص المحتجزين من قبل القوات الحكومية والمحرومين من حريتهم من قبل مقاتلي العشائر بدقة مطلقة. بينما تم الإفراج عن الغالبية العظمى من الأشخاص المعروفين بأنهم احتجزوا خلال الأحداث، أُفيد أنّ ما لا يقل عن 100 شخص من المجتمع الدرزي لا يزالون في عداد المفقودين وربما لا يزالون محتجزين من قبل مقاتلي العشائر أو الشبكات الإجرامية.

87. كما وثقت اللجنة حالتين من حالات الاختطاف على يد جماعات مسلحة محلية موالية للحكومة[90] خلال أحداث أشرفية صحنايا، رغم العثور على جثتي الضحيتين في اليوم التالي في كلتا الحالتين، مما يشير الى إعدامهما بإجراءات موجزة او تعسفًا.

88. وحملت عمليات الاختطاف بعدًا مرتبطًا بالعنف الجنساني. على وجه الخصوص، تم توثيق حالات اختطاف موجهة ضدّ النساء، بمن فيهن المسنات والفتيات، خاصة في سياق الفزعة العشائرية في 18 و19 تموز/يوليو من قبل مجموعة متنوعة من مقاتلي العشائر الذين غالبًا ما تكون انتماءاتهم غير واضحة. اختطف مقاتلو العشائر النساء وأطفالهن، بما في ذلك الفتيات والفتيان، بعد قتلهم أقاربهم الذكور البالغين. وفي حالات أخرى، تم أخذ نساء تواجدْنَ في المنزل وحدهن بالقوة تحت تهديد السلاح. تم الإفراج عن بعضهم في نفس اليوم، بينما احتجز آخرون كرهائن في انتهاك للقانون الدولي الإنساني ليتم تبادلهم مع معتقلين يحتجزهم المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء. تم الإفراج عن آخرين خلال عمليات نفذتها قوات الأمن الداخلي. وتم نقل معظمهم إلى درعا وريف دمشق، رغم أنه في حالة واحدة على الأقل تم نقل مجموعة من النساء المختطفات إلى حماة قبل نجاح المفاوضات لإطلاق سراحهن. ويشكل هذا الاحتجاز أيضاً اختطافاً للرهائن، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. تشير اللجنة إلى تداول العديد من قوائم النساء والفتيات المختطفات في أعقاب أحداث تموز /يوليو. راجعت اللجنة هذه القوائم وسعت لتوضيح ظروف النساء المفقودات. تم العثور على العديد منهنّ بأمان بعد فقدان الاتصال مع عائلاتهنّ بعد فترة وجيزة من الأحداث،

[88] انظر المادة 3 المشتركة مع اتفاقيات جنيف لعام 1949.

[89] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاعدة 120. انظر أيضاً، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة قضاء الأحداث (قواعد بكين)، الجمعية العامة A/RES/40/33 (29 نوفمبر 1985)، القاعدة 13.4. انظر أيضاً، المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) (2007).

[90] انظر الملحق الثاني، القسم أ.

بينما تم إطلاق سراح بعضهنّ خلال الأسابيع والأشهر التالية، فيما عُثر على أخريات متوفيات بعد التعرف على جثثهنّ، بينما لا تزال ثلاث نساء من الدروز في عداد المفقودين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي والجنساني

89. كان استهداف وتأثير العنف الذي مارسته القوات الحكومية ومقاتلو العشائر الموثق في هذا التقرير مرتبطًا بالنوع الاجتماعي بشكل عميق، حيث كان الرجال والفتيان هم الأكثر استهدافا بالقتل والضرب وأشكال أخرى من العنف الجسدي. كما قتلت النساء والفتيات وتعرضن للضرب، كما هو مذكور أعلاه وموضح بتفصيل أكبر في الاستنتاجات الوقائعية المفصلة أدناه. وإنّ معظم حالات العنف الجنسي الموثّقة تستهدف النساء، رغم أن تقارير موثوقة عن العنف الجنسي ضد الرجال لا تزال قيد التحقيق.

90. ووثقت اللجنة حالة واحدة لفتاة في سياق أحداث تموز/يوليو تعرضت للاغتصاب ولأعمال عنف جنسي أخرى في حضور والدتها على يد ثلاثة رجال مسلحين في 16 تموز/يوليو في مدينة السويداء، من بينهم اثنان بدا أنهما أجنبيان، وثالث يتحدث بلكنة سورية، مما ينطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان غير القابلة للتقييد وللأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وقع الاغتصاب في سياق مداهمة منزل أثناء انتشار قوات الحكومة في المنطقة، وانتهى بعد دخول ضابط من قوات الأمن الداخلي وأمر الرجال بالتوقف. وتلقت اللجنة تقارير إضافية عن حالات اغتصاب، بما في ذلك تقارير موثوقة تفيد بسعي النساء إلى الحصول على الرعاية الطبية ما بعد الاغتصاب من المهنيين الطبيين، ولا تزال هذه المزاعم قيد التحقيق.

91. وبالإضافة إلى ذلك، وثقت اللجنة حالات تعري قسري في مدينة السويداء في 16 تموز/يوليو، في حالة أجبرت فيها خمس نساء وفتاتين على التعري قبل أن يُطلق عناصر من القوات المسلحة الحكومية النار عليهنّ عن قرب، ولم تنجُ سوى امرأة واحدة. تشكل هذه القضية انتهاكًا يمسّ بالكرامة الشخصية وانتهاكًا لحظر المعاملة اللاإنسانية والمهينة (انظر الملحق الثاني، القسم دال أدناه). علاوة على ذلك، في 15–17 تموز/يوليو، خضعت النساء في مدينة السويداء لتفتيش جسدي ينتهك الخصوصية ويشكل انتهاكًا يمسّ بالكرامة الشخصية وانتهاكًا لحظر المعاملة اللاإنسانية والمهينة من قبل رجال مسلحين، بما في ذلك لمس الثديين والأعضاء التناسلية، مما ينطوي على انتهاك لحظر العنف الجنسي والجنساني. وإنّ الادعاءات بأن مثل هذه الانتهاكات مبررة من خلال البحث عن الأشياء الثمينة لا تلغي بشكل قاطع انتهاكات الكرامة الإنسانية التي تنطوي عليها مثل هذه الأفعال.

92. وفي حالات أخرى، تم توثيقها في تموز/يوليو في السويداء في سياق القوات الحكومية ومقاتلي العشائر، وفي أيار/مايو في أشرفية صحنايا في سياق الجماعات المسلحة المحلية غير الحكومية، هدد المقاتلون النساء بالعنف الجنسي، إما بالقول إنه يجب عليهم أخذ النساء كغنائم حرب أو بالقول إنهم سيعودون من أجلهنّ. كما أن مثل هذه المعاملة تشكل انتهاكًا يمسّ بالكرامة الشخصية وقد تنتهك حظر الحق في السلامة الجسدية والأمن الشخصي. وفي بعض الحالات، حصل ذلك في سياق إخراج أفراد الأسرة الذكور من المنزل وقتلهم بعد ذلك بوقت قصير، مما يبرز الطبيعة التراكمية للانتهاكات والاعتداءات التي تعرضت لها العائلات المعنية.

93. كما وثقت اللجنة حالة امرأة بالغة اغتصبها رجل مسلح بحضور طفلها بعد دخول رجال مسلحين إلى منزلها في الصورة الكبيرة في بداية أيار/مايو بعد أن سيطرت قوات الأمن الداخلي ومقاتلون عشائريون على المنطقة.

94. ونظرًا للصدمة الخاصة الكامنة في العنف الجنسي، فضلاً عن الخوف من وصمة العار أو العنف داخل المجتمع الناتج عن المواقف المحافظة تجاه مفاهيم الشرف، قد لا يتضح مدى الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى إلا بعد مرور وقت أطول بكثير على الأحداث، هذا إن اتضح على الإطلاق.

أعمال عنف أخرى ضد المدنيين

95. كما يتضح من الأنماط السابقة، تعرض المدنيون في السويداء لمجموعة من أشكال العنف الأخرى التي تشكل انتهاكات للحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بالإضافة إلى التعذيب، والحق في احترام المنزل والخصوصية والأسرة، بالإضافة إلى الأفعال التي ترقى إلى مستوى العنف ضد الحياة، بما في ذلك القتل والانتهاكات التي تمسّ بالكرامة الشخصية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.[91] ومن الأمثلة على هذه الانتهاكات، الضرب أثناء مداهمات المنازل، والتهديدات التي تشمل تهديدات بالعنف الجسدي بما في ذلك التهديدات بالعنف الجنسي، والترهيب، وإطلاق النار بالقرب من الناس وداخل المنازل. كان هذا العنف موجهًا ضد الرجال والنساء والفتيات والفتيان، الذين غالبا ما كانوا مجتمعين أثناء مداهمة المنازل أو عند

[91] المواد 6 و7 و17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949.

انتقالهم من مكان إلى آخر عند مصادفتهم قوات حكومية أو مقاتلين عشائريين. اتسمت المداهمات المتكررة للمنازل تقريبا جميعها بالعنف والتهديدات، رغم تنوع الأساليب التي تعامل بها المسلحون مع المدنيين، كما ورد في مكان آخر في هذا التقرير.

96. يشكل حلق وقص شوارب ولحى الرجال الدروز، وخاصة الرجال الأكبر سنًا الذين يحملون مكانة الشيخ، أحد الجوانب الخاصة للعنف الواسع النطاق في السويداء الذي تكرر خلال عمليات القوات الحكومية وبعدها، والذي يشكل تعذيبًا وانتهاكًا يمسّ بالكرامة الشخصية بموجب القانون الدولي.[92] خلال الفزعة العشائرية التي بدأت في 17 تموز/يوليو، ظهرت مقاطع فيديو لرجال يدعون أنهم في طريقهم إلى السويداء وهم يحملون مقصًا أو ماكينات حلاقة أثناء تطور الأحداث. وبالمثل، صوّر العديد من الجناة أنفسهم وهم يحلقون شوارب رجال دروز وهم محاطون برجال مسلحين آخرين، وغالبا ما كانوا ضمن مجموعة مختلطة من الأفراد يرتدون زيًا عسكريًا ومدنيًا دون أي شارات ظاهرة. في بعض الحالات، قُتل الضحايا بعد ذلك، بما في ذلك حالتان تم فيهما قطع الرأس، رغم أنه من غير المعروف ما إذا كانوا أحياء أم أموات عندما قطع رؤوسهم. ونسلّط الضوء على تراكم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في حوادث فردية، حيث تعرض الضحايا لانتهاكات متقاطعة.

النهب والحرق وتدمير الأعيان المدنية

97. في قرى السويداء الشمالية والغربية التي خضعت لسيطرة قوات الحكومة أو مقاتلي العشائر خلال أحداث تموز/يوليو، تعرضت جميع المنازل والمحلات التجارية في القرى ذات الغالبية الدرزية، والتي يبلغ عددها 35 قرية على الأقل، للنهب والحرق المتعمد. يحظّر تدمير الممتلكات المدنية بموجب القانون الدولي الإنساني، كما أنه يعد انتهاكا لالتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان باحترام المنزل والخصوصية والأسرة.[93] كما أن القليل من المنازل التي لم تحرق في تلك المواقع تم نهبها أيضًا من قبل قوات الحكومة ومقاتلي العشائر. ويشكل النهب انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. [94] وتعرضت جميع المواقع الدينية الدرزية في تلك القرى، بما في ذلك المجالس والمقامات، للنهب والحرق والتخريب.[95] وتخضع المباني الدينية لحماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة، ويحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات على هذه المواقع. [96] كما تم نهب وتخريب ما لا يقل عن أربع كنائس مسيحية في القرى ذات الغالبية الدرزية، وأحرقت ثلاث منها أيضا. وفي مدينة السويداء، تم إحراق العديد من المنازل والمحال التجارية، كما سرق افراد من القوات الحكومية ومقاتلو العشائر ممتلكات السكان خلال مداهمات المنازل.

98. وبدأت حالات منفردة من حرق ونهب المنازل في القرى الغربية في السويداء مساء 13 تموز/يوليو وازدادتْ في 14 و16 تموز/يوليو. ومع ذلك، بحلول 17 تموز/يوليو، لم تكن معظم المنازل والمباني قد أحرقت بعد، رغم أن العديد منها قد نهب بالفعل، وفقا لما افاد به السكان. وبدلًا من ذلك، خلال الفزعة العشائرية التي بدأت في 18 تموز/يوليو، تعرضت جميع المنازل تقريباً في 35 قرية للنهب المنهجي والحرق المتعمد[97]. وعلى الرغم من أن معظم أعمال النهب والحرق وقعت بين 18 و19 تموز/يوليو، إلا أن المزيد من المنازل والمباني تم حرقها خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس. كما تم إحراق منازل معزولة في الصورة الكبرى خلال أحداث نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو.

99. وخلال نهب المنازل والمحال قبل حرقها، استخدم مقاتلو العشائر الشاحنات الكبيرة والصغيرة لتحميل الأثاث والأجهزة والمنتجات الزراعية وغيرها من الأشياء لنقلها. في بعض الحالات، وصل أشخاص بأدوات ومعدات لإزالة الأبواب والنوافذ والمعادن من المنازل، بما في ذلك الأسلاك الكهربائية. تم ترك المواد غير المرغوب فيها لتحترق مع المنازل. حتى المنازل والمباني المعزولة تعرضت للحرق. كما تم الاستيلاء على السيارات والدراجات النارية والجرارات، رغم أن العديد من تلك التي بقيت خلفهم تم حرقها أيضا. مع استثناءات

[92] كما ورد في الفقرة 59 أعلاه، أُفيد عن حدوث عمليات الحلاقة هذه أيضًا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في سياق العنف الداخلي بين الدروز.

[93] انظر القواعد 7–10 و50 من دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، والمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[94] انظر إلى القاعدة 50 من دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر

[95] المجلس هو دار عبادة درزية، يؤدي وظيفة مماثلة للمسجد، بينما المقام هو أيضاً مكان للعبادة مع ضريح موجود في الداخل مخصص لتكريم ذكرى شيوخ الدروز.

[96] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي العرفي الإنساني ، القاعدتان 38 و40.

[97] طلبت اللجنة مشورة وتحليلاً من خبراء مستقلين في الطب الشرعي، ومكافحة الحرائق، والحرق العمد، والذخائر والمتفجرات، لفحص مزاعم استخدام مادة "سي فور" والفوسفور الأبيض، إلا أن نتائج هذا التحليل لم تؤكد استخدام هذه المواد بناءً على المعلومات المتاحة. وأشارت اللجنة إلى وفرة بقايا المقذوفات المتفجرة وحاويات المازوت الموجودة في مواقع مختلفة شهدت أضراراً جسيمة ناجمة عن الحرائق، باعتبارها مواد اشتعال محتملة، مع أنها لا تستبعد استخدام وسائل وأساليب أخرى..

قليلة، لم يبدُ أنّ القوات الحكومية قد أوقفت هذه المركبات التي تحمل مثل هذه البضائع المسروقة من السويداء، أو أعاقت مرورها أثناء عبورها من المحافظة.

100. كما تم قطع محولات الكهرباء وخطوط الكهرباء في القرى الغربية والشمالية، حيث لوحظت أضرار فيها خلال زيارات اللجنة إلى القرى الشمالية والغربية، كما تم الإبلاغ عن أضرار أدت الى تعطيل محطات ضخ المياه. وعلى الرغم من أن الظروف الدقيقة لا تزال قيد التحقيق، فإن اللجنة تكرر أن القانون الدولي الإنساني يحظر مهاجمة الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، أو تدميرها أو إزالتها أو تعطيلها.[98]

خامسًا. انتهاكات القانون الإنساني من قبل الجماعات المسلحة الدرزية

101. ارتكبت المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في محافظة السويداء في تموز/يوليو واستمرت حتى آب/أغسطس في سياق النزاع المسلح غير الدولي. كان تعامل بعض عناصر المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء محترماً في تفاعلاتهم مع المدنيين. إلا أن السلوكيات الموضحة أدناه، والتي تضمنت أعمال عنف موثقة، اقترنت بإهانات وخطابات تمييزية مبنية على المعتقدات الدينية والثقافية والمجتمعية، سواء كانت مفترضة أو حقيقية.

القتل خارج نطاق القانون

102. قام عناصر من المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء بقتل رجال وأولاد في الغالب من مجتمع البدو، إضافة إلى نساء وفتيات، من بين المدنيين الذين من الواضح أنه لم يشاركوا في الأعمال العدائية. واستهدفت عمليات القتل هذه المدنيين البدو بناء على انتمائهم المجتمعي في سياق الهجمات على المجتمعات البدوية. وقد وقعت عمليات قتل موثقة تُعدّ انتهاكًا لحظر العنف ضد الحياة، ولا سيما القتل العمد بموجب القانون الدولي الإنساني، في حوادث وقعت في وسط السويداء بعد فرار السكان البدو من المقوس، حيث قُتل مدنيون عُزّل، وفي سهوة بلاطة حيث قُتل أيضًا فتيان، برصاص عناصر من المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء في 15 و16 يوليو/تموز. كما قُتل مدنيون بدو، بينهم فتيات وفتيان ونساء ورجال، بمن فيهم كبار السن، أثناء فرارهم من الهجمات سيرًا على الأقدام، بما في ذلك في شهبا وأم الزيتون وقرى جنوبية في 17 يوليو/تموز. وفي إحدى هذه الحالات، بينما كان عناصر المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء يأمرون سكان حي شهبا البدوي بإخلاء منازلهم، أطلقت مجموعة من عناصر المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء النار من مسافة قريبة على عائلة فارّة مكونة من سبعة أفراد، بينهم فتاتان وفتيان وثلاث نساء، من بينهن مسنة، ورجل، ما أسفر عن مقتل جميع أفرادها باستثناء فتاة مراهقة أُصيبت بجروح بالغة.

سير الأعمال العدائية وإلحاق الأذى بالمدنيين

103. حدثت معظم حالات الوفاة والإصابات الموثقة للمدنيين البدو في سياق سير حالات الأعمال العدائية، رغم أن الهجمات في كثير من الحالات بدت موجهة عمدا نحو المناطق المدنية بدلا من أن تكون نتيجة أضرار عرضية. تشكل مثل هذه الأفعال هجمات مباشرة على المدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وبشكل افتراضي تنتهك مبدأ التمييز، وشملت هذه الهجمات على المدنيين البدو في قرية شهبا شمال مدينة السويداء في 17 تموز/يوليو باستخدام مدافع عيار 23 ملم مركبة على شاحنات وأسلحة خفيفة ومتوسطة أخرى مما أسفر عن مقتل واصابة مدنيين. وبالمثل، في المنصورة غربًا، وسهوة بلاطة جنوبًا، وأم الزيتون ومواقع أخرى، قتل أو أصيب مدنيون — بمن فيهم أطفال صغار جدا يظهرون بوضوح — بإطلاق نار أثناء فرارهم سيرًا على الأقدام من هجمات عناصر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. وفي بعض هذه الحالات، لم يكن واضحًا ما إذا كانوا الأهداف المقصودة، حيث كانت القوات الحكومية موجودة في المنطقة في ذلك الوقت. وخلال القتال في حي المقوس في الجزء الشرقي من المدينة، أصيب أو قتل مدنيون في منازلهم أثناء احتمائهم من نيران الأسلحة الثقيلة، مما أثار مخاوف بشأن احترام مبدأ التمييز واتخاذ الاحتياطات اللازمة في الهجمات بموجب القانون الدولي الإنساني.

تدنيس الموتى

[98] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاعدة 54.

104. كما وثقت اللجنة التمثيل بجثث البدو الذين قتلوا على يد عناصر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، مما يشكل انتهاكًا لحظر الإساءة الى الكرامة الشخصية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.[99] وشمل ذلك تعليق جثتي رجلين على بوابة الدخول الغربية لقرية الجنينة شرق السويداء لعدة أيام. ونشر مقاتل واحد على الأقل من عناصر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء صورًا له مع الجثث على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن بعض جثث أفراد القوات الحكومية ومقاتلي العشائر التي تركت في شوارع السويداء تم إحراقها.

الاحتجاز والاختطاف

105. وثقت اللجنة عمليات الاحتجاز التعسفي الجماعي للمدنيين البدو، وخاصة في شهبا وأم الزيتون اعتبارا من 17 تموز/يوليو. وفي كلتا الحالتين، لم يكن هناك أي مؤشر على أن هذه الاعتقالات كانت لأسباب أمنية ضرورية، ولا توجد أسباب قانونية أخرى لهذا الاحتجاز، ما يعني أنها إجراءات تعسفية بموجب القانون الإنساني الدولي.[100] ففي شهبا، عندما أجبرت جماعات المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء سكان الحي البدو على الفرار من منازلهم، قامت أيضًا بجمع من لم يتمكن من الهرب ونقلتهم إلى مسجد شهبا ومنازل أفراد دروز مرتبطين بجماعات مسلحة تورطت في عمليات احتجاز تعسفي تم في ممتلكات خاصة أو دينية أو منازل أفراد يقودون هذه الجماعات. وفي ومن ثم، تم نقل الأشخاص الذي احتجزوا في منازلهم أو التجأوا إلى جيرانهم إلى المسجد أيضًا، حيث بلغ عددهم حوالي 1200 رجل وامرأة وفتى وفتاة، بمن فيهم كبار السن وذوي الإعاقة. وتمت مصادرة هواتفهم وممتلكاتهم الثمينة وبقوا جميعا تحت حراسة مسلحة. ووصف الشهود دوي إطلاق النار خارج المسجد، وتعرضهم للتهديد بالقتل، وتلقيهم طعاما رديئًا ومياه غير صالحة للشرب، مما تسبب في أمراض خاصة بين الأطفال. وكانت ظروف الاحتجاز سيئة إلى حد أنها شكلت انتهاكات لمبدأ حظر المعاملة القاسية مما يشكل بوره انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.[101] واحتجزوا هناك لمدة ثلاثة أيام قبل نقلهم ليلاً إلى مدرسة تقنية حيث احتجزوا ليومين آخرين قبل أن يتم إجلاؤهم بواسطة الهلال الأحمر العربي السوري إلى درعا. وفي قرية أم الزيتون شمال السويداء، احتجز السكان البدو من قبل عناصر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء في روضة أطفال لمدة ثلاثة أيام، حيث أخبرهم الحراس أنهم سيُعدمون، ونهبوا المقتنيات الثمينة من الأسرى. ومع اقتراب الأعمال القتالية من المنطقة في 19 تموز/يوليو، تخلى الحراس عن الأسرى، وعندها تم إطلاق النار على النساء والأطفال والرجال الذين كانوا يفرون سيرًا على الأقدام، رغم أنه كان من الواضح أنهم مدنيين، مما أسفر عن مقتل وإصابة بعضهم (انظر أيضًا الفقرة أعلاه تحت عنوان سير الأعمال العدائية).

106. كما حرم عدد من الرجال البدو من الحرية بشكل تعسفي من قبل المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء، بما في ذلك داخل فرع الاستخبارات العامة السابق التابع للحكومة في مدينة السويداء، حيث شكلت معاملة الأسرى انتهاكًا لمبدأ حظر التعذيب وسوء المعاملة ما يشكل انتهاكًا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تقييدهم بالأصفاد وإهانتهم، واستجوابهم، وضربهم بالعصي والسوط. وفي بعض الحالات، ترقى الاعتقالات إلى أفعال تعادِل الاخفاء القسري، حيث شوهد الأفراد آخر مرة في قبضة مقاتلين دروز، ولا يزال مكان تواجدهم حاليًا مجهولاً، كما حدث مع شاب أصيب في ساقيه في المقوس في 13 تموز/يوليو. وكانت عائلته أفادت بتلقي رسائل بشكل دوري لعدة أشهر بعد ذلك تدعي أنه على قيد الحياة ويتعرض للتعذيب. ولا يزال مصيره مجهولاً.

107. وفي حالات أخرى، احتجز المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء أعضاء من قوات الحكومة ومقاتلين قبليين وشاركوا في معاملة انتهكت مبدأ حظر التعديات على الكرامة الشخصية بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الضرب وحلق لحية بعضهم بالقوة عند القبض عليهم، كما ظهر في تسجيلات الفيديو التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي.[102] ولا يزال ما لا يقل عن 30 شخصًا محتجزين لدى الحرس الوطني في السويداء حتى وقت صياغة هذا التقرير. وسعت اللجنة لزيارة هؤلاء المعتقلين خلال زياراتها للسويداء، لكن لم تحصل على الإذن للقيام بذلك حتى الآن.

108. كما شملت عمليات الاختطاف نساء من البدو في السويداء. ووثقت اللجنة اختطاف أربع نساء وثلاث فتيات من قرى بدوية على يد عناصر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. وحسب ما ورد، تمت جميع عمليات الاختطاف خلال فترة الصراع المسلح في تموز/يوليو، حيث تم احتجاز ثلاث نساء وفتاة واحدة من البدو من قبل المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء حتى وقت كتابة التقرير.

[99] المادة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف لعام 1949.
[100] انظر القاعدة 99 لدراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر.
[101] المادة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف لعام 1949.
[102] المادة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف لعام 1949.

التهجير القسري

109. وصف البدو من القرى الواقعة جنوب وغرب مدينة السويداء وكذلك من القرى الشمالية مثل أم الزيتون اضطرارهم للفرار من منازلهم وأحيائهم وسط الأعمال العدائية أو التهديدات، دون القدرة على أخذ أي ممتلكات سوى الملابس التي كانوا يرتدونها. وفي حين فرّ الكثيرون سيرًا على الأقدام كما هو موضح أعلاه، هرب آخرون في سياراتهم الخاصة أو تم إجلاؤهم في قوافل. وكان آخرون عرضة للتهجير القسري ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، حيث لم تشكل حماية المدنيين النازحين أو الضرورة العسكرية الملحة مبررًا للتهجير.[103] وكان هذا هو الحال بالنسبة لأكثر من 1200 شخص من السكان البدو المحتجزين في مسجد شهبا من قبل المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء، والسكان البدو من قرية كفر الذين بقوا في الجنوب، والسكان البدو في أماكن أخرى الذين تم نقلهم خارج محافظة السويداء بواسطة مجموعات إنسانية بعد مفاوضات بين المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء وقوات الحكومة. وبحسب السكان البدو، لم يُمنحوا خيارًا بشأن المغادرة أو البقاء في منازلهم أو الانتقال إلى مكان آخر داخل المحافظة. وفي حالة البدو في شهبا، تم جمعهم في حافلات بعد احتجازهم ومن ثم تم نقلهم إلى محافظة درعا. وفيما يتعلق بقرية كفر، كان هناك قافلة منظمة لمرافقة المدنيين البدو خارج قريتهم، وأخذوا فقط ما يمكنهم نقله معهم. أما بالنسبة لقرية أم الزيتون، فقد تم جمع السكان وحرمانهم تعسفًا من الحرية قبل أن يفروا أثناء الأعمال العدائية. وكانت النتيجة النهائية إخراج ما يقارب كامل السكان البدو من مدينة السويداء والقرى المجاورة في مناطق الشمال والجنوب والغرب.[104] وقد شكل ذلك تهجيرًا جماعيًا وقسريًا لسكان مدنيين على يد المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء، وقد يرقى إلى جريمة حرب.

العنف الجنسي والجنساني

110. عانت المجتمعات البدوية من أذى مرتبط بالنوع الاجتماعي بشكل وثيق، حيث كان الرجال والفتيان في الغالب من بين المستهدفين بالقتل والإذلال العلني بما في ذلك حلق اللحى وتعرضهم للضرب الشديد أثناء الاحتجاز. وعلى الرغم من تلقي اللجنة ادعاءات بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات البدويات، إلا أنها لم تتمكن من تأكيد مثل هذه الاتهامات. وبسبب الصدمة الناتجة عن العنف الجنسي، بالإضافة إلى الخوف من وصمة العار أو العنف داخل المجتمع نتيجة المواقف المحافظة إزاء مفاهيم الشرف، قد لا تتضح كامل حالات الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى إلا بعد مرور وقت طويل على وقوع الأحداث، إن اتضحت أصلاً. وتستمرّ التحقيقات في هذا الصدد.

نهب وتدمير الأعيان المدنية

111. بعد تهجير البدو قسرًا أو من دون موافقتهم من منازلهم في حي المقوس، ومدينة شهبا، وقرية سهوة بلاطة، وقرية عرى، وأماكن أخرى، تم نهب منازلهم وأعمالهم، وكذلك مواشيهم وسياراتهم التي بقيت هناك. ويعد هذا النهب انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.[105] وفي بعض الحالات، تم حرق أو تدمير منازلهم عمدًا، لكن في معظم الحالات، احتلتها ولا تزال تحتلها مجموعات المجلس العسكري والجماعات المسلحة في السويداء أو المدنيين الذين نزحوا إلى مناطق تسيطر عليها هذه الجماعات، مما يشكل انتهاكات مستمرة لم يتم البت فيها للقانون الدولي الإنساني.

112. كما أن الممتلكات الثقافية والدينية محمية بشكل خاص بموجب القانون الدولي الإنساني، وتحظر الهجمات على مثل هذه المواقع.[106] وقد تم استهداف أربعة مساجد، ثلاثة منها في مدينة السويداء ومسجد شهبا في شهبا خلال الأحداث وبعدها، حيث تعرضت مآذن المسجد الكبير ومساجد الحروبي في مدينة السويداء لإطلاق النار من قبل عناصر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، كما تعرض مسجد الحروبي لهجمات بالأسلحة المتفجرة في 17 تموز/يوليو، في وقت لم يكن هناك قتال في المدينة. وتأثر مسجد المقوس بالرصاص، لكن اللجنة لم تستطع تحديد ما إذا كان قد أصيب عرضًا أثناء الأعمال العدائية أو استهدف عمدًا. وتعرضت المساجد الأربعة للتخريب بدرجات متفاوتة، وكما ذكر أعلاه، استخدم مسجد شهبا كمركز احتجاز غير رسمي لأكثر من ألف

[103] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 129.

[104] ردًا على أسئلة اللجنة، صرح ممثل سلطات السويداء في رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 1 شباط/فبراير 2026 أن عمليات الإخلاء تمت بناء على طلب مجتمع البدو ولحمايتهم من الانتقام الشعبي، وأن الحكومة ودول أخرى قد تكون شاركت في دعم إجلائهم. كما ذكر أن مجتمع البدو مرحب به للعودة عندما تسمح الظروف بذلك.

[105] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 52.

[106] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 38 و40.

شخص، مما قد يشكل أيضًا انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر استخدام المباني الدينية لأغراض عسكرية خارج الضرورة العسكرية الملحة.[107]

سادسًا. التحديات المستمرة للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية والحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني

113. كان التأثير الواسع النطاق للصراع على تمتع جميع المجتمعات المتضررة بحقوق الإنسان بسبب أحداث تموز/يوليو وخيمًا. فعدا انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تضمنت عمليات قتل وسوء معاملة غير مشروعة وأحداث أخرى، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الصراع. وهي مرتبطة بمصير المفقودين والمختفين، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وحرية التنقل، والحواجز أمام الوصول إلى التعليم، ودور المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في تسهيل الانتهاكات، واستجابة الحكومة التي لم تحقق بعد تقدمًا ملموسًا على مستوى المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرقل حواجز أخرى احترام حقوق السكن والأراضي والملكية، نتيجة عمليات النهب الواسعة النطاق وحرق المنازل والاستيلاء على الممتلكات.[108] ويترتب عن كل هذه القضايا تداعيات مستمرة على احترام حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، ولها تداعيات متداخلة على المستويين الفردي والمجتمعي تضر باحترام حقوق الإنسان لكل شخص متضرر، ما يؤدي إلى تفاقم المظالم التي قد تؤدي إلى استمرار النزاعات إذا تُركت دون معالجة.

الأشخاص المفقودون والتحديات المتعلقة بتحديد هوية أصحاب الرفات البشرية

114. فاق حجم العنف في تموز/يوليو في السويداء قدرات الأنظمة القائمة لاستقبال الجثث وتحديد هويتها، وإصدار شهادات الوفاة، وترتيب دفن الجثث بطريقة كريمة.

115. فقد استقبلت المستشفيات في محافظتي السويداء ودرعا مئات الجثث التي تم نقلها إلى هناك من قبل المدنيين والمسعفين خلال فترة زمنية قصيرة. وكان ذلك بالإضافة إلى وصول عدد هائل من المصابين الذين يسعون للعلاج، والذين حظوا بالأولوية في عملية الفرز مقارنة بأولئك الذين توفوا بالفعل.

116. ومع عدم توفر مساحة كافية في المشرحات المبردة، أصبحت الرائحة لا تُطاق. كما أن العديد من الجثث كانت متفحمة بشدة، مما أعاق التعرف عليها بسرعة. [109] وتم ترك جثث أخرى في العراء، ومن المرجح أن الحيوانات البرية نهشتها قبل العثور عليها، مما أدى إلى تناثر الرفات. واضطر طاقم المستشفى وفرق الإنقاذ إلى السماح بدفن الجثث قبل التعرف عليها، مع الحرص على حفظ السجلات والصور التي توضح مكان وزمان العثور على الجثة، بالإضافة إلى الملابس أو المجوهرات المتبقية، وعلامات الجسم أو الوشوم إن وجدت، للمساعدة في التعرف عليها لاحقًا.

117. وخلال زياراتها للقرى المتضررة، لاحظت اللجنة وجود ذخائر غير منفجرة ومبانٍ محترقة بشدة وربما لم تعد سليمة هيكليًا، مما يعني أنه لا يمكن البحث عن بقايا الرفات البشرية في هذه المواقع بأمان حتى الساعة. واستمر اكتشاف الجثث في قرى ريف السويداء حتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وقد تم إخفاء بعض الجثث، ربما في محاولة لإخفاء الأدلة.

118. وقد يكون تحديد هوية الرفات في أعقاب مثل هذه الحالة المأساوية من الإصابات الجماعية، لا سيما عندما تكون العديد من الجثث محترقة بشدة وبعضها مفقود، غير مكتمل أو غير صحيح في بعض الأحيان.[110] وقد روت إحدى المشاركات في المقابلة قصة وفاة والدها في مستشفى خارج السويداء بعد إصابته برصاصة في إحدى القرى الغربية. وبعد فرارهم من المحافظة، طلبوا جثمانه من المستشفى، لكنهم استلموا في البداية جثة أخرى. ودفنوا تلك الجثة، ثم استلموا جثمان والدهم بعد نحو عشرين يومًا، فدفنوا الجثة الصحيحة. ومن شأن هذه الأخطاء في تحديد الهوية أن تعقّد بالضرورة جهود إعادة الجثامين إلى ذويها. وينتج عن مثل هذه الأخطاء المزيد من الصدمة

[107] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاعدة 39.

[108] انظر الملحق الثاني، القسم طاء، أدناه.

[109] كان هذا غالبا ما ينطبق على العديد من الجثث التي عثر عليها في القرى الدرزية والمختلطة في غرب وشمال السويداء والتي دمرت بالحرق العمد (انظر الملحق الثاني، القسم طاء)، وكذلك الجثث التي عثر عليها في أماكن أخرى تأثرت بالأعمال العدائية بما في ذلك الغارات الجوية الإسرائيلية.

[110] للحصول على نظرة عامة على الحقوق المتأثرة، انظر تقرير المقرر الخاص المعني بالإعدامات خارج نطاق القضاء أو الإعدامات الموجزة أو التعسفية، حماية الموتى، A/HRC/56/56، 25 أبريل 2024، الفقرات 10-13.

والأذى للضحايا، وتؤدي إلى انتهاكات متعددة ومتشعبة لحقوق الإنسان تنجم عن الانتهاك الأول، وهو هنا الموت أثناء الأعمال العدائية.

119. وعلاوة على ذلك، فإن تقسيم المحافظة إلى منطقة يسيطر عليها القادة الدروز وأخرى تسيطر عليها الحكومة (انظر الخريطة في الملحق الأول)، والتوترات السياسية المرتبطة بذلك والعوائق التي تعرقل التحركات التي يفرضها المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء، كلها أمور جعلت من الصعب منذ ذلك الحين على الأقارب الذين لديهم أحباء مفقودون يقيمون في إحدى المنطقتيْن الوصول إلى السجلات التي تحتفظ بها الجهات على الجانب الآخر من خط التماس، مما يحد من حقهم في الحصول على سبل الانتصاف بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[111]

120. وبالإضافة إلى الاحتمال المذكور أعلاه بأن بعض المختطفين والمحتجزين ما زالوا محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي، وهو ما يشكل انتهاكًا مستمرًا ومتواصلًا لحقوق الإنسان، تعاني العديد من العائلات منذ أكثر من ثمانية أشهر لأنها لا تعرف ما إذا كان أحباؤها على قيد الحياة أم أمواتًا.[112]

121. وهناك حاجة ملحة إلى بذل جهود إضافية لتوحيد جميع السجلات القائمة حول استرجاع الجثث على جانبي خط التماس وخلق مسار واضح وسهل الوصول للعائلات التي لديها أحباء مفقودون للحصول على هذه البيانات، بما يتماشى مع حقوق الضحايا في الحصول على الانتصاف بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[113]

122. كما تسبب الانقسام السياسي والإقليمي في تحديات إضافية لعائلات الضحايا وقد يشكل انتهاكات قائمة بذاتها لحقوق الإنسان.[114] فعلى سبيل المثال، لم يكن بإمكان سكان مدينة السويداء الحصول إلا على شهادات الوفاة التي يعدها المستشفى الوطني في السويداء، أو تقديم بلاغات إلى سلطات الشرطة المحلية، مع إعداد إشعارات الوفاة ذات الصلة أيضًا من قبل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع – مما يعرضهم لخطر عدم الاعتراف بصحتها لإدراجها في السجل المدني المركزي، ويترك العائلات في وضع قانوني معلق، دون أي سبيل للانتصاف أو التعويض عن وفاة أحد أفرادها.[115] وتستمرّ التحقيقات في هذا الصدد.

123. واستقبل المستشفى الوطني في السويداء أكبر عدد من الجثث، حيث نُقل أكثر من 800 جثة، بواسطة أفراد عائلاتهم أو السكان أو عمال الإغاثة. وسجل المستشفى مئات من حالات الوفاة الإضافية بناءً على إفادات العائلات فقط[116]. وفي كثير من الحالات، دُفنت الجثث التي لم يُسلّم أصحابها إليها، إما لعدم التعرف على هويتها أو لوجود عائلاتهم على الجانب الآخر من خط التماس، في مقبرة جماعية في الرحى. وتثير عمليات الدفن الجماعي مخاوف جدية بشأن احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة باحترام الموتى وضرورة حصر ضحايا الأعمال العدائية. وقد وصلت جثث إلى دمشق أو درعا من دون إمكانية تسليمها إلى الأسر في السويداء، ودفنت دون حضورهم، بما في ذلك في نجها، على الرغم من تبليغ الأسر لاحقًا من قِبل مركز تحديد الهوية التابع لوزارة الصحة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر عبر صفحته الإلكترونية المخصصة لتحديد هوية الجثث المجهولة، وأحيانًا من خلال ملابس المتوفى. وكما هو موضح أدناه في الملحق الثاني القسم دال، اضطرت عائلات كثيرة إلى دفن موتاها في حدائق أو ساحات منازلها نظرًا للوضع الأمني المتردي وقت وقوع المجازر، وهو ما يُعد انتهاكًا صارخًا لكرامة الموتى، فضلًا عن الضغط الهائل على الأنظمة المعتادة لذلك، وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب الانقسامات السياسية المذكورة أعلاه.

124. وتم الإبلاغ في البداية عن فقدان عدة مئات من الأشخاص خلال فترة التصعيد وبعدها مباشرة، مما يتطلب الوفاء بالتزامات قانونية دولية من قبل الجهات التابعة للدولة والجهات غير الدولية، من بينها احترام الحق في الحياة وحظر عمليات الاختفاء القسري.[117] كما أدى انقطاع الاتصالات والشبكات (بما في ذلك الإنترنت) اعتبارًا من 14 يوليو/تموز إلى إعاقة التواصل بين أفراد العائلات ومع

[111] المبادئ والإرشادات الأساسية حول الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، قرار الجمعية العامة 147/60 (2005).

[112] لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018)، الفقرة 58.

[113] تفهم اللجنة أن مثل هذه السجلات أعدت من قبل مجموعة متنوعة من الممثلين؛ بما في ذلك الأطباء في المستشفيات في السويداء ودرعا والمحافظات الريفية ودمشق حيث نقلت الجثث؛ وكذلك وزارة الطوارئ والجماعات الإنسانية الداعمة للمدنيين.

[114] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 18 للجنة الحقوق المدنية والسياسية: عدم التمييز، 10 نوفمبر 1989، الفقرة 10.

[115] المبادئ والإرشادات الأساسية حول الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، قرار الجمعية العامة 147/60 (2005).

[116] انظر القسم الثالث أعلاه.

[117] المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقاعدة 98 من دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر

العاملين في مجال الإغاثة والطب في مختلف أنحاء المحافظة خلال ذروة الأعمال العدائية وأعمال العنف.[118] ولم يتمكن الناس من العثور على الجثث المتناثرة في الشوارع والمنازل إلا بعد انسحاب القوات، حين خرجوا من الأماكن التي التجأوا إليها، وكان من بين الجثث أفراد من عائلاتهم لم يتمكنوا من الوصول إليهم لأيام. وبالمثل، لم يتسنَّ التواصل مع أفراد عائلات المفقودين في أماكن أخرى إلا بعد عودة الاتصالات والكهرباء. وفي بعض الحالات، تمكن العاملون في المجال الإنساني من تحديد مواقع ناجين لا يملكون وسائل اتصال في مناطق نائية حتى بعد مرور عدة أسابيع على الأحداث. وبالمثل، لم يكن بالإمكان التواصل مع أفراد عائلات المفقودين في أماكن أخرى إلا بعد استعادة الاتصالات والكهرباء. وفي بعض الحالات، عثرت الجهات الإنسانية على ناجين بلا إمكانية التواصل في أماكن نائية حتى بعد مرور عدة أسابيع على الأحداث. وبالإضافة إلى ذلك، كانت بعض تقارير الأشخاص المفقودين الأولية مرتبطة بأشخاص تم العثور عليهم لاحقًا في معتقلات الحكومة أو الجماعات المسلحة، حيث تم الإفراج عن العديد منهم لاحقًا أو على الأقل تم الاعتراف بأنهم محتجزون هناك. ومع ذلك، نؤكد على استمرار الانتهاكات في هذه الحالة حيث لا تزال آخرون محتجزين لدى مقاتلين أو مجرمين مجهولين، حيث تم التواصل مع بعض العائلات عبر هواتف محمولة مصادرة لطلب فدية لكن من دون تقديم دليل على أن المحتجزين لا يزالون على قيد الحياة، مما ترك العائلات في حالة من الانتظار من إمكانية الوصول إلى سبيل للانتصاف.

125. وفيما تم التبليغ عن فقدان مئات المدنيين بحلول 20 تموز/يوليو، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان التراكمية مستمرة حتى وقت كتابة هذا التقرير، حيث لا يزال 155 شخصًا على الأقل في عداد المفقودين، من بينهم 100 على الأقل من المجتمع الدرزي و25 فردًا من المجتمع البدوي، و30 فردًا من القوات الحكومية، وذلك بعد وقف إطلاق النار في 19 تموز/يوليو.

وصول المساعدات الإنسانية وحرية التنقّل

126. داخل مدينة السويداء، اكتظّ المستشفى بالجثث والجرحى، بينما واصل السكان البحث عن الجثث وتقييم الأضرار. وكانت الاحتياجات الإنسانية ملحّة خلال تلك الفترة، في ظل وجود نقص حاد في الغذاء والمياه والإمدادات الطبية والوقود. وينص القانون الدولي الإنساني على ضرورة الحفاظ على الوسائل الأساسية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة أثناء الأعمال العدائية. ومن واجب أطراف النزاع ضمان ألا يكون حرمان هذه الإمدادات الأساسية شكلاً من أشكال الانتقام ضد السكان المدنيين خلال فترة الأعمال العدائية. وقد تم قطع خطوط الكهرباء في العديد من المواقع، وتعرضت البنية التحتية لإمدادات المياه، التي تعتمد على آبار تقع في مناطق تحت سيطرة الحكومة، لأضرار أو للتدمير. وتُعدّ المياه ضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، ولا يمكن تبرير إلحاق الضرر بالآبار أثناء العمليات العدائية إلا في حال الضرورة العسكرية القصوى، وهو ظرف لم يتضح في الحالة التي تم تقييمها هنا. ولا تزال ملابسات تضرر هذه البنية التحتية قيد التحقيق[119].

127. وعلى الرغم من هذه الاحتياجات، تأخرت المساعدات الإنسانية بسبب المساومات السياسية، وهو سبب لا يبرر حرمان السكان المدنيين من الإمدادات الإنسانية الأساسية. وقد تم منع دخول قافلة حكومية شملت وزيري الصحة والشؤون الاجتماعية إلى المدينة في 20 تموز/يوليو، مع إصرار السلطات في السويداء على دخول أو المساعدات الدولية فقط.[120] وفي 20 و23 و28 تموز/يوليو، دخلت أول قوافل بقيادة الهلال الأحمر السوري إلى المنطقة، [121] حاملة أيضًا إمدادات من الأمم المتحدة،[122] بينما حصلت أول قافلة بقيادة الأمم المتحدة مكونة من 40 شاحنة فقط على الإذن بالدخول في 29 تموز/يوليو ودخلت المنطقة في 31 /يوليو، بعد تأخيرات في

[118] قد ينطوي هذا الاضطراب على انتهاكات لمبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني. انظر: ورقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول العمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة، متاحة على الرابط التالي: https://www.icrc.org/sites/default/files/wysiwyg/war-and-law/03_distinction-0.pdf

[119] تُشير اللجنة إلى أنه في 20 يوليو/تموز، صرّحت السلطات السورية بأن القيود المفروضة على الاتصالات ناجمة عن مشاكل فنية، وتفاقمت بسبب القيود التي تفرضها جماعات خارجة عن القانون، بينما نتجت القيود المفروضة على الكهرباء والماء عن أعمال تخريب من قبل هذه الجماعات أو هجمات إسرائيلية. وفي 25 يوليو/تموز، أشارت الهيئة الحكومية للكهرباء إلى أن فرق الصيانة تعمل على إعادة المياه والكهرباء. انظر على سبيل المثال:
https://www.facebook.com/SyrMOfE/posts/pfbid0rkCAtCNEtffQXFE1obrFyEdkwnDHqmXt8tGHAp79qX8X373EjB1dtz6MNroNAgokl
https://www.facebook.com/SyMOCAIT/posts/pfbid023XCig4iRwtWbCpWYu7PSv3e39RedMsFTWJLHy6kXjSmucMhXUcw4NgWh3WK9YXMUl
https://www.facebook.com/SyrMOfE/posts/pfbid038KUAbEt21DHUZyymBe43eniYLDzeQY6R7FUfYcmSaz9DPg7zfz2bBvVxJ8SeYF8zl

[120] https://sana.sy/en/syria/2261820

[121] https://x.com/SYRedCrescent/status/1946862818164081106?s=20

[122] https://www.unocha.org/news/ocha-urges-security-council-protect-civilians-and-sustain-support-syria

الحصول على إذن الدخول، بينما استمرت الاشتباكات والتوترات على خطوط التماس.[123] ومنذ ذلك الحين، ازداد وصول المساعدات الإنسانية تدريجيًا وأصبح روتينيًا منذ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من ازدياد وصول المساعدات الإنسانية، تواصلت الاتهامات بتأخير المساعدات وتحويلها، في ظل تقارير تفيد بأن الغذاء والوقود كان يحوّل بشكل خاص من قبل الحرس الوطني في السويداء إلى الجماعات المسلحة. ويشكل أي تحويل من هذا النوع للمساعدات عقبة تعسفية تعرقل تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين، مما يعتبر انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.[124]

128. وخلال تلك الأيام الأولى، توقفت حركة البضائع التجارية أيضًا بسبب الوضع الأمني، بالإضافة إلى بعض القيود التي فرضتها الحكومة. ومن ثم استؤنفت تدريجيًا، رغم أنها كانت في البداية خاضعة لدفع رشاوى أو أموال حماية لتسهيل الدخول. وخلال زيارات متتالية إلى المحافظة، لاحظت اللجنة زيادة بطيئة، ولكن ثابتة في حركة المرور التجارية على الطريق السريع، مما يشير إلى أنه رغم العقبات الأمنية، فإن حركة التجارة كانت في ازدياد مستمر. وفي الوقت نفسه، ونظرًا لعزلة المناطق الخاضعة لسيطرة الدروز، برزت مخاوف بشأن تراجع السيولة نتيجةً لمحدودية النشاط الاقتصادي وانقطاع بنك السويداء المركزي عن البنك المركزي الوطني. وبالتوازي، اشتكى السكان في كل من المناطق الحكومية والمناطق الخاضعة لسيطرة الدروز من توقف صرف رواتب الدولة ومعاشات التقاعد، مما أثر بشكل خاص على كبار السن الأكثر ضعفًا. ورغم أن التقارير تشير إلى استئناف صرف الرواتب اعتبارًا من تشرين الثاني/نوفمبر 2025 على الأقل، إلا أن المجتمعات أبلغت عن استمرار التحديات التي تواجهها في الحصول على المعاشات التقاعدية.

129. وبينما زادت حركة التجارة والمساعدات الإنسانية تدريجيًا، واستؤنف تسديد معاشات الدولة ومدفوعات الرواتب، بقيت حركة الأشخاص عبر خطوط التماس مقطوعة حتى وقت إعداد هذا التقرير، مما يفرض قيودًا على الحق في حرية التنقل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني العام الذي لا يزال شديد التوتر، إلى جانب خوف السكان الدروز والبدو ومجتمعات أخرى من العودة إلى أماكنهم الأصلية بعد الأحداث العنيفة. فقد أفاد أعضاء من جميع المجتمعات بتلقي رسائل تهديدية عبر الهاتف وخدمات الرسائل ووسائل التواصل الاجتماعي، غالبًا من أرقام هواتف أقارب قُتلوا أو فُقدوا، تفيد بأنهم لا يمكنهم العودة إلى قراهم الأصلية أبدًا. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمجتمعات الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الدرزية المسلحة، يُشترط الحصول على إذن من السلطات المحلية بقيادة الشيخ الهجري لأي سفر خارج مناطق سيطرتها، ويقتصر هذا السفر، بحسب التقارير، على السفر الدولي والمواعيد الطبية. أما المجتمعات البدوية من القرى المختلطة الخاضعة حاليًا لسيطرة الحكومة، فلا يُسمح لها بالعودة.

130. وتؤدي هذه العوامل والقيود المستمرة المتعلقة بتوفّر الكهرباء والمياه التي تبدو ظاهريًا انتهاكات مستمرة للقانون الدولي الإنساني، إلى جانب الاشتباكات الدورية على خطوط التماس، إلى تعزيز التصور وفق التجارب الحياتية للسكان المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء بأنهم ما زالوا محاصرين بغض النظر عن مستوى وصول المساعدات الإنسانية والتجاري المتاح. وفي الوقت نفسه، لا يزال البدو النازحون يتعرضون لانتهاكات مستمرة للقانون الإنساني على صلة بنزوحهم من منازلهم وممتلكاتهم، والتي تتقاطع مع انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الصحة والتعليم. وهم يشعرون بغياب الدعم لوضعهم، بالإضافة إلى عدم إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بما يضمن قدرتهم على العودة إلى منازلهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحرس الوطني في السويداء.

131. وقد استغلت الحكومة والقيادة في السويداء أهمية الوصول إلى الإمدادات الأساسية اللازمة لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والخدمات وحرية التنقل، من أجل تحقيق أهدافها السياسية. ويبدو أن الحكومة حاولت أن تظهر للسكان في الأراضي التي يسيطر عليها المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء أنهم بحاجة إلى الخدمات الحكومية لتلبية احتياجاتهم، ما أدى في الوقت نفسه إلى زيادة الضغط على قيادة الجماعات السياسية والمسلحة هناك. وفي المقابل، عملت القيادة في السويداء على تعزيز سردية الحصار بينما كانت تدعو لفتح ممر إنساني إلى إسرائيل، وهو ما يرتبط بمشروع الشيخ الهجري الأوسع نطاقًا الذي يسعى لتقرير المصير والحصول على الحكم الذاتي. وبشكل أوسع، أظهر موقف القيادة التي تتخذ من السويداء مقرًا لها انهيار الثقة في الحكومة الجديدة، رغم أنها كانت تتوقع من الحكومة مواصلة تقديم الدعم والخدمات في حين رفضت أي تواصل مع دمشق. وفي نهاية

[123] https://www.unocha.org/publications/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-flash-update-no-5-escalation-hostilities-sweida-governorate-31-july-2025 (بعد أن حصلت على الموافقة على الدخول في 29 يوليو).

[124] انظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 55.

المطاف، عانى جميع السكان المدنيين في السويداء، سواء كانوا في المنطقة أو مشردين، من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بسبب هذه المناورات السياسية.

العوائق التي تحول دون ممارسة الحق في التعليم

132. خلال أعمال العنف التي وقعت في تموز/يوليو، حُرم العديد من الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم إلى جانب حقوق مركزية أخرى تُعنى بحماية الأطفال خلال النزاعات المسلحة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1612 (2005) الذي يؤكد ، *من بين أمور أخرى* ، على ضرورة ضمان أطراف النزاعات حصول الأطفال على الخدمات الأساسية لنموهم وحمايتهم.[125] وفي هذه الفترة، استُخدمت المدارس الابتدائية والثانوية داخل السويداء وفي أجزاء من درعا كملاجئ للنازحين، ولم يعاد فتح المدارس في السويداء حتى 4 تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى تأخير بدء العام الدراسي.[126] واستمرت التحديات بسبب نقص الرواتب والمستلزمات المدرسية رغم إعادة فتح المدارس. ولا تزال حوالي 50 مدرسة بحاجة إلى عملية إعادة تأهيل عاجلة، بينما لا يزال الوصول إلى المواد التعليمية واللوازم المدرسية محدودًا.[127]

133. وبقي العديد من الأطفال الذين نزحوا خارج السويداء، وخاصة من المجتمعات البدوية، خارج الأنظمة التعليمية حتى وقت زيارات اللجنة إلى المناطق الريفية في درعا وأجزاء من ريف دمشق.

134. وفي حين يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان حماية واسعة النطاق لحرية التعبير، يشمل أيضًا قيودًا مفروضة على الخطاب الذي يمثّل دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف.[128] وقد أدى خطاب الكراهية الذي انتشر ضد المجتمع الدرزي منذ شهر نيسان/أبريل وبعده (أنظر أدناه) والذي تداوله الطلاب والمدنيون الآخرون، إلى التأثير بشكل أكبر على العديد من طلاب الجامعات الدروز حيث واجه العديد منهم تهديدات وإجراءات ترهيبية متزايدة عبر الإنترنت وشخصيًا. ففي عدة جامعات، بما في ذلك في دمشق وحلب وحمص ودرعا، استخدم زملاء الطلاب مجموعات واتساب ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى للدعوة إلى الكراهية والتحريض على التمييز والعداء والعنف بحق الطلاب الدروز.[129] وفي بعض الأحيان، أدى ذلك إلى اعتداءات جسدية وتهديدات بقتل أي طالب درزي يعود إلى حرم جامعته. وأدى الترهيب والمضايقات بحق العديد من الطلاب الدروز إلى خلق بيئة غير آمنة، مما جعل العديد منهم يتركون جامعاتهم مما أسفر عن الحد من وصولهم إلى التعليم وانتهاك حقهم في التعليم. وأبدى طلاب الجامعات الذين قابلتهم اللجنة شعورًا باليأس، إذ لم يسعَ لا مسؤولو الجامعة ولا المسؤولون الحكوميون إلى وضع تدابير ملموسة لضمان سلامتهم بشكل إيجابي. وحصل ذلك رغم القرار الذي حظرت فيه وزارة التعليم في وقت سابق من العام نشر "أي محتوى يحرض على الكراهية أو الطائفية أو العنصرية، أو يقوض الوحدة الوطنية والسلام المدني" كما حظرت الترويج لمثل هذا المحتوى، ولكن لم يضمن ذلك لهم القدرة على مواصلة دراستهم بأمان وسلام حسب تجربتهم.[130]

ردود الحكومة على الأحداث في السويداء

135. وأعلنت الحكومة عن مبادرات، بما في ذلك إجراءات إنسانية وقانونية وسياسية، لمعالجة تداعيات الأحداث في السويداء، رغم أنها لم تلق استحسانًا من السلطات المحلية في المناطق التي يسيطر عليها الحرس الوطني في السويداء. هذا بالإضافة إلى منح الحكومة اللجنة إمكانية الوصول إلى محافظات السويداء ودرعا وريف دمشق.

136. وكان من أبرز الإنجازات إنشاء لجنة التحقيق الوطني في أحداث السويداء بموجب المرسوم رقم 1287 لعام 2025 الذي أصدرته وزارة العدل، على غرار لجنة التحقيق الوطني التي أنشئت للتحقيق في أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس 2025 في الساحل وغرب وسط سوريا. وأخذت اللجنة علمًا بإنشاء لجنة التحقيق الوطنية، ما يعكس استعدادًا لمعالجة الأسباب والظروف التي تؤدي إلى العنف،

[125] https://childrenandarmedconflict.un.org

[126] الجمهورية العربية السورية: الاستجابة الإنسانية في جنوب سوريا – تقرير الوضع رقم 4 (حتى 14 ديسمبر 2025)، متوفر على https://www.unicef.org/media/177651/file/Syrian-Arab-Republic-Humanitarian-SitRep-No.17,-November-2025.pdf.pdf

[127] نفس المصدر.

[128] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20.

[129] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20.

[130] https://archive.sana.sy/en/?p=355211

ومحاولة توفير بعض الشفافية والمساءلة للضحايا والمجتمعات. وحسب علم اللجنة، لم تسمح السلطات المحلية لها بالوصول إلى مناطق السويداء الخارجة عن سيطرة الحكومة.

137. وفي الرد على مذكرة اللجنة الشفهية التي تلتمس معلومات عن أحداث السويداء، قدمت الحكومة بعض المعلومات الناتجة عن إجراءات التحقيق الوطني. وتحديدًا، جاء رد الحكومة في الجزء الخامس ما يلي:

"اللجنة الوطنية للتحقيق في السويداء لم تعلن نتائج عملها بعد، لكنها تشارك اللجنة الدولية للتحقيق خلاصة أعداد من جرى توقيفهم أو الإفراج عنهم ممن رجحت أنهم متهمون متحملون، وفقا لما يلي :

عشرة أشخاص متهمون مازالوا موقوفين في سجن عدرا، بعد أن تم استجوابهم وضبط إفاداتهم وتنظيم لائحة ادعاء بحقهم.

أخلت الضابطة العدلية سبيل 58 شخصا من الدروز السوريين بعد أن أنهت التحقيق معهم.

إضافة إلى عدد آخر أخلت النيابة العامة سبيلهم، ولا تعرف اللجنة عددهم لأن مهمتها تنتهي بالإحالة إلى القضاء.

138. وفي 17 مارس/آذار، عقدت اللجنة الوطنية للتحقيق بشأن السويداء مؤتمراً صحفياً لعرض نتائج التقرير الذي سلمته إلى وزارة العدل بشأن الأحداث التي وقعت بين 11 و20 يوليو/تموز 2025. وأفادت اللجنة بأن تحقيقها وثّق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت عمليات قتل وتعذيب وسطو مسلح وتدمير ممتلكات وتحريض طائفي، وصفتها بأنها فردية وليست منهجية. وأشارت اللجنة إلى أن هذه الأحداث دفعت إسرائيل إلى شن غارات جوية على مواقع حكومية سورية في السويداء ودمشق، واصفةً ذلك بأنه انتهاك خطير للسيادة السورية، وله تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي الأوسع. وذكرت اللجنة أن وحدات الأمن الحكومية حاولت منع قوافل العشائر المسلحة من الوصول إلى السويداء، إلا أنها لم تتمكن من احتوائها بالكامل بسبب كثرتها وتراخي بعض أفرادها. كما أشارت اللجنة إلى أنها واجهت قيوداً على الوصول إلى بعض المناطق داخل السويداء، والتي قالت إنها تجاوزتها عبر وسائل بديلة[131].

139. وبحسب اللجنة، قُتل 1760 شخصًا وأُصيب 2188 آخرون من مختلف الأطراف والمجتمعات. كما وثّق التحقيق عمليات تبادل أسرى، شملت إطلاق سراح 119 درزيًا و25 شخصًا من البدو والقوات العشائرية والحكومية، وأشار إلى أن عددًا من الأشخاص ما زالوا في عداد المفقودين. وأفادت اللجنة أيضًا بنزوح عشرات الآلاف، وتعرض ما لا يقل عن 36 قرية لدمار واسع النطاق وحرائق متعمدة. وتعرضت مواقع دينية تابعة للطائفتين الدرزية والمسيحية لهجمات من جماعات مسلحة بدافع النهب والانتقام. وذكرت اللجنة أن شهود عيان وصفوا حالات حماية من قبل قوات أمن الدولة وانتهاكات من جانبها، ونسبت المسؤولية عن الانتهاكات إلى جهات فاعلة متعددة، من بينها جماعات مسلحة محلية، وأفراد مرتبطون بتنظيم داعش، وأفراد من قوات الأمن الحكومية والجيش، مضيفةً أنه تم اعتقال 23 عنصرًا حكوميًا. وأكدت اللجنة إحالة جميع المعلومات ذات الصلة إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة[132].

140. وأصدرت اللجنة أيضًا توصيات تهدف إلى تحقيق العدالة والاستقرار ومنع الانتهاكات المستقبلية. وشملت هذه التوصيات إجراء المزيد من التحقيقات القضائية، وتعزيز حماية المدنيين، ودعم النازحين، وإصلاح القطاع الأمني من خلال الرقابة المستقلة والتدريب على حقوق الإنسان. كما حثت اللجنة على بذل جهود أكبر لمعالجة محنة المفقودين، وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية، وأدانت انتهاكات إسرائيل لسيادة سوريا ووحدة أراضيها. وأكدت اللجنة أن هذه الخطوات ضرورية لتحقيق العدالة والإنصاف والسلام المستدام[133].

141. على الرغم مما ذُكر أعلاه، تلاحظ اللجنة أنه لم يتم الإعلان عن رتبة ودور عناصر القوات الحكومية المتهمين أو الذين تم التحقيق معهم، وعما إذا كانوا يشملون أي قادة أو أي شخص آخر مسؤول عن تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية والأمنية في السويداء. وعدا نقل العميد الدالاتي إلى منصب آخر، وهو كان قائد قوات الأمن الداخلي في السويداء خلال الأحداث، لا تعلم اللجنة بتغييرات أخرى في قادة الوحدات المشاركة في أحداث تموز/يوليو. ويقال إن بعض عناصر القوات الحكومية المتهمة أفرج عنهم بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم (39) لعام 2026 بشأن العفو العام[134].

[131] https://sana.sy/en/syria/2303648/

[132] المرجع نفسه

[133] المرجع نفسه

[134] https://sana.sy/presidency/2407527/. أعلنت الحكومة في ردها بتاريخ 17 مارس 2026 أنها ألقت القبض على مرتكبي حوادث قص الشوارب، وعلى أحد مرتكبي جريمة قتل ثلاثة رجال أثناء إجبارهم على القفز من شرفة مبنى في مدينة السويداء في 16 يوليو. وتطلب اللجنة مزيدًا من التفاصيل.

142. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة استئناف دفع الرواتب والمعاشات للموظفين العموميين والمتقاعدين، إلى جانب البدء بتنفيذ مشروع مثير للجدل لإعادة تأهيل المنازل لترميم المنازل المحترقة والمتضررة في القرى الغربية والشمالية. وفيما توجد تقارير تفيد بأن أصحاب المنازل لم يوافقوا على مشاريع إعادة التأهيل التي تنجز في هذا الصدد، أكدوا في اجتماعات مع لجنة التحقيق الوطنية أن إعادة تأهيل المنازل يجب أن تتم فقط من قبل أصحاب المنازل أنفسهم، حيث يجب على الحكومة تسهيل الوصول وضمان الأمن.

143. وعلى المستوى السياسي الأوسع نطاقًا، أبرمت الحكومة السورية اتفاقًا ثلاثي الأطراف مع المملكة الأردنية والولايات المتحدة في 16 أيلول/سبتمبر يُعرف بخارطة الطريق لحل أزمة السويداء وتحقيق الاستقرار جنوب سوريا. وكانت خارطة الطريق، التي أُرسلت رسميًا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ورُحب بها على نطاق واسع،[135] قد ركزت على وحدة سوريا وسلامة أراضيها إلى جانب توضيح عدد من الخطوات اللازمة للمساعدة في استعادة الثقة مما يؤدي إلى إعادة دمج المحافظة بالكامل في الدولة السورية. وشمل ذلك الحاجة إلى ضمان المساءلة عن الانتهاكات، ومواصلة تقديم المساعدات الإنسانية، واستعادة جميع الخدمات الأساسية، وتأمين طريق السويداء ودمشق وغيرها. وأصدرت السلطات المحلية في السويداء بيانًا ترفض فيه خارطة الطريق باعتبارها حلاً مفروضًا خارجيًا، من بين انتقادات أخرى.[136]

144. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، لا تزال الأطراف في طريق مسدود، مع إحراز تقدم محدود في تنفيذ خارطة الطريق. ولم يكن الحرس الوطني والسلطات المحلية في السويداء راغبين على التواصل مع الحكومة بشكل جوهري، أو المشاركة في مبادرات الوساطة أو الحوار، أو السماح للجنة الوطنية بالوصول إلى المناطق التي يسيطرون عليها. ومن جانبها، حاولت الحكومة السورية تمكين قادة دروز لا يتسمون بصفة شرعية بالنسبة للكثيرين في السويداء بعد تصعيد تموز/يوليو. وسط هذا الجمود، تحمل السكان المدنيون، بما في ذلك الآلاف من النازحين، الثمن. تحاول المبادرات الشعبية، بما في ذلك مبادرة أطلقت مؤخرا باسم "التيار الثالث"، كسر الجمود وسط قيود على النشاط السياسي الذي لا يتماشى مع السلطات المحلية في السويداء. وأطلق المحافظ مبادرته الخاصة، والتي أطلق عليها أيضا تسمية "نحو مستقبل آمن للسويداء"، وهي تهدف إلى إيجاد حل للأزمة المستمرة.

سابعًا. الاستنتاجات القانونية

145. فيما يتعلق بالإطار القانوني الدولي الواجب التطبيق، من المعقول الاستنتاج أنه منذ تموز/يوليو، نشب صراع مسلح غير دولي في الجمهورية العربية السورية بين الحكومة من جهة وتحالفات الجماعات المسلحة الدرزية من جهة أخرى (أنظر الملحق 2 للقانون الواجب التطبيق).[137] وهو ما يستوجب تطبيق القانون الدولي الإنساني بالنسبة لهذه الأحداث. وبما أن الجمهورية العربية السورية ليست دولة طرف في البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (8 حزيران/يونيو 1977)، فإن الإطار الواجب التطبيق يكمن في المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 والقانون الدولي الإنساني العرفي. وفي الوقت نفسه، يظل القانون الدولي لحقوق الإنسان قابلاً للتطبيق كذلك، إلى جانب الالتزامات المترتبة على الجمهورية العربية السورية وحكومتها والتي تنشأ عن الالتزامات التعاهدية والقانون الدولي العرفي، وكما أقرها الإعلان الدستوري للحكومة.[138] وتعتبر اللجنة أن مقاتلي العشائر الذين رافقوا القوات الحكومية بين 14–16 تموز/يوليو كانوا جزءًا من العملية وتحت السيطرة الفعلية للقوات الحكومية، بحيث تُنسب أفعالهم إلى الدولة. وبالنسبة للمقاتلين القبليين المشاركين في القتال قبل تلك الفترة وبعدها، ترى اللجنة أن هؤلاء الأشخاص شاركوا مباشرة في الأعمال العدائية بالنظر إلى ممارساتهم أثناء النزاع المسلح الموصوف في هذا التقرير. أما القوات الإسرائيلية التي تجري عمليات تطال الأراضي السورية فهي تبقى ملزمة باحترام أحكام القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة الدولية. وفيما يتعلق بالأحداث بين 30 نيسان/أبريل و13 تموز/يوليو، لا تزال هناك حاجة للحصول على مزيد من المعلومات

135 https://docs.un.org/en/S/2025/586

136 انظر:
https://www.facebook.com/slcasorg/posts/pfbid0p8wfnUA2eeJ9gaJqwU7Rd8PFJ8aveq37a95aKDDza77ujBL3AQHSLEoq8EmnfDKtl

137 وتجدر أيضًا الإشارة إلى أن النزاعات المسلحة الدولية الأخرى والنزاعات المسلحة غير الدولية لا تزال مستمرة في الجمهورية العربية السورية بالتوازي خلال الفترة قيد النظر.

138 الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 12 آذار/مارس 2025، المادة 12، متاح على https://sana.sy/?p=2198312. الجمهورية العربية السورية طرف في المعاهدات الدولية التالية لحقوق الإنسان: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1969)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1969)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1969)، واتفاقية حقوق الطفل (1993)، بالإضافة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة (2003)، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (2003)، واتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من المعاملة والعقاب القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2004). أنظر أيضا الملحق الثاني (القانون الواجب التطبيق).

حول تنظيم الجماعات التي شاركت في الاشتباكات في أشرفية صحنايا وبراق والمقوس قبل تدخّل الحكومة. وتعكس الاستنتاجات أدناه المتعلقة بتلك الأحداث هذا الغموض بشأن الإطار الواجب التطبيق في تلك الفترة.

146. وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في تموز/يوليو 2025، وكما هو موضح أعلاه في القسم [4]، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الحكومية — بما في ذلك قوات الأمن الداخلي (الأمن العام)، والجيش العربي السوري، ومقاتلو العشائر الذين رافقوهم— قد شاركوا في أفعال ترقى إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب، بالإضافة إلى انتهاكات خطيرة وتراكمية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[139]

147. وعلى وجه الخصوص، ارتكب أفراد قوات الأمن الداخلي (الأمن العام)، والجيش العربي السوري، إلى جانب مقاتلي العشائر الذين تعاونوا معهم، أعمال قتل وتعذيب غير مشروعة في عدة مواقع في محافظة السويداء بين 14 و16 تموز/يوليو، بما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر ارتكاب أعمال عنف ضد السلامة البدنية أو العقلية للأشخاص المحميين، ولا سيما القتل بجميع أنواعه، والمعاملة القاسية والتعذيب والتعديات على الكرامة الشخصية. كما انتهك مقاتلو العشائر الذين شاركوا في الأعمال العدائية بين 17 و19 تموز/يوليو القانون الدولي الإنساني الذي يحظر ارتكاب أعمال عنف ضد السلامة البدنية أو العقلية للأشخاص المحميين، ولا سيما القتل بجميع أنواعه، والمعاملة القاسية والتعذيب ويبدو أيضًا أن أعمال القتل ارتكبت بنية تمييزية حيث استُهدف الأفراد والعائلات بسبب انتمائهم إلى مجموعة معروفة. وتظهر مثل هذه الأفعال أيضًا استهدافًا قائمًا على النوع الاجتماعي حيث يكون الرجال والفتيان عرضة بشكل خاص للاستهداف. وقد ترقى مثل هذه الأفعال إلى جرائم حرب. كما أنها تشكل انتهاكات للحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب والعقوبة، أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بأفعال قوات الحكومة ومقاتلي العشائر الذين عملوا تحت سيطرتها الفعلية.

148. وبالإضافة إلى ذلك، في هذه المواقع، لم تفِ الحكومة بالتزامها بممارسة العناية الواجبة وحماية الحق في الحياة، بما في ذلك من خلال التحقيق في الانتهاكات وفشلت في ضمان عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة عبر منع الأفراد من ارتكاب مثل هذه الأفعال.[140] وعلى الرغم من إصدار بيانات من قبل الحكومة خلال الأحداث تفيد بأن الانتهاكات محظورة وأن مجموعات غير مرتبطة بوزارة الدفاع ووزارة الداخلية مُنعت من الدخول، إلا أن العديد من الروايات أشارت إلى أن القوات الرسمية كانت حاضرة وتعمل مع هذه المجموعات أو كانت حاضرة عند وقوع الانتهاكات بين 14 و16 تموز/يوليو.[141] وخلال الفترة من 17 إلى 19 تموز/يوليو، فشلت القوات الحكومية على الأقل في منع دخول مقاتلي العشائر الذين شاركوا في مثل هذه الأفعال.

149. كما وثّقت اللجنة على الأقل حالتيْ اغتصاب لامرأة وفتاة من قبل أفراد من قوى مختلطة خلال الفترة قيد المراجعة.[142] وبالإضافة إلى ذلك، وثّقت اللجنة عمليات التعري القسري، والتفتيش الجنسي المهين، والتهديدات بالاغتصاب أو غير ذلك من أعمال العنف الجنسي، في انتهاك لكل من واجبات الحماية في القانون الإنساني والتزامات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالفترة من 14 إلى 16 تموز/يوليو. لذلك هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه القوات ارتكبت أفعال اغتصاب بما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، مما قد يرقى إلى جرائم حرب. وعلاوة على ذلك، فإن الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى، التي ارتكبت في سياق التمييز ضد النساء بسبب انتمائهن للطائفة الدرزية، ترقى إلى أفعال تعذيب واضطهاد. وقد ترقى أيضًا إلى جرائم حرب. ويشمل العنف الجنسي الجنساني الموصوف في هذا التقرير أيضًا انتهاكات للحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة والقاسية واللاإنسانية، بالإضافة إلى الحق في الأمان الشخص.

150. وقد قامت قوات الأمن الداخلي (الأمن العام)، والجيش العربي السوري، إلى جانب مقاتلي العشائر الذين رافقوهم، بحرمان الأفراد من حريتهم بشكل تعسفي بما ينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بين 14 و16 تموز/يوليو. كما احتجز مقاتلو العشائر أفرادًا بشكل تعسفي خلال الفترة من 17 إلى 19 تموز/يوليو، فيما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. وتعرّض العديد من المحتجزين تعسفيًا للاختفاء القسري، على الرغم من أنه تم الكشف لاحقًا عن مصير معظم المفقودين في بداية النزاع من خلال

[139] تواصل اللجنة تحقيقاتها في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات من قبل أعضاء وحدات ومجموعات محددة. وعلاوة على ذلك، فإن الأفعال والإغفالات الموصوفة في هذا التقرير قد تشكل جرائم بموجب التشريعات المحلية للجمهورية العربية السورية بالنسبة للقوات الحكومية، والمجلس العسكري للسويداء والجماعات المسلحة الأخرى المتمركزة في السويداء، والأفراد، رغم أن هذه التقييمات هي من اختصاص السلطات المحلية.

[140] أنظر مبادئ المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، المبدأ 2؛ لجنة حقوق الطفل، ملاحظات ختامية: طاجيكستان، CRC/C/15/Add.136، الفقرة 29؛ لجنة مناهضة التعذيب، ملاحظات ختامية: إثيوبيا، CAT/C/ETH/CO/1، الفقرة 11.

[141] أنظر القسم الثالث أعلاه، والملحق الثاني، القسمان ج ود أدناه.

[142] ومع ذلك، كما ذكر أعلاه، فمن شبه المؤكد أن هذا ليس هو العدد الإجمالي، أنظر القسم الرابع والملحق الثاني، القسم حاء

التعرّف على الجثث، أو إطلاق سراح المحتجزين، أو تسهيل التواصل مع عائلاتهم. ولا يزال مصير ومكان وجود أشخاص آخرين، على الأقل 100 شخص، مجهولًا حتى وقت كتابة هذا النص. ويرتبط ذلك بعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بسبب عدم ممارسة العناية الواجبة لمنع حدوث مثل هذه الأفعال المتعلقة بالحرمان من الحرية والتي كانت متوقعة بشكل معقول، وعدم التحقيق بشكل مناسب لتحديد المسؤولية عن هذه الانتهاكات. وكان تم استعمال العديد من المحتجزين على يد القوات الحكومية ومقاتلي العشائر كرهائن وأُفرج عنهم مقابل أسرى محتجزين لدى المجلس العسكري في السويداء والجماعات المسلحة الأخرى المتمركزة في السويداء، وهو ما يرقى إلى احتجاز الرهائن بما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.[143] وقد ترقى العديد من الأفعال السابق ذكرها أيضًا إلى جرائم حرب.

151. وتوجد أيضًا أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الأمن ومقاتلي القبائل الذين رافقوهم انخرطوا في سلوك ينتهك مبدأ حظر القانون الدولي الإنساني للتمييز المجحف على أساس الدين أو المعتقد وارتكبوا تعديات على الكرامة الشخصية، ولا سيما المعاملة المهينة والمذلة، بما في ذلك حلق الشوارب وإجبار الأفراد على تقليد الحيوانات.[144] وقد شملت التعديات على الكرامة الشخصية على وجه الخصوص حالات التمثيل بالجثث، من خلال حرقها، وتشويهها، بما في ذلك قطع رؤوس الجثث، بالإضافة إلى السخرية من جثث الضحايا، والفرح بموتهم، ونشر فيديوهات عن هذه الحالات على الإنترنت. وقد ترقى هذه الأفعال أيضًا إلى جرائم حرب. وعلاوة على ذلك، يؤدي التمثيل بالجثث إلى انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بعدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة بالنسبة لأفراد عائلات المتوفى (بسبب الألم النفسي الذي يتعرض له أفراد الأسرة الناجين نتيجة هذه الأفعال)، وكذلك فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد (بسبب منع الأسر دفن موتاهم وفقًا للتقاليد الدينية والثقافية).[145]

152. ومن خلال عمليات نهب واسعة النطاق للممتلكات الخاصة، شاركت قوات الأمن الداخلي (الأمن العام) والجيش العربي السوري ومقاتلي العشائر والأفراد الذين رافقوهم كما ذكر أعلاه، في عمليات نهب مخالفة للقانون الدولي الإنساني وذلك خلال الفترة من 14 إلى 19 تموز/يوليو. وقد تشكل مثل هذه الأفعال أيضًا جرائم حرب. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات الواسعة النطاق على المنازل والأعمال التجارية والمباني الدينية تشكل انتهاكًا لمبدأ حظر مهاجمة الأعيان المدنية، وفيما يتعلق بالمباني الدينية، تنتهك هذه الأفعال حظر الهجمات على المباني المكرسة للدين. وقد ترقى هذه الأفعال أيضًا إلى جرائم حرب.[146] كما أنها تشكل تدخلاً غير مشروع في الحرمة الجسدية وحرمة المسكن والأسرة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد يرقى قطع كابلات الكهرباء وإلحاق الضرر بالبنية التحتية بشكل متعمد إلى انتهاك لمبدأ حظر الهجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.[147]

153. وفيما يتعلق بالطبيعة الأوسع نطاقًا للهجوم، نظرت اللجنة فيما إذا كانت الانتهاكات والأفعال التي قد تشكل جرائم حرب والمذكورة أعلاه قد تُعتبر أيضًا جرائم ضد الإنسانية. وكما درست اللجنة في سياقات أخرى، فإن الأفعال المذكورة أعلاه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القتل والتعذيب والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة، والأفعال التمييزية التي قد ترقى إلى الاضطهاد، والاختفاء القسري، وغيرها من الأفعال اللاإنسانية، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية عند ارتكابها كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم. وتتألف الجرائم ضد الإنسانية من خمسة عناصر لا بد منها هي: أن يكون هناك هجوم؛ وأن يكون الهجوم قد وُجه ضد السكان المدنيين؛ وأن يكون الهجوم واسع النطاق أو منهجيًا؛ وأن تكون أفعال المرتكِب جزءاً من الهجوم؛ وأن يكون المرتكب على علم بأن هناك هجومًا موجهًا ضد السكان المدنيين.[148] وفي هذا الصدد، تعتمد اللجنة على التعريف الموجود في نظام روما الأساسي بقدر ما يعكس القانون الجنائي الدولي العرفي، رغم أنه يطبق أيضًا شرط تنفيذ الهجوم كجزء من سياسة دولة أو منظمة.[149]

[143] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن القانون الدولي العرفي الإنساني، القاعدة 96.

[144] أنظر المادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 ودراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 88 و90.

[145] للحصول على لمحة عامة عن الحقوق المتأثرة، أنظر تقرير المقرر الخاص المعني بالإعدامات خارج نطاق القضاء أو الإعدامات بإجراءات موجزة أو الإعدامات التعسفية، حماية الموتى، A/HRC/56/56، 25 أبريل 2024، الفقرات 10-13.

[146] دراسة القانون الدولي العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 7، 9، 38، 50، و156. حول التمييز بين الحرق أو الحرق العمد والنهب، أنظر، حكم المحكمة الخاصة لسيراليون، فوفانا وكونديفا في الاستئناف (SCSL-04-14-A) الصادر بتاريخ 28 أيار/مايو 2008، الفقرات 389–409.

[147] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن القانون الدولي العرفي الإنساني، القاعدة 54.

[148] أنظر، A/HRC/S-17/2/Add.1 (2011)، الفقرة 101. أنظر أيضا، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7.

[149] أنظر، A/HRC/S-17/2/Add.1 (2011)، الفقرات 102-106. أنظر أيضًا، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(2)(أ).

154. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، بما أن أعمال العنف وقعت في سياق صراع مسلح غير دولي وشملت تقدم القوات الحكومية إلى مناطق مأهولة بالسكان المدنيين، فإن وجود هجوم في السياق العادي لذلك الصراع لا يبدو محل نقاش.[150] أما إذا كان الهجوم موجهًا ضد السكان المدنيين وفقاً لسياسة حكومية أو تنظيمية، فإن ذلك يتطلب المزيد من الدراسة.

155. وتشير اللجنة إلى أن العنف الموجه ضد المدنيين المذكور أعلاه لم يكن منتظمًا، وأنه لا يمكن أن يُعزى العنف الموصوف أعلاه إلى كل عنصر من قوات الحكومة ومقاتلي العشائر الذين شاركوا في هذه العملية. فقد كانت هناك بعض المحاولات، على الأقل في بداية العمليات في القرى الغربية، لتوفير أرقام هواتف للاتصال بالقوات الحكومية في حال حدوث مشاكل أو للإشارة إلى أن المنزل قد تم تفتيشه بالفعل، رغم أن هذه المحاولات لم تكن فعالة تمامًا لمنع الانتهاكات اللاحقة. وفي بعض الحالات، سهلت القوات الحكومية إجلاء المدنيين إلى أماكن أكثر أمانًا أو لتلقي العلاج الطبي، وتدخلت قوات أخرى لمنع زملائها من قتل المدنيين أو إيذائهم جسديًا، رغم أنه حتى في هذه الحالات كان يتعرض الأفراد لأشكال أخرى من العنف، بما في ذلك الإهانات والتهديدات والسرقة.[151]

156. ومن الواضح أيضًا أن وحدات الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي التي لم تشارك في العنف ضد المدنيين كانت على علم بالخطر الذي تشكله وحدات أخرى على المدنيين، إما لأنها كانت حاضرة وقت وقوع أفعال العنف أو كانت بالقرب من الموقع، أو لأنها هي نفسها حذرت المدنيين من مخاطر معينة من شركائها. كما صدرت تصريحات من وزارتي الدفاع والداخلية أكدت على ضرورة منع الانتهاكات، وتعهدت بمحاسبة الجناة، وأعلنت حظر دخول أي مجموعات غير تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية إلى السويداء، كما أكدت أن أفراد الجيش غير مسموح لهم بالانحراف عن أوامر أو مواقع الانتشار. [152] وفي خطاب الرئيس الشرع في 17 تموز/يوليو، تعهد بمحاسبة أي شخص يسيء إلى المجتمع الدرزي، ورفض العنف الطائفي، وأكد على أن المجتمع الدرزي جزء أساسي من النسيج الاجتماعي السوري، والتزم بحماية حقوقهم.[153] ومع ذلك، كان هناك تفاوت كبير بين الرسائل التي وجهها كبار المسؤولين الحكوميين والقادة من جهة، والاستنتاجات المذكورة أعلاه من جهة أخرى.

157. وفي هذا الصدد، فإن محدودية قدرات قوات الحكومة— نظرًا لعدم اكتمال اندماج الفصائل المسلحة السابقة تحت قيادة واحدة[154] وتجنيد أعداد كبيرة من الأفراد الجدد بتدريب محدود وغياب فرز أو تدقيق شامل للمجندين الجدد لتحديد المسؤولية المحتملة عن انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني —قد أدت إلى الحد من فعالية الجهود لمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات. ويمكن القول إنه كان من الممكن توقع حصول أعمال عنف بهذا الحجم تضر بالسكان المدنيين عند نشر قوات لم تندمج بعد بشكل كافٍ ولا يمكن احتواؤها – خاصة في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في الساحل في آذار/مارس والتي تضمنت بعض الأنماط المشابهة على مستوى المداهمات المنزلية المتتالية، والقتل، والتعذيب وسوء المعاملة. وتصاعد كذلك الخطاب الطائفي بعد التسجيل الصوتي المنسوب زورًا، والاشتباكات الناتجة عن ذلك في أشرفية صحنايا، وجرمانا، وبراق في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

158. ولم تكتشف اللجنة أي معلومات تشير إلى أن الهجوم على السكان الدروز في السويداء كان جزءًا من الخطة الأولية للحكومة. ومع ذلك وفي ظل سرعة انتشار أعمال العنف الشديد ضد السكان المدنيين بين 14 و16 تموز/يوليو، إلى جانب انضمام مقاتلي العشائر غير النظاميين إلى العمليات، يصبح من المعقول الاستنتاج أن قرار المضي قدمًا في العملية، بالتوازي مع عدم اتخاذ إجراءات فعالة لمنع أعمال العنف المتوقع ارتكابها بشكل وشيك، قد يعكس سياسة تنظيمية عبر مجموعة فرعية على الأقل من القادة تهدف إلى تسهيل هجوم متوقع ضد السكان المدنيين. ولا يمكن نفي وجود مثل هذه السياسة فقط لأن القادة العملياتيين هم من وضعوا هذه الخطة أثناء سير الأعمال القتالية. وقد يكون فشلهم في منع دخول مقاتلي العشائر إلى السويداء بعد الانسحاب الرسمي للقوات الحكومية، رغم تمركزهم على الطرق نفسها التي يستخدمها مقاتلو العشائر المتقدمون، مؤشرًا إضافيًا على مثل هذه السياسة. وعلى عكس تقرير اللجنة الأخير حول أعمال العنف في الساحل حيث لم يكن بالإمكان تحديد عنصر السياسة بسبب عدم وضوح الهيكل التنظيمي الذي يمكن

[150] أنظر المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 7(3)، التي تنص على أن مثل هذا الهجوم لا يشترط أن يكون هجومًا عسكريًا.
[151] رغم أن الكثيرين خسروا جميع ممتلكاتهم الثمينة حتى في مثل هذه الحالات.
[152] على سبيل المثال، https://x.com/AlekhbariahSY/status/1945058116044783663
[153] أنظر https://www.youtube.com/watch?v=ioYA-gr0YTM. أنظر أيضًا خطاب الرئيس في 19 تموز/يوليو الذي يشمل تصريحات مماثلة: https://x.com/SyPresidency/status/1945686718532747492 [بعد 7 دقائق و20 ثانية من بدء الخطاب]
[154] بدأت حكومة سوريا في دمج الفصائل المسلحة تحت قيادة واحدة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025، أنظر ملاحظات وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري آن ديكارلو أمام مجلس الأمن حول سوريا، نيويورك، 18 كانون الأول/ديسمبر 2025. https://dppa.un.org/en/mtg-sc-10072-usg-dicarlo-18-dec-2025

أن تُنسَب إليه، فقد حدث الهجوم الواسع النطاق والمنهجي على السكان المدنيين في السويداء في سياق عملية حكومية منظمة ورسمية[155] دون أن يفترض ذلك أن قوات الأمن في كل مستوياتها شاركت أو سهلت مثل هذه السياسة، لكن هذا الاحتمال غير مستبعد.[156]

159. وباختصار، من المعقول الاستنتاج أن القوات الحكومية ومقاتلي القبائل الذين رافقوها شاركت أيضًا في عمليات تعذيب وسوء معاملة وقتل خارج نطاق القانون ضد السكان المدنيين في القرى الغربية المختلطة وذات الأغلبية الدرزية وأحياء مدينة السويداء في 14-16 تموز/يوليو، وفقًا لسياسة تنظيمية عبر مجموعة فرعية من القادة الذين سمحوا بتنفيذ عدة أعمال مذكورة أعلاه.

160. وبالانتقال إلى طبيعة الهجوم الواسعة النطاق والمنهجية، تذكّر اللجنة أن هذا الشرط منفصل، وأن مثل هذا الهجوم ضد السكان المدنيين لا يحتاج سوى أن يكون واسع النطاق أو منهجيًا. فقد وقعت عمليات قتل للمدنيين على يد القوات الحكومية ومقاتلي العشائر الذين عملوا معها بين 14 و16 تموز/يوليو في حالات موثقة عبر القرى الغربية من ريف السويداء وفي سلسلة المجازر في المدينة، وهي موضحة بالتفصيل في الملحق الثاني. ووثّقت اللجنة أعمال عنف شديد موجهة ضد مثل هذه الفئات المدنية في مواقع مختلفة عبر المحافظة، مصحوبة بإهانات طائفية وشتائم. فأنماط العنف الثابتة ضد السكان المدنيين — بما في ذلك الاستهداف بناء على الانتماء الديني والعمر والجنس، وإخراج الأفراد من منازلهم وإعدام مجموعات منهم في هذه المناطق منذ دخول القوات الحكومية والقبلية، واستهداف الأسر الميسورة تحديدًا، بالإضافة إلى الأخذ برأي أحد القادة لاتخاذ قرار قتل شخص بعينه أو العفو عنه [157] — تشير إلى أن مثل هذه الأفعال لم تكن عشوائية أو معزولة.[158] وفي هذا الصدد، من المعقول الاستنتاج أن الهجوم قد اتسم بطبيعة منهجية وواسعة النطاق.

161. وعلى الأرجح أن من انخرطوا في هذه الأفعال كانوا على علم بالطبيعة الواسعة النطاق والمنهجية لأعمال العنف، ومع ذلك كانوا يواصلون المشاركة في أعمال العنف الشديد.[159] ومن الواضح أيضًا أن الجناة الذين قاموا بتسجيل ونشر مقاطع فيديو وهم يرتكبون مخالفات، تصرفوا كما لو أنهم كانوا يتوقعون الإفلات التام من العقاب عن أفعالهم.

162. وبالتالي، إذا تم إثبات الأفعال والعناصر المذكورة أعلاه من خلال إجراء المزيد من التحقيقات، فقد ترقى الأفعال إلى جرائم ضد الإنسانية مثل القتل، والحرمان الشديد من الحرية البدنية ما يشكل انتهاكًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاضطهاد على أساس ديني، وأفعال لا إنسانية أخرى تسبب عمدًا معاناة شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو للسلامة البدنية أو العقلية.

163. وعلى الرغم من الاستنتاج السابق، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الحكومة اتخذت خطوات لضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال فتح تحقيق مستقل واعتقال بعض المشتبه بهم الذين ظهروا على وسائل التواصل الاجتماعي أثناء ارتكاب أعمال العنف.[160] وهذا يتماشى مع التزامات الدولة بالتحقيق في الأفعال التي قد تشكل جرائم حرب كما هو موضح أعلاه بموجب القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى الالتزام بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالحق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.[161] وتذكّر اللجنة أيضًا أن الالتزام بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والأفعال التي قد تشكل جرائم حرب يشمل

---

[155] أنظر HRC/59/CRP.4 الفقرة 89. انظر، المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان-بيير بيمبا غومبو، منطوق الحكم، المحكمة الجنائية الدولية-08/01-05/01، 21 آذار/مارس 2016، الفقرتان 684 و685. انظر أيضًا، المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 7، الفقرة 3، الحاشية 6: "ويمكن تنفيذ هذه السياسة في ظروف استثنائية بتعمد عدم القيام بعمل يقصد منه عن وعي تشجيع القيام بهذا الهجوم. إن وجود هذه السياسة لا يمكن استنتاجها فقط بغياب العمل الحكومي أو التنظيمي".

[156] خلال مهماتها الاستقصائية لأغراض هذا التقرير، سعت اللجنة إلى إجراء مقابلات مع مسؤولين في وزارة الدفاع. تشير اللجنة إلى أنها التقت مع مسؤولين من وزارة الدفاع على مستوى العمل، في 18 آذار/مارس 2026.

[157] بما في ذلك عبر الراديو، انظر القسم التفصيلي للنتائج الواقعية، الملحق الثاني، القسم دال

[158] انظر، المحكمة الجنائية الدولية، منطوق حكم كاتانغا في المحاكمة، المحكمة الجنائية الدولية-01/04-07/01، بتاريخ 7 آذار/مارس 2014، الفقرة 1113. "في رأي الغرفة، تسمح صفة "منهجي" بوصف طبيعة الهجوم، إذا تم فهمها بشكل واسع، وتبرز وجود نمط من السلوك المتكرر أو ارتكاب أعمال عنف مترابطة وغير عشوائية متكررة أو مستمرة تثبت وجود جريمة ضد الإنسانية... ويشمل هذا التحليل أيضا التحقيق فيما إذا كانت سلسلة من الأفعال المتكررة التي تسعى لإنتاج نفس التأثيرات دائمًا على السكان المدنيين قد أُخذت في الاعتبار — أي أفعال متطابقة أو تشابهات في الممارسات الإجرامية، أو تكرار نفس أسلوب العمل، أو معاملة مماثلة تمارس للضحايا، أو اتساق في مثل هذه المعاملة عبر منطقة جغرافية واسعة." (تم حذف الاستشهادات الداخلية).

[159] المصدر نفسه، الفقرة 1110.

[160] وفي هذا السياق، أكد خطاب الرئيس الشرع المذكور أعلاه في 19 تموز/يوليو أن الدولة السورية ملتزمة بحماية جميع الأقليات والطوائف في البلاد، وأنها تمضي قدمًا في محاسبة جميع المخالفين من أي جانب، ولن يفلت أي شخص من المحاسبة، رافضًا جميع الجرائم التي وقعت "سواء من داخل السويداء أو خارجها". وأكد على أهمية تحقيق العدالة وفرض القانون على الجميع. وفيما يتعلق بالقبائل، أشار الخطاب أيضًا إلى محاولتهم الدفاع عن أنفسهم بشكل فردي في مواجهة التحديات والتهديدات التي تعرضوا لها، واصفًا موقفهم بأنه مشرّف. وقد فسر ذلك من قبل البعض على أنه موافقة على العنف الذي نفذه المقاتلون القبليون، رغم أنه في السياق قد يكون أيضًا نداء للقبائل لاحترام وقف إطلاق النار في 19 تموز/يوليو.

[161] فيما يتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وتلك التي قد تشكل جرائم حرب، أنظر المادة 1 المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وكذلك دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 158. فيما يتعلق بالالتزام بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أنظر على سبيل المثال، لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 36 حول الحق في الحياة، القسم الثالث حول واجب حماية الحياة، CCPR/C/GC/36، 3 أيلول/سبتمبر 2019، ولجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2 حول تنفيذ المادة 2 من قبل الدول الأطراف. القسم الثالث، محتوى الالتزام باتخاذ تدابير فعالة لمنع التعذيب، CAT/C/GC/2، 24 كانون الثاني/يناير 2008.

الالتزام بالنظر في مسؤولية القيادة بشكل كامل وشامل عن إصدار أوامر بالانتهاكات، وأيضًا عن الحالات التي كان القادة على علم أو كان من المفروض أن يكونوا على علم بأن القوات الموجودة تحت قيادتهم ترتكب أو على وشك ارتكاب مثل هذه الجرائم، وفشلوا في اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمعقولة لمنع تلك الانتهاكات أو معاقبة الجناة.[162]

164. وفي هذا الصدد، لم تحصل اللجنة إلى حد الآن على معلومات تسمح لها بالتحقق من أن تلك العمليات اندرجت في إطار قرار استراتيجي أدى إلى ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين ومن أن عناصر من القوات الحكومية طبقوا سياسة تنظيمية لتسهيل الهجوم على السكان المدنيين. وفي المقابل، لا تتوفر معلومات على المستوى العسكري حول إمكانية خضوع أي قائد وحدة أو تنظيم لأي تحقيق أو إجراءات تأديبية بسبب فقدان السيطرة على القوات تحت قيادته، أو بسبب السماح للقوات غير النظامية بمرافقة العمليات الرسمية. ورغم تبديل بعض القادة، لا يزال هناك نقص في المعلومات حول خطوات أخرى اتخذتها الحكومة لمحاسبة قادة العمليات بسبب توجيههم لارتكاب الانتهاكات أو السماح بحدوثها.[163]

165. وفيما يتعلق بالمجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء، هناك أيضًا أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الجماعات شنت هجمات عشوائية ومباشرة على السكان المدنيين وسببت نزوحهم في غياب ضرورة عسكرية ملحة للقيام بذلك أو لحماية المدنيين المعنيين، لا سيما في شهبا وسهوة بلاطة وأم الزيتون، بما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. وهناك أسباب معقولة للاعتقاد أيضًا بأن المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء قد شاركت في ارتكاب جرائم قتل تشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. وفيما يتعلق بتعليق جثث أشخاص من البدو وعرضها، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الجماعات انتهكت الحرمة الجسدية، لا سيما من خلال المعاملة المهينة والمذلة. كما شاركت هذه الجماعات في الاعتقال التعسفي، وأخذ الرهائن، والتعذيب وسوء المعاملة بما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. وهناك أيضًا أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الجهات استهدفت المباني والأعيان الدينية في الهجوم، وهو ما يشكل أيضًا انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. كما تشير اللجنة إلى أن أفعال المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء أدت إلى تهجير تقريبًا كل السكان البدو من المناطق التي تحت سيطرتها، وهو ما قد يعتبر عقابًا جماعيًا. ويُعزى استمرار عدم قدرة هؤلاء السكان على العودة إلى تواصل ممارسة انتهاكات تتعلق بالتهجير القسري. وقد ترقى كل الأفعال السابقة أيضًا إلى جرائم حرب. وغالبًا ما كانت الأفعال المذكورة أعلاه مصحوبة بإهانات طائفية صريحة وعلى أساس الإرث الديني والعرقي والثقافي، بما ينتهك مبدأ حظر التمييز المجحف. وفي بعض الحالات حيث لا يزال مصير وأماكن وجود الأفراد الذين شوهدوا آخر مرة في قبضة المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء مجهولاً، تكون هذه الجماعات قد ارتكبت أفعالاً تُعادِل جريمة الاختفاء القسري.

166. وفي هذا الإطار، قد تسببت كلا القوات الحكومية، والمجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء، في عرقلة مرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين خلال الأيام القليلة الأولى بعد اتفاق وقف إطلاق النار في 19 تموز/يوليو، بما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. ولم تتمكن قوافل الهلال الأحمر السوري، التي كانت تحمل أيضًا إمدادات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من الدخول إلا اعتبارًا من 20 تموز/يوليو، وتلتها تلك التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، كما لم تحصل قوافل بقيادة الأمم المتحدة على الموافقة إلا اعتبارًا من 29 تموز/يوليو[164]. ومن جانب القوات الحكومية، لم يكن قرار عدم السماح لجميع العروض المحايدة لنقل المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين مبنيًا على أي ضرورة عسكرية ملحة خلال المرحلة الأكثر حدة بعد وقف إطلاق النار[165]. أما من جانب المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، فقد شكل رفض مرور المساعدات الإنسانية المقدمة من الوزارات والوكالات الحكومية أيضًا عائقًا لأسباب لا علاقة لها بالضرورة العسكرية الملحة خلال هذه الفترة.

[162] أنظر دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للصليب الأحمر، القواعد 152 و153 و158. ويقال إنه تم إطلاق سراح بعض عناصر القوات الحكومية المتهمين بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم (39) لعام 2026 بشأن العفو العام. وهذه التقارير قيد التحقيق حاليًا.

[163] كما تجدر الإشارة أن العديد من الجناة المزعومين كانوا أفرادًا وقوى تعمل بصفة رسمية ما يرتبط بالمسؤولية الدولية للدولة، المواد 1 و4 و7، مسودة لجنة القانون الدولي لمواد مسؤولية الدول عن الأفعال الدولية غير المشروعة، السجلات الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسين، الملحق رقم 10 (A/56/10)، الفصل الرابع، القسم. هاء (2001)، المادة 3، الاتفاقية (الرابعة) المتعلقة بقوانين وعادات الحرب على الأرض وملحقها: اللوائح المتعلقة بقوانين وعادات الحرب على الأرض. لاهاي، 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907، ودراسة القانون الدولي العرفي الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 149.

[164] https://ir.icrc.org/en/2025/07/syria-icrc-gains-access-to-sweida-calls-for-sustained-humanitarian-response/

[165] أعلنت الحكومة السورية، في ردها بتاريخ 17 مارس/آذار على مسودة تقرير اللجنة، أنها منحت تصاريح غير مشروطة لدخول المساعدات الإنسانية، وشجعت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الدخول، وقدمت التمويل اللازم.

167. وأخيرًا، فيما يتعلق بالأحداث في جرمانا وأشرفية صحنايا، لم تتمكن اللجنة من تحديد القوى المسؤولة عن جرائم القتل وسوء المعاملة والسرقة المفصلة بدقة في هذا التقرير. ومع ذلك، قد تكون القوات الحكومية قد انتهكت على الأقل الحق في الحياة في سياق الأحداث الموضحة في الفقرات 22–24 أعلاه حين لم تمنع استخدام القوة من قبل أفراد خلال المواجهات المسلحة وبعدها ونظرًا لطبيعة القوة التي استخدمتها الجماعات غير الحكومية التي عملت في نفس الوقت ضد المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء[166]. وفي ضوء القانون الدولي الإنساني المنطبق في هذه الحالات، فهناك أيضًا أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب انتهاكات أدت إلى أعمال قتل ونهب في إطار مداهمات المنازل وعمليات قتل وسرقات ارتكبتها الجماعات المسلحة المكوّنة من مقاتلين نازحين من الطائفة السنية. وفي هذه الحالة، قد ترقى تلك الأفعال أيضًا إلى جرائم حرب.

168. وفي ملاحظة أخيرة، وبغض النظر عن تطبيق قانون النزاعات المسلحة غير الدولية من عدمه، فإن العديد من الأفعال التي ارتكبتها أطراف النزاع والموصوفة في هذا التقرير قد تشكل جرائم بموجب التشريعات الداخلية للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك أفعال ترقى أيضًا إلى انتهاكات أو مخالفات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[167]

ثامنًا. الاستنتاجات والتوصيات

169. ما زالت الأزمة في السويداء، حتى وقت إعداد هذا التقرير، تواجه طريقًا مسدودًا خطيرًا. على الرغم من سريان وقف إطلاق النار غير المستقر في الوقت الراهن، فإنّه كثيرًا ما يتعرّض للانتهاك بسبب الاشتباكات والحوادث المتقطعة. وتبقى المنطقة الخاضعة لسيطرة الحرس الوطني في السويداء معزولة عن بقية البلاد، وتتسم بخطوط سيطرة عسكرية مشددة. ويُزعم أنّ الحرس الوطني في السويداء، الذي تأسس من خلال دمج المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، يقمع المعارضة، كما يتضح من القيود المفروضة على القادة المدنيين والدينيين وغيرهم، مما يمنعهم من التعبير عن آرائهم بحرية إذا لم تكن موائمة للسلطات المحلية. وأدى هذا القمع إلى اندلا ع أعمال العنف، بما في ذلك مقتل شيخيْن درزييْن وشاعر في أواخر عام 2025.

170. وأفضتْ الجهود المبذولة لبدء الحوار بين الأطراف إلى تقدم محدود، ولا يزال الانقسام بين الأطراف الرئيسية كبيرًا. في 26 شباط/فبراير 2026، جرى تبادل أسرى تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث أفرجت الحكومة عن 61 محتجزًا، وأطلق الحرس الوطني في السويداء سراح 25 محتجزًا. على الرغم من هذا التبادل، لا يزال ما لا يقلّ عن 155 شخصًا في عداد المفقودين. ولا يزال ما يقارب من 155 ألف شخص في حالة نزوح، ويقيم معظمهم في مناطق تحت سيطرة الحرس الوطني في السويداء، فيما يتوزع الباقون تقريبًا بالكامل خارج المحافظة. ويجري تقييد حرية التنقل بشدّة، مما يمنع معظم النازحين من محاولة العودة إلى منازلهم الأصلية. ويُعزى ذلك أساسًا إلى مخاوف تتعلق بالأمن، أو غياب الموافقة، أو نقص الثقة، أو هذه العوامل مجتمعة. ومع ذلك، استؤنفت الحركة التجارية، فضلًا عن دفع الرواتب والمعاشات. وأصبح الوصول الإنساني منتظمًا، مما يسهم في التخفيف من بعض التحديات الأكثر حدّة التي تواجهها المجتمعات المتضررة.

171. عانت جميع المجتمعات في السويداء بشدّة من الأحداث الأخيرة، وتعرّضت لصعوبات وصدمات كبيرة. وأدى العنف إلى فقدان عدد كبير جدًا من الأرواح، مما حطّم عائلات ومجتمعات بأكملها. وعلى وجه الخصوص، تعرض السكان الدروز لعنف طائفي شديد، مما أدى إلى نزوح جماعي من المتوقع أن يستمر لفترة طويلة. ويتفاقم هذا النزوح بسبب الدمار الواسع الذي طال عشرات الآلاف من المنازل عبر أساليب الأرض المحروقة، مما ترك المجتمع في حالة صدمة وفقدان عميق للثقة. وقد تفاقم الوضع بسبب انتشار خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى تعقيد الانقسامات القائمة داخل المجتمع.

172. وبالمثل، تعرّض مجتمع البدو في السويداء لمجموعة من الانتهاكات، وقد عانى تاريخيًا من التهميش والتمييز على يد الحكومات السابقة. وبلغت هذه الانتهاكات ذروتها بالنزوح القسري للبدو من معظم مناطق المحافظة. وأكد العديد من البدو الذين قابلتهم اللجنة على وضعهم كمجموعة أقلية داخل السويداء، مؤكدين أهمية احترام حقوقهم وضمان تمثيلهم في الحكم المحلي. وفي الوقت الحالي، تنتشر مجتمعات البدو إلى حدّ كبير في المناطق الريفية من درعا ودمشق، وتعيش في ظروف مأساوية ويتم إقصاؤها إلى حدّ كبير من النقاشات السياسية الجارية حول مستقبل السويداء.

[166] انظر أيضاً، الملحق الثاني، القسم أ.

[167] انظر القسم الرابع أعلاه، وكذلك الملحق الثاني، الأقسام ألف، جيم، دال، واو، حاء،طاء. انظر أيضًا الملحق الثالث (القانون الواجب التطبيق).

173. وأضافت طبيعة التدخل الإسرائيلي في السويداء مستوىً آخر من التعقيد لأي حلّ محتمل للوضع. فبين أعضاء المجتمع الدرزي، تنقسم الآراء حول التدخّل الإسرائيلي. وأعرب البعض عن امتنانهم لهذا التدخل، معتبرين أنه أسهم في وضع حدّ لعمليات القتل. ومع ذلك، أعرب آخرون مرارًا عن مخاوفهم من أن تدخّل إسرائيل وتصريحاتها العلنية منذ البداية لم يؤدِ إلا إلى تأجيج التوترات الطائفية ضد المجتمع الدرزي، الأمر الذي رفع من احتمال حدوث المجازر في تموز/يوليو.

174. إن إرث التهريب، والنشاط الإجرامي، والفوضى العامة في المناطق الحدودية يزيد من تعقيد الوضع العام. ويوفر استمرار انعدام الاستقرار في هذه المناطق فرصًا مربحة للجريمة المنظمة، مما يرسّخ حالة الفوضى ويضاعف التحديات أمام تحقيق الاستقرار الدائم.

175. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، ذكر العديد من المدنيين من كلا المجموعتين أنهم عاشوا معًا بسلامٍ لأجيال. وعلى الرغم من اندلاع النزاعات، وتصاعد العنف أحيانًا، فإنّ هذه القضايا كانت تُعالج تقليديًا عبر الوساطة المحلية.

176. وكان الرأي السائد بين الكثيرين أن العنف الأخير قد فُرض من قوى خارجية، وليس نابعًا من اختلافات جوهرية بين المجتمعات. وتساءل البعض عما إذا كان التعايش سيكون ممكنًا بعد الأحداث، حيث شعر المجتمعان بالخيانة من جيرانهم السابقين. ومع ذلك، اتفقت الأغلبية على أن الخطاب الطائفي والتمييز ازدادا بشكل كبير بعد سقوط الحكومة السابقة، خاصة في الفترة التي سبقت أعمال العنف في تموز/يوليو.

177. وعلى الرغم من هذه التحديات، لم يعتبر معظم من قابلتهم اللجنة أن اندلاع العنف في بدايته كان ذا طابع طائفي صريح ؛ بل اعتبروا أنه جزء من أنماط محلية راسخة لحلّ النزاعات. ومع ذلك، تصاعد الطابع الطائفي خلال تدخل كلّ من الحكومة وإسرائيل، الأمر الذي عزّز الانطباع بأن أطرافًا تحركها الكراهية استغلتْ الأزمة لارتكاب العنف الطائفي.

178. وأقرّ العديد ممّن قابلتهم اللجنة بمعاناة جميع سكان السويداء، وأعربوا عن رغبة قوية في العيش بسلام في ظلّ دولة تحافظ على سيادة القانون وتضمن الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. وفي المجتمعات المختلفة، برزت دعوات واسعة النطاق تطالب بالعدالة لجميع الضحايا، ومساءلة الجناة، واستعادة الممتلكات والأمان، وضمانات موثوقة لمنع تكرار مثل هذا العنف في المستقبل.

179. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الأفراد، وخاصة بين الضحايا الدروز، أعربوا عن تفضيلهم لآليات العدالة الدولية، مشيرين إلى غياب الثقة في قدرة الحكومة على محاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

180. وتواجه الحكومة تحديًا كبيرًا في إعادة بناء الثقة وتلبية توقعات الضحايا إزاء المساءلة والعدالة. وقد حظيت الإجراءات الأولية بترحيب إيجابيّ، مثل إنشاء لجنة التحقيق الوطنية التابعة لوزارة العدل، واعتقال عدد من الجناة. ومع ذلك، رأى كثيرون أن مستوى التواصل بشأن هذه الجهود القضائية لم يكن كافيًا.

181. ورغم أهمية الخطوات الأوّلية، فإنّ المجتمعات المتضررة تتوقع تحقيق العدالة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع الالتزامات القانونية الدولية المترتبة على الجهات الحكومية وغير الحكومية، فضلًا عن ضرورة الإبقاء على الالتزام المستمر بإنهاء الإفلات من العقاب إزاء جميع الانتهاكات.

182. وينبغي معالجة السؤال الملحّ المتعلق بما إذا كانت بعض الممارسات تلقى تسامحًا داخل أقسامٍ من الجهاز الأمني. وينطبق ذلك على كلّ من عناصر قوات الأمن الذين ارتكبوا انتهاكات، وكذلك على مجموعات مقاتلي العشائر أو غيرهم ممّن رافقوا قوات الدولة، سواء كانوا بدون زيّ رسمي محدّد أو بملابس مدنية. ومن الضروري تحديد عناصر القيادة ضمن قوات الأمن الذين يسمحون بمثل هذه الأنشطة أو ينظمونها. وعند تحديد هويتهم، ينبغي إزالة هؤلاء الأفراد من القيادة ومحاسبتهم. ويجب أن تتجاوز عملية ضمان المساءلة اعتقال الأشخاص الذين وثّقوا الإساءات التي ارتكبوها بأنفسهم، أو الذين يسهل التعرّف عليهم من خلال الفيديوهات. ويجب أن يشمل ذلك جميع الأفراد المتورطين بالأدلّة، وأن يطال كل المستويات المناسبة ضمن سلسلة القيادة.

183. وينبغي معالجة قضية رئيسية أخرى تتمثل في "فزعة" مقاتلي العشائر، إلى جانب خطاب الكراهية والمعلومات المضللة التي غذّت تورطهم والانتهاكات المرتبطة بذلك. وإنّ انتشار الأسلحة وغياب تنظيمها مكّن هذه المجموعات من ممارسة نشاطها خارج سلطة مؤسسات الدولة، التي كانت إما غير راغبة أو غير قادرة على التصدّي لها.

184. وتزداد تعقيدات الوضع بسبب الانتماءات العائلية والقبلية داخل قوات الدولة، مما قد يخلق صراعات بين الالتزامات التقليدية والرسمية. ومن الضروري تجنّب تكرار الترتيبات غير الرسمية، والمفتقرة للمساءلة، والقابلة للإنكار بشكل معقول، والتي تخفي المسؤولية عن أفعال القوى المصاحبة للجهات الرسمية للدولة.

185. ويقع على الحكومة واجب تحديد الهياكل والأفراد الذين سهّلوا أفعال هؤلاء المقاتلين خلال الفزعة، أو لم يمنعوهم، مع ضرورة ضمان المساءلة وجهدٍ منسّقٍ لمعالجة الأسباب الهيكلية وراء عدم تقييد أفعالهم.

186. ولا توجد حاليًا مؤشرات على أن الحرس الوطني في السويداء قد أقرّ أو حقّق في الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها قواته خلال الأحداث الأخيرة. وردًا على استفسارات اللجنة، أكّد ممثل السلطات المحلية في السويداء أن جهودًا كبيرة بُذلت لمنع العنف، وأن أي انتهاكات حدثت نُسبت إلى الغضب، والاضطهاد، والظلم، والانتقام الناجم عن العدوان. ومع ذلك، بغضّ النظر عن الدوافع، يسري الالتزام بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وإنّ الانتهاكات الموثّقة في هذا التقرير التي ارتكبتها القوات الخاضعة حاليًا للحرس الوطني في السويداء هي خطيرةٌ للغاية وتتطلب إجراءات مساءلة عاجلة.

187. إنّ القضايا المتعلقة بالسكان النازحين، والأضرار واسعة النطاق، والدمار، وسرقة الممتلكات، خاصة في القرى الشمالية والغربية، تتطلب اهتمامًا عاجلًا. وينبغي تقديم التعويض والدعم لإعادة الإعمار لتسهيل عودة المدنيين الطوعية والآمنة والمستدامة والكريمة، مع الاعتراف بالاحتياجات الهائلة في جميع أنحاء البلاد.[168] وتقرّ اللجنة بجهود المحافِظ في إعادة تأهيل المنازل وإصلاح البنية التحتية المتضررة. وينبغي بذل هذه الجهود بالتشاور مع مالكي العقارات ومع المجتمع الأوسع، وبالحوار معهم.

188. وتعرّض جميع البدو تقريبًا للتهجير القسريّ من المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات في السويداء. وتتحمل السلطات مسؤولية تسهيل عودة هذه المجتمعات بأمان ومستدام إلى منازلها، حيث عاشت العديد من العائلات لأكثر من خمسة أجيال. وردًا على أسئلة اللجنة حول نزوح البدو، صرّحت السلطات المحلية بأن المجتمع البدوي يمكن أن يعود عندما تتحسن الظروف.

189. وترى اللجنة أنه من المهمّ العمل بفعالية على خلق الظروف اللازمة لعودة جميع المجتمعات المتضررة. ولا يمكن رؤية سبل الانتصاف عمليًا إلا عندما تتحقق العودة المجدية الواسعة النطاق للدروز والبدو. وبغضّ النظر عن النتائج السياسية لهذه الأزمة، يجب التركيز على حماية جميع المدنيين دون تمييز.

190. وبعيدًا عن المساءلة، فإنه من الملحّ معالجة القضايا السياسية الأساسية التي تشكل صميم أزمة السويداء. إنه أمر ضروري ليس فقط لحل الوضع في السويداء، ولكن أيضاً لمعالجة التحديات في أجزاء أخرى من سوريا حيث يمكن أن تتحول قضايا الحوكمة العالقة إلى نزاعات.

191. وأشار العديد من السوريين الذين قابلتهم اللجنة إلى تبدّل في حالة التفاؤل بشأن مسار البلاد بعد أحداث السويداء. وعلى الرغم من الهجمات السابقة، تمكنت الأغلبية في السويداء من الحفاظ على الحياد خلال النزاع الطويل من العام 2011 إلى العام 2024. وامتنعت المجتمعات الدرزية إلى حد كبير عن الانضمام إلى الجيش والشرطة وقوات الاستخبارات السورية خارج المحافظة، رغم وجود استثناءات. والجدير بالذكر أنه اعتبارًا من آب/أغسطس 2023، شهدت السويداء احتجاجات مناهضة للحكومة، حيث رُفعت بعض الشعارات المرتبطة بالمعارضة السياسية والموجهة ضد الرئيس الأسد[169]. وبالنسبة للكثيرين، تعارضت طبيعة العنف الطائفي الصريح في تموز/يوليو بشكل مباشر مع رؤية سوريا كدولة تعددية تحترم الحقوق.

192. وزاد الوضع تعقيدًا نتيجة تدخل إسرائيل في المنطقة، وتأكيدها لدورها كحامية للمجتمعات الدرزية، وتنفيذ غارات جوية على قوات الحكومة السورية في السويداء وفي قلب دمشق. وتأتي هذه الإجراءات بعد العديد من العمليات الإسرائيلية الأخرى التي تهدف إلى توسيع السيطرة الإقليمية في سوريا. إن الدعم الظاهر الذي أبداه بعض قادة وفصائل الدروز تجاه الحماية الإسرائيلية، في سياق الإجراءات الإسرائيلية المستمرة في غزة، أدى إلى تشابك المشاعر المعادية لإسرائيل مع المواقف تجاه المجتمع الدرزي.

193. وساهمت عدة عوامل في عدم القدرة على حل القضايا سلميًّا في السويداء. وشمل ذلك انعدام الثقة بين الحكومة الجديدة، والقادة الدينيين الدروز والجماعات المسلحة الدرزية، والصدمة الجماعية الممتدّة لسنوات النزاع المسلح والانتهاكات خلال عهد الأسد، وتهريب الأسلحة والمخدرات الواسع الانتشار، والشبكات غير المشروعة، والنزاعات المجتمعية الطويلة، وحوادث التهجير

[168] https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/pillageandplunder
[169] انظر أعلاه، الحاشية 20.

والاختطاف، والمجازر التي أثرت على المجتمع العلويّ، والتوترات التي لم تُحلّ إلا جزئيًا بعد العنف في المناطق المختلطة الدرزية في ريف دمشق.

194. إنّ التوصّل إلى حل سياسي يعالج مخاوف الأمن والسلام والعدالة والحقوق لجميع المجتمعات في السويداء، مع احترام تطلعات سكان سوريا المتنوعين، يظلّ أمرًا معقدًا.

195. وتتطلب معالجة الأزمة السياسية المستمرة في السويداء جهودًا عاجلة ومركزة. وتشمل الأولويات الرئيسية ضمان الشفافية والمساءلة إزاء الانتهاكات والتجاوزات، وتقديم ضمانات لمنع تكرارها، وتنفيذ تدابير لاستعادة الثقة وبنائها بين المجتمعات والمؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول المجاورة احترام سيادة سوريا.

196. ويجب أن تتضمن هذه العملية حوارًا هادفًا وتشاركيًا حول جميع القضايا السياسية العالقة. ويجب أن يكون الهدف هو إيجاد طريق سلمي قائم على احترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد والمجتمعات.

197. ولمنع تكرار العنف، وضمان التمتع بالحقوق الإنسانية الأساسية دون تمييز للجميع، والتقدّم بالجهود نحو المساءلة مع إرساء مشاركة الضحايا في جوهر هذه العملية، تقدم اللجنة **التوصيات التالية:**

إلى الحكومة السورية:

198. **تعزيز المساءلة بشكل عاجل** إزاء الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في تموز/يوليو 2025، على جميع مستويات سلسلة القيادة، بما في ذلك التكليف، والأوامر الصادرة، و/أو حالات الامتناع عن منع الانتهاكات أو معاقبتها. وينبغي الإعلان عن الإجراءات المتخذة وضمان المشاركة الفعالة للضحايا ومنظماتهم خلال عمليات التحقيق والمساءلة.

199. **تسريع الجهود الملموسة لحل القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تؤثر على المجتمعات في السويداء،** ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال تأسيس لجنة فنية تضمّ ممثلين موثوقين وشرعيين، يتم إنشاؤها بالتشاور مع المجتمعات المتضررة. يجب أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية:

أ. في سياق **الاعتقال،** ينبغي ضمان الإفراج الفوري والشفاف عن جميع المحتجزين المتبقين غير المتهمين بجرائم تتعلق بأحداث السويداء؛ وضمان الرعاية الطبية، بما في ذلك التقييم الطبي الجسدي والنفسي، للمحتجزين المعرّضين لمزاعم التعذيب أو سوء المعاملة؛ ووضع إجراءات موثوقة للتحقيق وتوثيق هذه الادعاءات.

ب. في سياق **المفقودين،** ينبغي الاستمرار في تحديد مواقع وهوية الرفات، واستعادتها من المقابر الجماعية، وتسهيل وصول العائلات إلى السجلات ذات الصلة عبر خطوط التماس.[170]

ت. توسيع الجهود للعثور على **المختطفين** على يد جماعات مسلحة أو إجرامية، وتحريرهم، بشكل عاجل

ث. في سياق **العنف الجنساني،** ينبغي ضمان الدعم النفسي والاجتماعي المناسب، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني الذي تقوده النساء في جهود الوقاية والمساءلة وتحويل القطاع الأمني.

ج. في سياق **العودة،** ينبغي توسيع الترتيبات الأمنية والعملية المتفق عليها لتمكين الأشخاص النازحين قسرًا، من جميع المجتمعات، من زيارة منازلهم أولًا وتقييم الأوضاع، مما يتيح العودة الآمنة والطوعية.

ح. في سياق الممتلكات، تعزيز الجهود لضمان استرداد الممتلكات المسروقة أو المحتلة بشكل غير قانوني بسرعة، وتوسيع جهود إعادة التأهيل بالتشاور والحوار مع المالكين والمجتمعات.

خ. في سياق **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ينبغي** الحدّ من تأثير الأزمة من خلال:

[170] في هذا الصدد، توصي الإرشادات الدولية بمعاملة الرفات البشرية بكرامة واحترام، وجمعها وتوثيقها وحفظها والتعامل معها وفقًا لمعايير سلسلة الحيازة، دون تمييز. ويجب على الدولة اعتماد القوانين والأنظمة المناسبة، وتدريب عناصر إنفاذ القانون، لحماية البقايا البشرية والتعامل معها بشكل صحيح. انظر مثلًا تقرير المقرر الخاص حول الإعدام خارج نطاق القضاء، أو بإجراءات موجزة، أو تعسفًا، وحماية الموتى، A/HRC/56/56، 25 نيسان/أبريل 2024 وإرشادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ بما في ذلك المبادئ التوجيهية للتعامل الكريم مع الموتى في حالات الطوارئ الإنسانية ومنع تحولهم إلى أشخاص مفقودين.

أ. معالجة العقبات الإدارية واللوجستية التي تؤثر على تسديد الرواتب والمعاشات، بالإضافة إلى الخدمات العامة الأساسية الأخرى، بما في ذلك تسجيل الولادة والوفاة.

ب. تعزيز الأمن على طريق دمشق—السويداء بواسطة قوات محترفة لمواجهة التهديدات ضد المدنيين وضمان حركة المرور التجارية وحرية الحركة.

ج. إنشاء آليات مراقبة وإنفاذ للحفاظ على الأمان والشمولية في الجامعات، وتسهيل عودة الطلاب الدروز، وتمكين اتخاذ إجراءات تأديبية ضد التحريض.

د. نشر فرق متعددة التخصصات لتقديم الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي للمجتمعات المتضررة.

200. **منع تكرار العنف والانتهاكات المرتبطة به من خلال تعزيز الحوار الحقيقي** مع المجتمع الدرزي، بما في ذلك القادة الدينيين والسياسيين والمدنيين، بدعم من الوساطة المحايدة. التفكير في تحديد الاعتذارات العلنية على أعلى المستويات بشأن إخفاقات الدولة، كخطوة لبناء الثقة، ومواصلة دعم المصالحة الشعبية بين المجتمعات الدرزية والبدوية.

201. **مواصلة تنفيذ توصيات اللجنة** بشأن الانتهاكات في المناطق الغربية والساحلية لاستعادة الثقة الوطنية في المساءلة وضمان عدم التكرار، بما في ذلك:

أ. **إنهاء نشر الوحدات غير المنضبطة أو غير المدربة في السياقات المدنية**؛ فرض قيود صارمة على دخول المنازل؛ وتطبيق التدقيق والفحص بشكل منهجي لاستبعاد الجناة المعروفين أو المشتبه بهم من قوات الأمن.

ب. **إنشاء وحدة تتميز بارتفاع مستوى التدريب والانضباط والتمثيل ضمن الهياكل الأمنية** يمكن إرسالها لحلّ النزاعات، مع التركيز على تهدئة التصعيد وحماية المدنيين بما يتماشى مع القانون الدولي. من الناحية المثالية، يجب أن تمثل هذه الوحدة مجتمعات متنوعة، مما قد يساعد في التوصّل إلى حلّ سلميّ حين تندرج القضايا المجتمعية ضمن النزاعات المحلية.

ت. **الانخراط مع القادة الدينيين والمجتمعيين** لتعزيز التعايش السلمي والتسامح وثقافة حقوق الإنسان، ومنع خطاب الكراهية والتحريض، بما في ذلك من خلال آليات الإنذار المبكر، مع الاستمرار في تعزيز حرية التعبير.

إلى القادة الدروز في السويداء:

202. **الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين**، أو تسليم المتهمين بجرائم موثّقة إلى السلطات الحكومية، مع الأدلة المصاحبة.

203. **تسهيل المساءلة المجدية بشكل عاجل** إزاء الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في تموز/يوليو أو بعده، على جميع مستويات القيادة.

204. **الانخراط في حوار تقني قائم على حسن النية مع الجهات المختصة** كخطوة أولى لضمان تمتع سكان السويداء بأوسع حقوق اقتصادية واجتماعية ممكنة حتى يتم حل النزاع السياسي، وتسريع التقدم في قضايا حقوق الإنسان الرئيسية كما هو موضح أعلاه.

205. **الامتناع عن تقييد حرية حركة المدنيين، وتسهيل السفر خارج المناطق التي يسيطر عليها الدروز، واحترام حق النازحين في العودة**، وتسهيل زياراتهم الأولى للمنازل والممتلكات لتقييم الظروف، مما يمكّن العودة الآمنة والطوعية.

206. **التأكد من إعادة الممتلكات** المسروقة أو المحتلّة بشكل غير قانوني أثناء الهجمات أو بعدها.

207. **إنهاء العنف والترهيب والعقاب والاحتجاز أو الأذى الجسدي ضد الأصوات المعارضة، وحماية حرية التعبير والرأي** لجميع سكان السويداء — بما في ذلك الشخصيات السياسية والدينية، والجهات المجتمعية والصحفية.

208. **لمنع تكرار العنف، وتسهيل المشاركة في الحوار وجهود المصالحة المحلية** والتفاعل بين القادة الدينيين والمجتمعيين، كما ذُكر أعلاه، بما يعزّز التعايش السلمي ويحول دون خطاب الكراهية والتحريض، توصي اللجنة بالتفكير في إصدار اعتذار علني للضحايا عن الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المرتبطة بالمجلس العسكري في السويداء كخطوة نحو إعادة بناء الثقة.

إلى المجتمع الدولي:

209. **تقديم الدعم متعدد المستويات** للحكومة في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

210. **ممارسة التأثير** على الأطراف المسؤولة عن الجرائم والانتهاكات لإنهائها، وفرض شرط الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مقابل الدعم المالي أو اللوجستي. وحثّ الجهات الخارجية، بما في ذلك إسرائيل، على وقف الهجمات الأحادية الجانب والتدخل في الشؤون الداخلية السورية التي تهدّد بزعزعة الاستقرار وتسبّب الأذى ضدّ المدنيين، مما يقوّض حماية حقوق الإنسان.

211. توسيع التمويل لإعادة الإعمار والاستجابة الإنسانية.

212. **الحفاظ على تمويل مرن لمنظمات حقوق الإنسان السورية**، لا سيما تلك التي تعمل في التوثيق والتحقق والثقافة الإعلامية، حتى تتمكن من أداء أدوارها الأساسية في تعزيز المساءلة والمصالحة، والاستمرار في دعم المبادرات الشاملة التي تعزز المساءلة ومكافحة التحريض على العنف، بما في ذلك عبر الإنترنت.

***

ترجمة غير رسمية

ترجمة غير رسمية

الملحق الأول – الخرائط

ترجمة غير رسمية

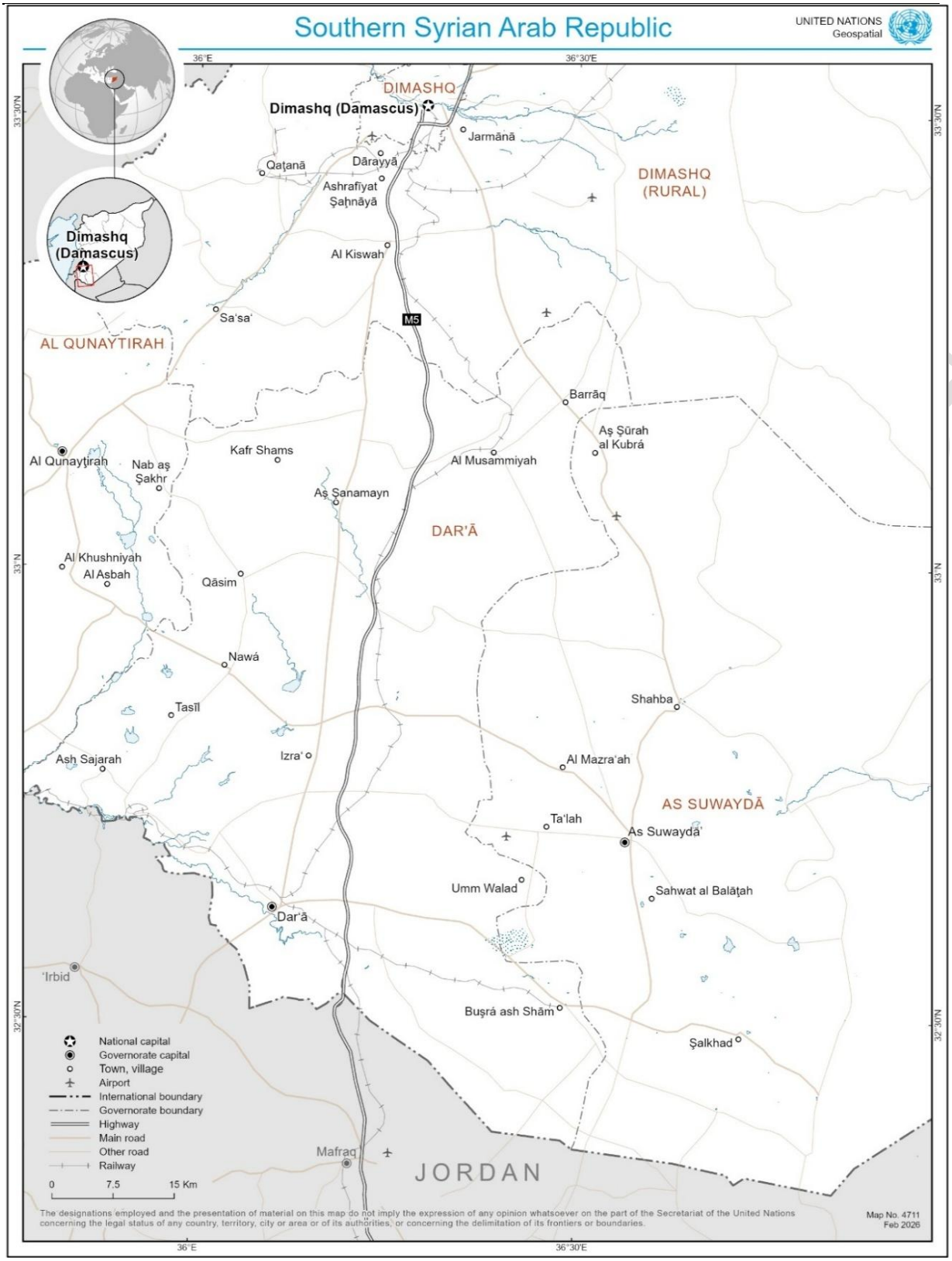
Southern Syrian Arab Republic
UNITED NATIONS
Geospatial
Dimashq (Damascus)
DIMASHQ
Dimashq (Damascus)
Jarmānā
Qaṭanā
Dārayyā
Ashrafīyat Ṣaḥnāyā
DIMASHQ (RURAL)
Al Kiswah
M5
Sa'sa'
AL QUNAYTIRAH
Barrāq
Aṣ Ṣūrah al Kubrá
Al Qunaytirah
Nab aṣ Ṣakhr
Kafr Shams
Al Musammiyah
Aṣ Ṣanamayn
DAR'Ā
Al Khushniyah
Al Asbah
Qāsim
Nawá
Tasīl
Shahba
Ash Sajarah
Izra'
Al Mazra'ah
AS SUWAYDĀ
Ta'lah
As Suwaydā'
Umm Walad
Sahwat al Balāṭah
Dar'ā
'Irbid
Buṣrá ash Shām
Ṣalkhad
Mafraq
JORDAN
National capital
Governorate capital
Town, village
Airport
International boundary
Governorate boundary
Highway
Main road
Other road
Railway
0
7.5
15 Km
The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.
Map No. 4711
Feb 2026
36°E
36°30'E
33°30'N
33°N
32°30'N

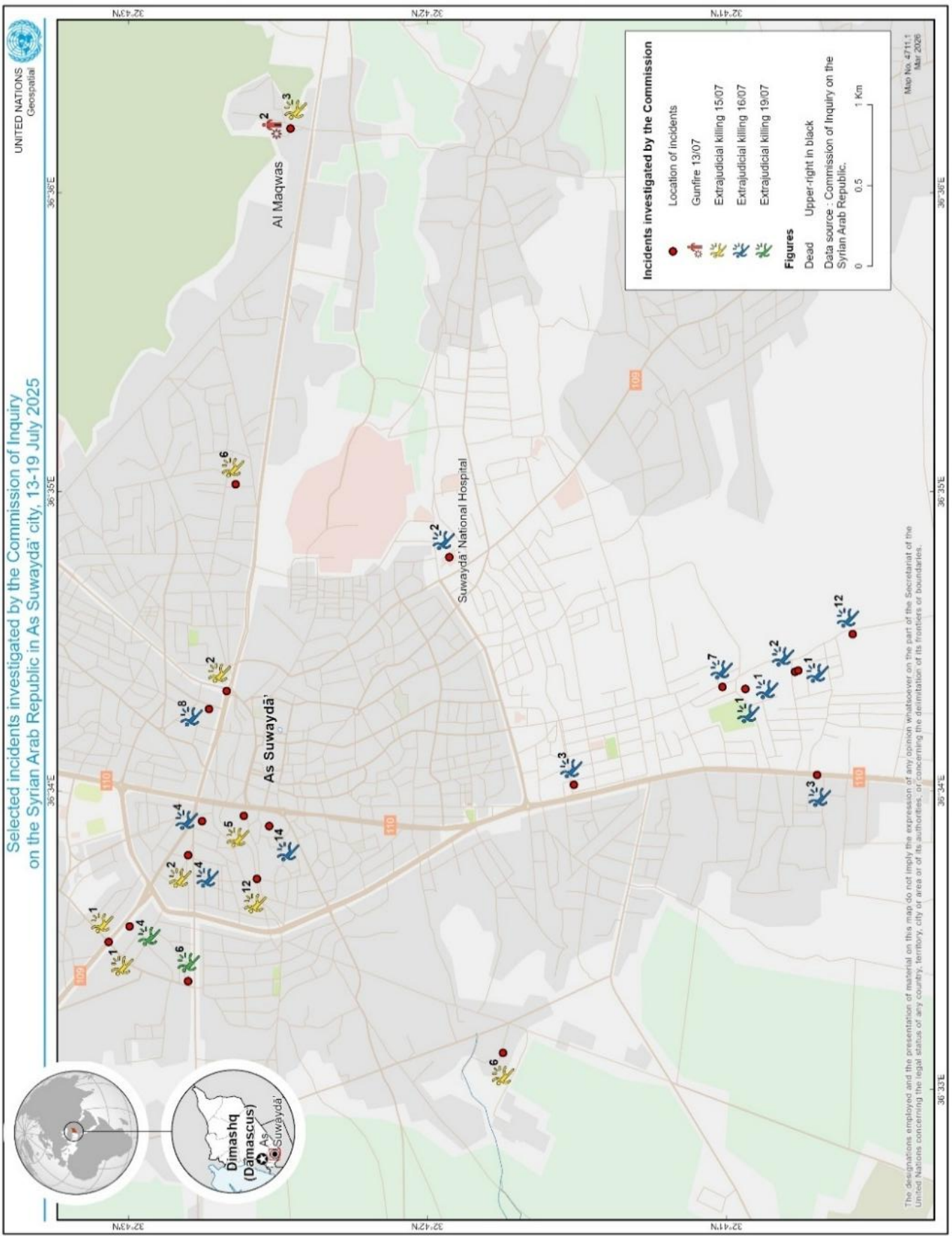
Selected incidents investigated by the Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic in As Suwaydā' city, 13-19 July 2025
UNITED NATIONS Geospatial
Incidents investigated by the Commission
Location of incidents
Gunfire 13/07
Extrajudicial killing 15/07
Extrajudicial killing 16/07
Extrajudicial killing 19/07
Figures
Dead
Upper-right in black
Data source : Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic.
0
0.5
1 Km
Map No. 4711.1
Mar 2026
Al Maqwas
As Suwaydā'
Suwaydā' National Hospital
Dimashq (Damascus)
As Suwaydā'
36°34'E
36°35'E
36°36'E
36°33'E
32°43'N
32°42'N
32°41'N
The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

ترجمة غير رسمية

الملحق الثاني – الاستنتاجات الوقائعية التفصيلية

1. يقدم هذا الملحق، الذي يجب قراءته بالاقتران مع النص أعلاه، الاستنتاجات الوقائعية التفصيلية التي توصّلتْ إليها اللجنة بشأن حالات الاضطرابات والمواجهة في ريف دمشق وشمال السويداء التي سبقت أحداث العنف في تموز/يوليو، بالإضافة إلى التسلسل الزمني المفصل للأحداث والانتهاكات خلال موجات العنف الثلاث التي ميزت أحداث السويداء. ثم يقدم معلومات مفصلة إضافية حول القضايا المواضيعية التي تتطلب مزيدًا من التوضيح في سياق انتهاكات السلامة الجسدية للأفراد، لا سيما خلال الاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة، والعنف الجنسي والجنساني، والانتهاكات ضد الممتلكات، وخاصة في سياق النهب والحرائق والهجمات على المباني والأعيان الدينية. ويقدم قسمًا أخيرًا حول دور المعلومات المضللة في العنف. كما ذُكر أعلاه، وفي الملحق الثالث أدناه، كان الوضع في السويداء يشكل نزاعًا مسلحًا غير دولي حتى منتصف تموز/يوليو. وما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن اللجنة قد تحققتْ من الصور والفيديوهات المشار إليها في هذا الملحق وقامت بحفظها ضمن أنظمتها.[1]

ألف. العنف الذي طال المدنيين في جرمانا، وأشرفية صحنايا وريف السويداء، نيسان/أبريل–أيار/مايو 2025

2. بعد سقوط الحكومة السابقة، وقعت اشتباكات وأحداث قتل متفرقة شاركت فيها جماعات مسلحة يقودها الدروز وقوات حكومية في ريف دمشق، بما في ذلك تطويق قصير لمدينة جرمانا في ريف دمشق في شباط/فبراير. بعد المفاوضات، تم تأسيس قوات أمنية مشتركة مكونة من أفراد معينين من دمشق وأفراد من المجتمع المحلي كجزء من قوات الأمن الداخلي الحكومية في جرمانا، رغم استمرار الخلافات بشأن إنشاء هذه القوات. وأدى ترتيب غير رسمي مماثل في أشرفية صحنايا إلى إنشاء حواجز مشتركة يعمل عليها مقاتلون دروز محليون ومقاتلون من السكان النازحين من الغالبية السنيّة.

3. ومع ذلك، تصاعدت التوترات في أواخر نيسان/أبريل بعد انتشار تسجيل صوتي بكلمات مسيئة ضد النبي محمد، نُسب زورًا إلى شيخ درزي، على وسائل التواصل الاجتماعي.[2] على الرغم من تأكيد وزارة الداخلية رسميًا لعدم صحّة التسجيل، وإدانته الواضحة من قادة الدروز، إلا أن التسجيل غذى الخطاب الطائفي وعطل الهدوء النسبي في المناطق المختلطة السنيّة–الدرزية في كل من جرمانا وأشرفية صحنايا.[3]

4. وتفاقم الوضع في ليلة 28 نيسان/أبريل في جرمانا عند استدعاء عنصرٍ درزيّ من قوات الأمن الداخلي إلى اجتماع بالقرب من حاجز، حيث لاحظ وجود عدة رجال مسلحين على دراجات نارية يمرّرهم عناصر قوات الأمن من غير الدروز عبر الحاجز. وبعد تحديد هويته كدرزيّ، أطلق الرجال النار، مما أدى إلى إصابته وقتل اثنين من عناصر قوات الأمن الداخلي من الدروز ومدنيّ واحد كانوا على مقربة. استمرت الاشتباكات التي قُتل فيها سبعة رجال مسلحين، وثمانية رجال مدنيين بحسب التقارير. في 29 نيسان/أبريل، أدت مفاوضات إضافية مع الحكومة إلى ترتيب أمني مشترك جديد ظل قائمًا حتى صياغة هذا التقرير.

5. وفي الأشرفية، على بعد حوالي 13 كيلومترًا جنوب غرب جرمانا، اندلعت اشتباكات عند حاجز مشترك يضم عناصر من المقاتلين الدروز من رجال الكرامة، ومقاتلين من النازحين السُنّة المحليين، في وقت مبكر من 29 نيسان/أبريل، مما أسفر عن إصابة عدد من الدروز. وفشلت الجهود لتهدئة التوتر، وتسبّب المسلحون على الأسطح في إصابات إضافية بين عناصر رجال الكرامة. استمر القتال طوال اليوم، ولم تدُم الهدنة القصيرة المسائية مع انضمام مقاتلي العشائر ومجموعات مسلحة أخرى إلى المقاتلين المحليين النازحين السُنّة. في 30 نيسان/أبريل، أفادت التقارير أن قوات الأمن الداخلي دخلت المنطقة، حيث ظهر رئيس البلدية السابق المعروف مجتمعيًا في فيديو يرحب بوصول قوات الحكومة.[4] رغم ذلك، استؤنفت الاشتباكات العنيفة في وقت لاحق من ذلك اليوم وشملت القصف

---

[1] توضّح المنهجية المستخدمة بالتفصيل في النصّ أعلاه في القسم الثاني، المعنْوَن المنهجية، بما في ذلك القيود الناتجة عن محدودية الموارد بسبب أزمة السيولة في الأمم المتحدة، وعدم تخصيص الموظفين الكافيين للجنة، والأثر على توفر الشؤون اللوجستية اللازمة في أقسام أخرى من منظومة الأمم المتحدة بما يمكّن اللجنة من أداء عملها في التحقيق والتحليل.

[2] في شباط/فبراير 2026، صرّح ناشط لا ينتمي إلى المجتمع الدرزي على وسائل التواصل الاجتماعي أنه مسؤول عن التسجيل، لكنه ادعى أن الفيديو تم نشره على نطاق واسع من قبل آخرين بعد أن حذفه من حساباته. تحتفظ اللجنة بالمنشور ضمن ملفاتها.

[3] https://sana.sy/en/syria/353862/

[4] انظر، Syria Justice Archive على SCSY : " X إعدام ميداني لرئيس بلدية صحنايا، حسام رورر، وابنه الوحيد حيدر رورر، رميًا بالرصاص، ويقال إن # مسلحين من هيئة تحرير الشام نفذوا ذلك. ظهر حسام رورر بالأمس في الفيديو المرفق (مرتديًا قميصًا باللون الأزرق الفاتح)، https://t.co/xHXLrPbnmn" / X

وضربات الطائرات المسيّرة، مما أدى إلى إصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال. وفي حادثة واحدة، أسفرت ذخيرة تم إسقاطها جوًا من مسيّرة صغيرة عن مقتل خمسة رجال على الأقل. وقال الجيش الإسرائيلي إن ضربة إسرائيلية استهدفت "عملاء" في سياق الهجمات على المدنيين الدروز خارج دمشق، وذلك لردع الهجمات ضد المجتمع الدرزي السوري.[5] وأفاد الشهود بأن طائرات إسرائيلية كانت تحلق على ارتفاع منخفض.

6. كما أفاد شهود أن القوات التي وصلت كانت مزيجًا من قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري، برفقة قوات عشائرية وغير نظامية. وسار رجال مسلحون في شوارع أشرفية صحنايا وهم يرددون شعارات طائفية خلال تلك الفترة. كما وقعت سلسلة من المداهمات على المنازل، شملت قتل المدنيين الدروز والنهب.

7. وفي إحدى هذه الغارات، في 30 نيسان/أبريل، داهمت مجموعة مختلطة من المقاتلين الأجانب والسوريين منزل رئيس البلدية السابق.[6] وصفتْ المجموعة أفراد عائلته بأنهم "خنازير" وهدد أحد الرجال المسلحين باختطاف امرأة من العائلة. بعد بضع ساعات في المنزل، حيث سرقوا النقود والذهب، قيّدوا يدي رئيس البلدية السابق وابنه الراشِد وأخذوهما بعيدًا. تم العثور على جثتيهما في اليوم التالي.

8. وفي مداهمة أخرى على نفس الشارع، واجه شيخ درزي مسنّ أعزل رجالًا مسلحين كانوا يدخلون منزل أخيه الأكبر سنًا، الذي كان أيضًا شيخًا، حيث ادعوا أن شخصًا ما قد أطلق النار من المنزل. وبعد تبادل الكلام، أطلقوا عليه النار ثلاث مرات في الشارع خارجًا. ثم دخل رجال مسلحون منزل أخيه، ووصفوا العائلة بالخنازير، ونهبوا المجوهرات ثم أخذوا الأخ بعيدًا. تم العثور على جثته لاحقًا مع جثة رئيس البلدية السابق وابنه. وفي اليوم نفسه، أُطلق النار على صبي مراهق في ظهره أثناء هروبه، وأفادت التقارير بسرقة الذهب والنقود التي كان يحملها. كما يجري التحقيق في مزيد من وفيات المدنيين.

9. واستهدفت عدة غارات إسرائيلية دمشق وريف دمشق بين 30 نيسان/أبريل و3 أيار/مايو، بما في ذلك غارة في 2 أيار/مايو [7] على موقع يبعد 400 متر فقط عن القصر الرئاسي. بعد هذه الغارة التي حظيتْ بتغطية إعلامية واسعة، توقفت العمليات النشطة في أشرفية صحنايا. وأفادت التقارير عن مقتل ما لا يقل عن 40 شخصًا بينهم مدنيون، وأفادت القوات الحكومية بوقوع 11 إصابة بين قواتها. أبلغ الطاقم الطبي عن وجود العديد من المصابين من المقاتلين والمدنيين. وتم تهجير جزء كبير من السكان الدروز مؤقتًا. وأفادت التقارير بأن أكثر من 100 مدنيّ ومقاتل من الدروز قد اعتقلوا وتم الإفراج عنهم في النهاية، بينما أطلق سراح آخر خمسة محتجزين في شباط/فبراير 2026. ولا يزال أحد المحتجزين مفقودًا.

10. وفي الوقت نفسه، سعت قافلة تضمّ رجالًا من السويداء للوصول إلى أشرفية صحنايا للمساعدة في الدفاع عن المنطقة ومساعدة الفارين في 30 نيسان/أبريل، لكنها تعرضت لكمين في منطقة براق. اندلعت اشتباكات عقب هذا الكمين، ما أدى إلى مقتل ما يصل إلى 48 شخصًا، يحتمل أنهم مقاتلون، رغم اختلاف المصادر حول الطبيعة العسكرية أو المدنية للمشاركين في القافلة. ثم انتشرت الاشتباكات جنوبًا إلى الصورة الكبيرة، وهي أول قرية كبيرة في محافظة السويداء، وأسفرت عن مقتل عشرات المقاتلين الدروز.

---

[5] يوميات الحرب الإسرائيلية: "خلال النهار، هاجم جيش الدفاع الإسرائيلي عناصر في ضواحي دمشق مسؤولين عن مهاجمة المدنيين الدروز. يراقب جيش الدفاع الإسرائيلي التطورات في سوريا، وتنتشر قواته استعدادًا للدفاع ولسيناريوهات مختلفة"، متوفر على الرابط https://www.idf.il/%D7%90%D7%AA%D7%A8%D7%99-%D7%99%D7%97%D7%99%D7%93%D7%95%D7%AA/%D7%99%D7%95%D7%9E%D7%9F-%D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94/%D7%99%D7%95%D7%9E%D7%9F-%D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94-%D7%AA%D7%9E%D7%95%D7%A0%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%A6%D7%91%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%A8%D7%9A%D7%94%D7%99%D7%9E%D7%99%D7%9D/%D7%99%D7%95%D7%9E%D7%9F%D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94-30-04-25%/. انظر أيضًا، https://www.gov.il/en/pages/spoke-tariff020525

[6] لا يُقصد باستخدام مصطلح "مقاتل أجنبي" الإشارة إلى أي تصنيف بموجب إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنصوص عليه في قراريه 2178 (2014) و2396 (2017) اللذين يشيران إلى تصنيف "المقاتل الإرهابي الأجنبي". في هذا التقرير، يستخدم هذا المصطلح فقط كمصطلح وصفي عندما يشير شهود ومعلومات أخرى إلى تورط أفراد مسلحين غير سوريين يعملون كجزء من قوات الأمن السورية أو كعناصر في تشكيلات مسلحة أخرى.

[7] https://x.com/UNEnvoySyria/status/1918582955934355613?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1918582955934355613%7Ctwgr%5E284caf1351b14b75df092c9ad66af91ad7b22414%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=https%3A%2F%2F

11. ودخلت القوات الحكومية، برفقة مقاتلي العشائر، إلى الصورة الكبيرة وأقاموا فيها حواجز. وتم إشعال النار في حوالي 15 منزلًا، وقُتل شخصان مسنّان، ويُزعم أنّ ذلك وقع على يد مقاتلي العشائر المجاورة بعد الكمين في منطقة براق. وأقام عدة رجال مسلحين في منزل امرأة درزية لمدة ثلاثة أيام، وكان زوجها محتجزًا في ذلك الوقت. وعاد أحد الرجال لاحقًا واغتصبها. كما تعرّضت هي وابنتها للعنف الجنسي والتهديدات، واحتاجت إلى علاج طبي في السويداء بسبب إصاباتها.

12. ويزعم أنّ نصف سكان الصورة الكبيرة فرّوا بعد أعمال العنف، حيث جرى نهب المجلس الدرزيّ وحرقه، ونهب الكنيسة المسيحية، وجرى حرق منزل وقبر القائد البارز في عهد الأسد، عصام زهر الدين، الواقع في القرية.

13. وتم التوصل إلى اتفاق في 1 أيار/مايو بين المجتمعات المحلية والحكومة للحدّ من القتال والتوتر في المنطقة، لكنه لم يُفضِ إلى استعادة الهدوء بالكامل.

باء. العنف الذي طال المدنيين في المقوس، في مدينة السويداء، منذ حزيران/يونيو

14. في الأسابيع التي تلت أحداث جرمانا وأشرفية صحنايا، أفاد السكان البدو في أحياء السويداء المختلطة عن تصاعد التوترات، مع شائعات عن التخطيط لهجمات على حي المقوس في الجزء الجنوبي من المدينة. استمرت عمليات الاختطاف بالمثل حتى حزيران/يونيو، وأنشأتْ قوات المجلس العسكري والمجموعات المحلية المسلحة الأخرى في السويداء حواجز في أجزاء مختلفة من المدينة، حيث أبلغ البدو عن حصار استمر سبعة أيام في أوائل حزيران/يونيو على المقوس، حيث تم منع دخول الطعام والبضائع إلى المنطقة، مع استمرار تصاعد التوترات. وسط هذه التوترات، اجتمع قادة المجتمعين البدوي والدرزي وحافظوا على قنوات التواصل في محاولات للحدّ من التصعيد المحلي.

15. وفي مساء 11 تموز/يوليو، تم إيقاف تاجر خضار على طريق السويداء–دمشق باتجاه السويداء عند حاجز خربة الشياب التي تديرها قوات الأمن الداخلي، على بعد حوالي تسعة كيلومترات شمال حدود درعا، وتم احتجازه لمدة ثلاث ساعات. بعد إكمال طريقه مسافة 3 إلى 4 كيلومترات، أوقفه أكثر من 15 مسلحًا قطعوا الطريق وسرقوه وضربوه، وهددوه بالقتل، وأهانوه بسبب ديانته الدرزية، واتهموه بالتورط في الميليشيا. وأفرج عنه في وقت مبكر من 12 تموز/يوليو، وعاد إلى نفس الحاجز، حيث يزعم أنه تعرف على بعض من هاجمه من بين العناصر العاملين على الحاجز.

16. وفي اليوم التالي، في 12 تموز/يوليو، أقدم رجال مسلحون دروز من منطقة عريقة على اختطاف ثمانية رجال بدو، بينهم شخص واحد على الأقل من المقوس. لم تنجح المحاولات المعتادة للتوسط في الإفراج عنهم، حيث لم يتمكن الوسطاء من التأثير على الخاطفين. في صباح اليوم التالي من 13 تموز/يوليو، عند حوالي الساعة 5:30 صباحًا، اختطف رجال بدو من المقوس بدورهم مجموعة من 15 رجلًا درزيًا مع مركباتهم. ومجددًا، سعى وسطاء محليون لإطلاق سراح الأسرى بشكل متبادل، لكن بدا أن الأطراف المسلحة لم تكن راغبة في السماح بجهود الوساطة التقليدية لحلّ القضية.

17. وبحلول حوالي الساعة 1:00 ظهرًا، كانت قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء قد حاصرت حي المقوس بينما استمرت المفاوضات لإطلاق سراح الأسرى. أفادت التقارير أن أحد أعضاء المجموعة المسلحة الدرزية قُتل في وقت سابق من اليوم على يد مقاتلين بدو. على الرغم من اختلاف الطرفين بشأن الشرارة الفعلية، إلا أنه بحلول الساعة 1:00 ظهرًا، استهدف القصف ونيران مضادات الطائرات من عيار 23 ملم مناطق المقوس والمصاد من موقعين مختلفين خاضعيْن لسيطرة المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. بحلول الساعة 3:00 بعد الظهر، أبلغت حسابات التواصل الاجتماعي المرتبطة بمجتمعات الدروز والبدو والعشائر عن مقتل وإصابة العشرات، بينهم نساء وأطفال. وأفادت مصادر متعددة أن قضية الاختطاف كانت على وشك الحلّ قبل بدء القصف.

18. وعلى الرغم من أن العديد ممّن قُتلوا وجُرحوا في 13 تموز/يوليو كانوا منخرطين مباشرة في الأعمال العدائية، فإنّ القصف أسفر أيضًا عن قتل النساء والأطفال وإصابتهم. في إحدى الحالات، أصاب القصف منزلًا للبدو وأصاب امرأةً، وصبيًا، ورجلًا. لم تتمكن سيارات الإسعاف من الوصول إلى الحيّ وتوفيت المرأة في اليوم التالي (بينما تم إجلاء الصبي والرجل بعد عدة أيام، بعد دخول قوات الحكومة). كما تعرضت عائلات أخرى لإصابات، ولم تتمكن سيارات الإسعاف من الوصول إليهم.

19. كما وقعت هجمات على أفراد في منازلهم. خرج شاب، يُحتمل أنه شارك في الاشتباكات، من منزله خلال فترة هدوء القتال، وأصيب برصاصة في ساقيه، ثم أحاطت به مجموعة من عشرات الرجال الدروز المسلحين الذين أهانوه واتهموه بإطلاق النار على

ثلاثة مقاتلين دروز. وداهموا منزله، وفجروا الباب بقنبلة يدوية، وأخذوا بقية أفراد العائلة، وهم مدنيون، بمن فيهم نساء وأطفال، إلى منزل شخص درزي في قرية أخرى. وما يزال مصير الرجل المصاب مجهولًا، رغم ورود اسمه في القوائم الأولية للمحتجزين المبلّغ عنهم، وقد تلقت عائلته رسائل تفيد بتعرضه لسوء المعاملة بعد اختطافه. وفي حالة أخرى، دخلت مجموعة من الرجال الدروز منزل عائلة بدوية وأطلقت النار فيه وقتلت رجلًا واحدًا، فيما بقي مصير أربعة أفراد آخرين من العائلة مجهولًا. وظهرت أسماؤهم لاحقًا في قوائم القتلى التي جمعها ممثلو الأحياء. وخلال هذه الهجمات، أفاد عدة شهود من البدو أن أعضاء المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء كانوا يرتدون زي قوات الأمن الداخلي الحكومية.

20. وروى المزيد من المدنيين البدو تعرضهم لإطلاق النار أثناء فرارهم من منازلهم بحثًا عن أماكن أكثر أمانًا في القرية، وذكرت امرأة كيف تعرض ابنها لإصابة برصاصة أثناء فراره إلى منطقة أكثر أمانًا في 13 تموز/يوليو.

21. وأفاد أحد سكان المقوس من الدروز أنّ جاره طرق باب منزله أثناء القتال في 13 تموز/يوليو. أثناء فتحه الباب، أُطلقت ثلاث طلقات نارية داخل المنزل، مما أدى إلى مقتل صبي وإصابة رجل. ولم تستطع سيارات الإسعاف الوصول إلى المصابين.

22. ومع تصاعد الأعمال العدائية، أطلقت سلسلة من الدعوات عبر الإنترنت في 13 تموز/يوليو للتعبئة (العشائرية) أي *"الفزعة"*، لدعم بدو المقوس. وكانت هناك دعوات مماثلة *للفزعة* أو التعبئة على منشورات الدروز على وسائل التواصل الاجتماعي.

23. ومن ثم انتشرت الاشتباكات بين المسلحين الدروز والبدو إلى مناطق أخرى، بما في ذلك قريتي عتيل والصورة الكبيرة وكذلك منطقة الحروبي في المدينة، حيث شارك مقاتلون عشائريون من درعا المجاورة ومن جنوب ريف دمشق في القتال، بينما خفّ القتال في المقوس مساء 13 تموز/يوليو. وفي الوقت نفسه، بدأ مقاتلو العشائر بالتقدم نحو السويداء من الشمال، ودخلوا قرية الصورة الكبيرة.

24. وبدأت بعض وحدات قوات الأمن الداخلي بالتعبئة ودخول القرى المختلطة في الجزء الغربي من المحافظة (انظر القسم التالي)، عبر المزرعة والثعلة وكناكر، بينما كان يجري تجهيز قوة مختلطة أكبر من الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي لدخول محافظة السويداء. تم الإبلاغ عن اشتباكات بين قوات وزارة الداخلية ومقاتلي العشائر في حالة واحدة على الأقل، على ما يزعم بعد أن اقتحم مقاتلو العشائر حاجزًا حكوميًّا. ويقال إن بعض السكان الدروز المحليين والجماعات المسلحة قاتلوا ضدّ القوات المتقدمة.

25. وفي وقت مبكر من صباح 14 تموز/يوليو، حوالي الساعة 02:00 صباحًا، تم أخيرا إطلاق سراح الأسرى البدو والدروز الذين اختطفوا في 12 و13 تموز/يوليو بوساطة بين قادة سياسيين ودينيين محليين. وانسحب بعض مقاتلي العشائر من القرى التي استعادتها قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، كما هي حال قوات رجال الكرامة في تعارة والدور. ولكنْ، استمرت الاشتباكات في مواقع أخرى، في الجزء الشمالي من المحافظة، بين قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء والمدنيين الذين حملوا السلاح، إما ضدّ قوات حكومية، أو مقاتلين عشائريين من خارج المحافظة، أو مجموعات بدوية محلية.

26. وتوقفت المعارك في حي المقوس في 13 تموز/يوليو حوالي الساعة 8:00 مساء، واستأنفت في مساء 14 تموز/يوليو، مصحوبة بمداهمات منازل وعمليات نهب على يد قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. كما جرى استهداف سكان المقوس الدروز في منازلهم وأعمالهم في 15 تموز/يوليو، حيث وصف رجل كيف طلب منه جاره البدوي زيارة الأضرار التي لحقت بمنزله، لكنه سجنه لاحقًا في مكان آخر. ورأى مجموعة من الرجال المسلحين يتقدمون نحو منزله. ولاحقًا، أفرج عنه وتم إيقافه عند حاجز لقوات الأمن الداخلي حيث تعرض للضرب قبل أن يهرب إلى منزل أحد أقاربه. في وقت لاحق من تلك الليلة، أخبره أقاربه أنهم وجدوا في منزله جثث زوجته، وابنه وابنته البالغيْن، مصابين برصاصات في الرأس، وذلك بعد أن شاهد سابقًا رجالًا مسلحين يقتربون من المنزل.

27. وبعدما سمع البدو أن القوات الحكومية فتحت ممرات للإخلاء، تمكن بعضهم، بمن فيهم من شارك في الأعمال العدائية، من الفرار في 15 تموز/يوليو، فيما تعرضت المركبات المدنية لإطلاق النار. أطلق مقاتلون دروز مسلحون النار على مركبتين، وانقلبت إحداهما التي كانت تقلّ ثلاثة رجال مدنيين. وقُتل أحد الركاب على الفور، بينما نجا رجل ثانٍ من الانقلاب، لكن تمّ قتله بإطلاق نار متكرر. واعتقدت المجموعة المسلحة أن الرجل الثالث قد فارق الحياة وتركته، لكنه نجا وتمكن من الفرار. دخلت القوات الحكومية المقوس لاحقًا في 15 تموز/يوليو، وبعدها تمكن السكان البدو المتبقين من الفرار. وما يزالون في حالة نزوح حتى وقت إعداد هذا التقرير.

جيم. العنف الذي طال المدنيين في القرى الغربية والشمالية لمحافظة السويداء في 13–15 تموز/يوليو

28. تعرض المدنيون المقيمون في قرى محافظة السويداء لموجات من الأحداث العنيفة بين 12 و20 تموز/يوليو. وقعت أعمال العنف الأولية بين 12–13 تموز/يوليو، وشملت اشتباكات وهجمات بين مقاتلي العشائر من المحافظات المجاورة والمقاتلين البدو من السويداء من جهة، وقوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء والمدنيين الدروز المحليين الذين حملوا السلاح من جهة أخرى.

29. وبدأ العنف من 14 إلى 16 تموز/يوليو (ويشار إليه بالموجة الأولى من العنف في نصّ هذا التقرير)، بينما تقدمت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر عبر هذه المناطق نحو مدينة السويداء. وانتهى العنف عندما انسحبوا إلى حد كبير من القرى المتضررة بحلول 17 تموز/يوليو.[8] خلال هذه المرحلة، أبلغ من قابلتهم اللجنة عن قصف كثيف واستخدام دبابات، وناقلات جنود مدرعة، ومدافع مركبة على الآليات، مع حمل بعض القوات سيوفًا، وبعضها يحمل شارات كُتبتْ عليها عبارة الشهادة. وقعت الموجة التالية من العنف في هذه المناطق بين 17 و19 تموز/يوليو (المشار إليها بالموجة الثالثة في نصّ التقرير)، حيث دخل مقاتلو العشائر المناطق استجابة لدعوات زعماء العشائر للفزعة (انظر التقرير أعلاه، القسم الثالث). خلال هذه المرحلة، خلع بعض عناصر قوات وزارة الداخلية ووزارة الدفاع زيهم الرسمي ودخلوا السويداء كجزء من فزعة العشائر.

30. ومن ثم بلغت أعمال العنف ذروتها في الحرق المتعمد على يد مقاتلي العشائر لكلّ المنازل والمباني تقريبًا – التي لم تكن قد حُرقتْ بعد – في 33 قرية غربية وشمالية مختلطة أو ذات أغلبية درزية بدءًا من 18 تموز/يوليو، وانتهى ذلك فقط بعد فرض وقف إطلاق النار في 19 تموز/يوليو (انظر التقرير أعلاه، القسم الثالث، والخريطة في الملحق الأول).[9] واستمر الحرق المتقطع للمباني في القرى التي تسيطر عليها الحكومة حتى بعد ذلك.[10]

31. وشملت المواقع المتضررة أيضًا ما يصل إلى 82 موقعًا دينيًا درزيًا وستّ كنائس مسيحية، وتحققتْ اللجنة من 15 موقعًا درزيًا و4 كنائس مسيحية (انظر الملحق الثاني، القسم ياء أدناه) حول المواقع والأعيان الدينية أدناه).

العنف في القرى الغربية

32. وبدأت أعمال العنف في المنطقة في 13 تموز/يوليو، عندما اندلعت معارك بين مقاتلي البدو والعشائر من جهة، وقوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء من جهة أخرى في الطيرة. استولى مقاتلو البدو والعشائر في البداية على الطيرة بعد اشتباك مع مسلحين محليين وإشعال النار في عدد من المنازل. بعد التوصل إلى اتفاق أدى إلى إطلاق سراح المختطفين، أفادت جماعة رجال الكرامة المسلحة الدرزية بأنها استعادت السيطرة على قرية الطيرة في صباح يوم 14 تموز/يوليو.

33. وهاجم رجال مسلحون يرتدون زيًا متنوعًا ومتشابهًا قرية كناكر جنوبًا، حيث دافع رجال محليون عن القرية ضد ما ظنوا في البداية أنه جولة أخرى من الهجمات من عصابات إجرامية.

34. وبعد ساعات، أعلنت القوات الحكومية عن عملية لاستعادة الأمن (انظر التقرير أعلاه، القسم الثالث). في صباح 14 تموز/يوليو، دخلت تشكيلات مختلطة من قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري برفقة مقاتلي العشائر، محافظة السويداء من منطقة بصر الحرير في محافظة درعا غربًا، وعبروا تعارة، والدور، ونجران، والدويرة ووصلوا إلى المزرعة في وقت لاحق من بعد الظهر، حيث تم الإبلاغ عن غارات جوية إسرائيلية، مما أدى في النهاية إلى السيطرة على المزرعة في المساء. تقدمت مجموعة مماثلة من منطقة أم ولد، حيث تحرك بعضهم إلى الشمال الغربي نحو الثعلة، بينما توجه مقاتلون آخرون غربًا نحو كناكر، وسيطروا على القريتين مساء بعد أن تسببت اشتباكات عنيفة في وقوع خسائر بين قوات الحكومة ومسلحين دروز. في الليلة نفسها، دخل مسلحون يتكلمون بلكنة سورية ويرتدون مزيجًا من الملابس المموّهة والمدنية قرية ولغا، ونفذوا مداهمات على المنازل وأشعلوا النار في بعضها.

[8] أفاد الشهود والناجون باختلاف المعاملة خلال هذه الفترة، حيث كان بعض عناصر القوات والمقاتلين أكثر عنفًا بشكل ملحوظ من غيرهم. وبينما سهّل بعض عناصر القوات إجلاء المدنيين المصابين، أو حثوهم على الفرار، مشيرين إلى أنهم لا يستطيعون ضمان أمانهم، مارستْ مجموعات مختلطة أخرى عنفًا مروعًا ضد المدنيين، ونهبت المنازل والممتلكات الأخرى وأحرقتها.

[9] بالإضافة إلى جمع المواد مفتوحة المصدر والتحقق منها، أجرت اللجنة زيارات ميدانية في عشرات القرى الشمالية والغربية في ريف السويداء بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2025. وأكدت هذه الزيارات التدمير الواسع للممتلكات المدنية بسبب الحرائق. لتأكيد هذه الاستنتاجات، استخدمت اللجنة بيانات من نظام معلومات الحرائق لإدارة الموارد التابع للناسا (FIRMS)، وهو جزء من نظام بيانات ومعلومات علوم الأرض (ESDIS) الذي أكّد التوقيت والتوزيع الجغرافي المبلّغ عنه للحرائق في عدة مواقع:
https://firms.modaps.eosdis.nasa.gov/map/#m:advanced;d:2025-07-13..2025-07-21;v:max;@36.45,33.05,9.82z

[10] تحليل مركز الأمم المتحدة المعنيّ بالسواتل UNOSAT، تحتفظ اللجنة بالملفّ، 26 كانون الأول/ديسمبر 2025.

35. وفي حين أنّ القوات دخلت دون معارضة في بعض المناطق، فإنها واجهت مقاومة مسلحة من المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء أو رجال محليين في عدة قرى. وتم الإبلاغ عن قصف كثيف وإطلاق للنيران.

36. ووسط هذه التطورات، سعى وفد من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع بقيادة قائد قوات الأمن الداخلي إلى عقد اجتماع في قرية المزرعة في 14 تموز/يوليو بين كبار قادة القوات الحكومية وقادة دروز مختلفين بهدف تمهيد الطريق لدخول القوات الحكومية بأقل قدر من العنف. ولم يحضر الاجتماع أي من قادة الدروز المدعوين، باستثناء صاحب المضافة، رغم إجراء مكالمات هاتفية في هذا الصدد.

37. ولم يكن الاجتماع ناجحًا على النحو المذكور أعلاه، وتصاعدت الاشتباكات مع وقوع خسائر كبيرة في صفوف الحكومة وقوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء (انظر التقرير، القسم الثالث أعلاه).

38. وشهدت ليلة 14-15 تموز/يوليو اشتباكات إضافية في الثعلة وكناكر، حيث قاوم مسلحون دروز محليون تقدم القوات، بينما فر العديد من النساء والأطفال من المنطقة إلى مدينة السويداء.

39. وفي كثير من الحالات، بقي كبار السن أو ذوو الإعاقة أو المرضى في منازلهم في القرى الغربية، إلى جانب كثيرين كانوا يعتقدون أنهم لا يخشون قوات الأمن الحكومية. وبعد انهيار الدفاعات، دخلت قوات الحكومة أولًا، تلاها مسلحون من العشائر ومسلحون محليون شاركوا في النهب، وفي بعض الحالات بالقتل وحرق المنازل. وصف شهود عيان مداهمات المنازل التي تضمنت تهديدات وإهانات ونهبًا نفذتها مجموعات من المسلحين، مع اختلافٍ في أسلوب المعاملة. وذكر بعض السكان الفارين بأنه أثناء مغادرتهم المنطقة، طلبت منهم قوات الأمن الداخلي مواصلة التحرك خارج المدينة، في حين تعرضوا للإهانة والتهديد من قبل مقاتلي العشائر.

40. ومن المرجّح أنّ القوات التي تقدمت من أم ولد كانت هي التي هاجمت الثعلة شمالًا وكناكر شرقًا، قبل أن تصل إلى المحيط الغربي لمدينة السويداء. تكونت هذه القوات من مجموعات مختلطة من الرجال المسلحين، يرتدون الزيّ الأسود لقوات الأمن الداخلي، وزيّ التمويه باللون البيج، وزيّ التمويه باللون الأخضر، وملابس مدنية، مع مركبات مدرعة. وأفاد السكان بأن مسيّرات كانت تحلق فوقهم وتلقي المتفجرات، بالإضافة إلى نيران الهاون والمدفعية.

41. وفي حادثة واحدة سجلها الجناة في مقطع فيديو، دخل مسلحون يرتدون زيًا باللون البيج وملابس مدنية، بمن فيهم جنود أجانب، مضافة شيخ درزي مسنّ في قرية الثعلة صباح 15 تموز/يوليو، وضربوه بالبنادق، وأهانوه، وسجلوا ونشروا حلاقة شاربه. وأطلقوا النار حوله وأغمي عليه.

42. ومرت القوات التي انتشرت من بصر الحرير، والتي تضم مقاتلين مختلطين من قوات الأمن الداخلي، والجيش العربي السوري، والعشائر، عبر قرى تعارة، وقراصة، والدور، ونجران، وسميع، والمزرعة، ومجدل، وولغا، وريمة حازم في طريقها إلى السويداء.

43. وفي الدور والطيرة، دخلت قوات الأمن الداخلي، والجيش العربي السوري، ومقاتلو العشائر في 14 تموز/يوليو. وصف السكان مجموعات من الرجال المسلحين يرتدون ملابس مختلطة، وموهة، وملابس سوداء تشبه زيّ قوات الأمن الداخلي، وملابس مدنية، يذهبون من باب إلى باب ويفتشون المنازل ويهددون السكان ويعتقلون بعضهم. ودفع القصف والضربات الجوية على القرية، التي أدتْ إلى قتل مدنيين وإصابتهم، العديد من السكان إلى الفرار رغم أن بعضهم، وخاصة كبار السن وذوي الإعاقة، بقوا هناك. وفي الدور، قامت مجموعة من الرجال المسلحين المرتبطين بالقوات الحكومية بتصوير أنفسهم وهم يحلقون شوارب ثلاثة رجال دروز وسط إهانات وتهديدات. كما أفاد أحد السكان أن قوات الأمن الداخلي ساعدت في إخلائهم خارج المحافظة في وقت لاحق من ذلك اليوم، إذ قالت لهم: "من الأفضل أن تغادروا الآن. بعض الفصائل غير منضبطة."

44. وفي المزرعة، كانت القوات الحكومية حاضرة في 14 تموز/يوليو بموافقة بعض الفصائل الدرزية المحلية لعقد اجتماعٍ مع قادة المجتمع الدرزي. بحلول ذلك المساء، تدهورت الأوضاع وبدأت مداهمات عنيفة على المنازل. في إحدى الحالات، داهمت مجموعة من الرجال المسلحين منزلًا، مدعين البحث عن أسلحة، وأطلقوا النار بأسلحتهم بشكل عشوائي. وأصيب رجل مسنّ برصاصة في بطنه، ثم تم نقله وعائلته بواسطة قوات الأمن الداخلي بالسيارة إلى نقطة طبية، حيث نقلوا إلى المستشفى. توفي الرجل في اليوم التالي متأثرًا بجراحه. وفي حالات أخرى، تمت مداهمة المنازل وتفتيشها، لكنّ السكان لم يبلّغوا عن انتهاكات محددة.

45. وفي البلدة التالية على هذا المحور، في ولغا، وصف السكان النازحون مشاهد مماثلة مثل القصف المدفعي والانفجارات، ودخول مجموعات متعاقبة من الرجال المسلحين إلى المنازل منذ 14 تموز/يوليو، واستجوابهم وتهديدهم ونهبهم. وكان الرجال المسلحون عادة يأخذون هواتف السكان المحمولة، ويطلبون كلمات السرّ لتفتيشها، ولا يعيدونها ببساطة، بينما يسألون عما إذا كان هناك شباب أو

أسلحة أو أشياء ثمينة. كانت مجموعات الرجال المسلحين مختلطةً، حيث ارتدى بعضهم زي الأمن الداخلي أو الجيش العربي السوري، بينما كان آخرون يرتدون ملابس مدنية أو ملابس مختلطة مدنية وعسكرية. وكما هو الحال في مواقع أخرى على هذا المحور، لم تكن أساليب المعاملة موحّدة.

46. وفي إحدى الحالات في ولغا، روى أحد الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة رؤية عدة منازل وأماكن عمل تحترق، ودخول مجموعات مختلفة من قوات الأمن الداخلي والجماعات المسلحة المختلطة إلى منزله حيث كان مختبئًا مع عائلته، بمن فيهم أطفال. فتّشتْ المجموعة الأولى من المسلحين هواتفهم المحمولة وتعرضوا للتهديد بالقتل، والإهانة، والضرب. في اليوم التالي، احتجزته مجموعة أخرى هو وأربعة من أفراد عائلته الموسّعة. وتعرضوا للضرب المستمرّ أثناء نقلهم إلى المزرعة ثم إلى مدينة درعا حيث احتجزوا في مرفق تابع لقوات الأمن الداخلي. وتم إطلاق سراحه بعد حوالي 70 يومًا بينما بقي الآخرون في الاحتجاز حتى أوائل عام 2026.

47. ووصف شخص آخر ممّن قابلتهم اللجنة كيف تم إطلاق النار عليه هو وشقيقه أثناء نظرهما من نافذة منزلهما في ولغا مساء 14 تموز/يوليو. وعندما حاولا الوصول إلى المستشفى في السويداء، أوقِفا عند حاجز تابع لقوات الأمن الداخلي، وقيل لهما إن الطريق مغلق بسبب مجموعة أخرى. بحلول ذلك الوقت، كان أخوه قد نزف حتى الموت. ثم لجأ إلى منزل ابن عمه، حيث كانت مجموعات من الرجال المسلحين تأتي لاستجوابهم كل بضع ساعات. تم احتجاز أحد أبناء إخوته ووجد ميتًا في الخارج. في اليوم التالي، تم احتجاز الرجال الثلاثة المتبقين ونقلهم إلى المزرعة ثم إلى درعا حيث تلقى العلاج الطبي قبل أن يُحتجز في عدة أماكن ويتم الإفراج عنه في منتصف أيلول/سبتمبر. وذكر بعض الأشخاص ممّن قابلتهم اللجنة الفرق بين "قوات الأمن العام (قوات الأمن الداخلي) المزيفة" و"قوات الأمن العام (قوات الأمن الداخلي) الحقيقية" مع اختلافات واضحة في المعاملة بين المجموعتين. وليس من الواضح ما إذا كان هذا التمييز يعود إلى أشخاص ينتحلون صفة قوات الأمن الداخلي أو أشخاص عناصر غير منضبطين ضمن قوات الأمن الداخلي.

العنف في القرى الشمالية

48. بعد العنف في حيّ المقوس، كانت الصورة الكبيرة من أولى المناطق المتأثرة بالعنف، بحيث هاجمها مقاتلون عشائريون في 13 تموز/يوليو، واشتبكوا مع قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، مما دفعهم جنوبًا إلى حزم وخلخلة. وفي الصورة الكبيرة، أُحرق المزيد من المنازل والقرى، وفرّ القليل من السكان الذين بقوا بعد هجمات نيسان/أبريل وأيار/مايو (انظر التقرير القسم الثالث أعلاه) باتجاه الجنوب. وكما في أماكن أخرى، بقي بعض كبار السن والمدنيين ذوي الإعاقة.

49. وبعد الإعلان عن عملية الحكومة في 14 تموز/يوليو، بدأت قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري بدخول ريف السويداء الشمالي أيضًا، مستخدمة طريق دمشق–السويداء السريع، وانسحبت القوات الدرزية باتجاه الجنوب. ويقال إنه بعد اتفاق محلي، دخلت القوات الحكومية مع مقاتلي العشائر إلى القرى الشمالية من الصورة الكبيرة إلى الصورة الصغيرة على الأقل دون مقاومة حتى 15 تموز/يوليو، مما قد يفسر سبب انخفاض تقارير العنف التي طالتْ المدنيين مقارنة بالقرى الغربية خلال تلك الفترة. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن حالات اختطاف من قبل جهات مجهولة، بما في ذلك اختطاف رجل درزي وزوجته وابنتهما الشابّة من قبل رجال مسلحين من البدو في الصورة الصغيرة، وأطلق سراحهم لاحقًا بعد التفاوض، وهم يعانون من صدمة عميقة من جرّاء محنتهم.

دال. العنف الذي طال المدنيين في الفترة من 15 إلى 16 تموز/يوليو عقب دخول قوات الحكومة ومقاتلي العشائر إلى مدينة السويداء

50. دخلت قوات الأمن الداخلي، والجيش العربي السوري، ومقاتلو العشائر مدينة السويداء صباح 15 تموز/يوليو. وظلّ العديد من السكان في منازلهم رغم أصوات القصف وإطلاق النار، معتقدين أنهم لن يتعرضوا لأذى. وبعد سماع تقارير عن عمليات القتل، بدأ المدنيون بالفرار أو البحث عن مأوى، أو ظلوا مختبئين، غير قادرين على التنقل بحرية، وبدون وصول إلى الكهرباء والماء والطعام بسبب الأعمال العدائية. وأدى تعطيل شبكات الهواتف المحمولة والإنترنت والمكالمات إلى منع الناس من تلقي معلومات عن أحبائهم والوصول إلى المستشفيات.

51. وفي 17 تموز/يوليو، بعد انسحاب القوات الحكومية، وجد السكان العديد من الجثث مبعثرة في الشوارع والمنازل.

52. ودخلت قوات الحكومة مع مقاتلي العشائر إلى المدينة من الشرق عبر طرق ولغا، والثعلة، وكناكر، والتي كانت تلتقي في وسط المدينة، ودخلوا أيضًا من الجنوب (انظر التقرير القسم الثالث أعلاه، والخريطة في الملحق الأول). كانت القوات مجهزة بدبابات،

وناقلات جنود مدرعة، وشاحنات صغيرة مزودة بأسلحة مثبتة، وأسلحة أخرى، بما في ذلك الطائرات بدون طيار. وعثرت اللجنة على بقايا قذائف هاون ورصاص بعيارات مختلفة، وقنابل صاروخية في عدة مواقع داخل المدينة.

53. وحققت اللجنة في 28 حادثة عنف وقعت في 15 و16 تموز/يوليو في مدينة السويداء، حيث قتل 97 مدنيًا، بينهم ثماني نساء وستة أطفال.

54. وعند دخول مقاتلي الحكومة والعشائر إلى المدينة في 15 تموز/يوليو وفي اليوم التالي، وقعت اشتباكات مع قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء والمدنيين الذين حملوا السلاح وشاركوا في الأعمال العدائية. في الحالات التي وثقتها اللجنة، كان الضحايا من المدنيين الذين لم يشاركوا في الأعمال العدائية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

55. وفي الغالبية العظمى من الحوادث ضدّ المدنيين التي حققتْ فيها اللجنة في مدينة السويداء، شكل الجناة المزعومون جزءًا من قوات مختلطة تضم قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري، وغالبًا ما كانوا يعملون في مجموعات إلى جانب مقاتلين عشائريين أو بدويين، سواء سوريين أو أجانب. وكان بعضهم يرتدي مزيجًا من زي قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري، مع شارات أو بدونها، بينما كان آخرون يرتدون الزيّ المموّه أو الزيّ العسكريّ بالإضافة إلى الملابس المدنية، وأحيانا جلّابية أو رداءً تقليديًا. وكان العديد منهم يرتدون أقنعة، مما زاد من صعوبة التعرف على هويتهم. كما حمل بعضهم السيوف، أو ارتدوا شارات تحمل عبارة الشهادة، أو وضعوا عصائب رأس حمراء.

56. وإنّ جميع المجتمعات والمدنيين المتضررين من العنف في الحوادث الموصوفة في هذا القسم كانوا من الدروز، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وكان الرجال الدروز في سن الخدمة العسكرية عرضةً بشكل خاص للقتل، مما يشير إلى استهداف الرجال حسب نوعهم الاجتماعي وبناءً على انتمائهم الديني أو السياسي المفترض. ومع ذلك، قُتل الأطفال والنساء وكبار السن في العديد من الحالات. وعلى الحواجز أو أثناء مداهمات المباني والمنازل السكنية، كان المقاتلون عادة يبحثون عن الأسلحة والممتلكات الثمينة والرجال، ويفصلون الرجال عن النساء والأطفال، ويسألون المدنيين عن طائفتهم. غالبًا ما كان أفراد الطوائف أخرى يُستثنون من العنف الجسدي، أو يواجهون انتهاكات أقل خطورة.

العنف ضد المدنيين على الحواجز

57. وقعت عدة حوادث قُتل فيها مدنيون على حواجز *مؤقتة أنشأتها قوات الحكومة ومقاتلو العشائر المرتبطين بها.*

58. وفي 15 تموز/يوليو حوالي الساعة 09:00 صباحًا، أوقف عناصر الأمن الداخلي والجيش العربي السوري مركبة "ميني فان" كانت تقل ثلاثة رجال دروز، من بينهم رجل مسن، بالقرب من دوار العمران، بجوار قافلة عسكرية كبيرة تضم رجالًا من الناجين الذين تم التعرف عليهم بأنهم من البدو. بعد إطلاق النار في الهواء، قام مقاتلان، أحدهما يرتدي زي قوات الأمن الداخلي، والآخر يرتدي الزيّ المموّه للجيش العربي السوري، بإنزال الركّاب بالقوّة، ومصادرة هواتفهم المحمولة وهوياتهم وأموالهم. وتعرّض الرجل المسنّ لإطلاق نار عدّة مرات وقُتل. وهدّد عناصر الأمن الداخلي أيضًا بقتل الرجليْن الأصغر سنًا، وأخذوهما إلى القائد بجانب الطريق حيث أجبرا على الاستلقاء على الأرض. وأثناء وجودهما هناك، شاهدا رجلًا مدنيًا آخر يُجبر على النباح كالكلب، وأقدم رجل يتكلم بلكنة بدوية على قصّ شاربه. ثم تم إطلاق سراح الرجليْن. بعد ذلك بوقت قصير، اتصل أحد أقارب الرجل المسنّ الذي قُتل بهاتفه المحمول. وأجاب شخص مجهول قائلًا: "*قتلناه، لكننا عفونا عن الآخرين*".

59. وبالمثل، أوقف عناصر قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري رجلًا مدنيًا آخر في سيارة بالقرب من الشارع الرئيسي في مدينة السويداء صباح 15 تموز/يوليو أثناء تواجد مجموعة كبيرة من قوات الأمن الحكومية. ثم سرقوه وأوقعوه على الأرض بينما ضربته مجموعة من الرجال المسلحين، وركلوه بأيديهم وبنادقهم لمدة تتراوح بين 15 إلى 20 دقيقة. ثم نُقل خارج السويداء في مركبة تابعة لقوات الأمن الداخلي وأفرج عنه في فترة بعد الظهر بعد قرار اتخذه رجل يُشار إليه بـ"الشيخ".

60. وفي اليوم نفسه بعد الظهر، تم إيقاف عائلة مكونة من ثمانية أشخاص حاولت الفرار من المدينة في سيارتين، من بينهم زوج وزوجة كبار السنّ، وخمسة شباب، وصبي يبلغ من العمر 16 عامًا، من قبل قوات الأمن الداخلي بالقرب من مستشفى الطبّ الحديث في شرق مدينة السويداء. سأل أحد عناصر الأمن الداخلي الذي يتكلم بلكنة درعا الأب إذا كانوا يسافرون معًا، قبل أن يتجه إلى السيارة الثانية التي كانت تضمّ ستة من أفراد العائلة الذكور الأصغر سنًا. أحدهم، وهو طالب، رحّب بعنصر الأمن الداخلي، الذي تراجع فجأة وفتح النار على السيارة، مما أدى إلى مقتل الرجال الخمسة والصبي. ثم قام عناصر الأمن الداخلي باستخراج الجثث

بعنف من السيارة وتفتيشها، وسرقوا المحافظ والأموال والهواتف المحمولة وخاتم خطوبة. وهرب أهلهم بعد رؤية أولادهم يتعرضون لإطلاق النار.

61. وفي حالة تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع، اختفى عامل الإغاثة "حمزة العمارين" الذي كان يعمل لصالح الدفاع المدني السوري التابع للحكومة أثناء قيامه بعملية إجلاء إنسانية في السويداء في 16 تموز/يوليو بالقرب من دوار العمران. وبحسب الدفاع المدني السوري، كان يقود سيارة فان تحمل شعار المنظمة، ولكن انقطع الاتصال به دون تمكنه من الوصول إلى موقع الإخلاء. وأُفيد أنّ زميلًا له اتصل بهاتفه في اليوم التالي، وأجابه شخص مجهول قال له إنّ السيد العمارين في حالة جيدة.[11] لم تتمكن اللجنة من تأكيد أي معلومات مستقلة عن مصيره ومكان وجوده، رغم وجود تقارير غير مؤكدة تفيد بأنه محتجز لدى المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء.

مداهمات المنازل في وسط مدينة السويداء

62. تجمعت القوات الحكومية التي دخلت من طريقي ولغا والثعلة في وسط المدينة، حيث نفذت سلسلة من المداهمات على المنازل.

63. وفي صباح 15 تموز/يوليو، وصلت مجموعة من حوالي 12 رجلًا يرتدون زي قوات الأمن الداخلي والزيّ المموّه إلى منزل عائلة في وسط مدينة السويداء، بعضهم كانوا يتكلمون بلكنة إدلب واللكنة البدوية، ويضعون على زيّهم رقعة سوداء تحمل عبارة الشهادة. وتواجد في المنزل حوالي 23 شخصًا، من بينهم رجال ونساء وأطفال وكبار السن.[12] ورغم طمأنة العائلة بأنهم سيكونون بأمان، أجبروا الرجال على مغادرة المنزل والاصطفاف بجانب الحائط، وأهانوهم على أساس طائفي، وتعرضوا للضرب والتهديد بالقتل وأطلقوا النار على أحدهم في ساقه. وشرعوا في سرقة المال والذهب ومفاتيح السيارات. وأطلقوا النار على الرجال غير المسلحين، مما أدى إلى إصابة أربعة آخرين منهم، اثنان منهم بجروح خطيرة. وأمروا الذين يستطيعون السير بالدخول إلى المنزل وطلبوا منهم عدم الخروج. وبحلول الوقت الذي غادرت فيه مجموعة المقاتلين المنطقة بعد ساعة، كان الرجلان المصابان بجروح خطيرة قد توفيا. وتم نقل جثثهما إلى داخل المنزل، حيث بقيا لمدة 34 ساعة حتى دفنتهم العائلة تحت المنزل. وفي هذه الأثناء، تعرض المنزل لمداهمة وتهديد من عدة مجموعات أخرى من الرجال المسلحين، لكن لم يتعرض أي فرد آخر من العائلة لأذى جسدي.

64. وبعد ساعتين، في الساعة 11:00 صباحًا، دخلت مجموعة مختلطة مكونة من خمسة عناصر على الأقل من قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري إلى الطابق الأرضي من منزل في وسط المدينة حيث كانت عائلة تلتجأ هناك مع عدة نازحين من المزرعة. تجمع النساء والأطفال في القبو، بينما كان الرجال في غرفة المضافة في الطابق الأرضي. وروى الناجون دعوتهم للرجال المسلحين بالدخول وتقديم القهوة لهم. سأل الرجال المسلحون إذا كانوا من الدروز. وعندما أجابوا بنعم، وصفهم عناصر قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري بأنهم "*مرتدون*" و"*خنازير*" ثم أطلقوا النار على صور قادة المجتمع الدروز المعلقة على الجدران، قبل أن يطلق اثنان منهم النار على الرجال المدنيين، مما أسفر عن مقتل اثني عشر وإصابة ما لا يقل عن عشرة. روى الناجون أن قائد المجموعة كان يرتدي قناعًا ويتحدث بلكنة إدلب، بينما تكلم آخرون منهم بلهجات أجنبية.

65. وفي الوقت نفسه تقريبًا، على بعد 500 متر جنوبًا، فتّش عنصران من قوات الأمن الداخلي منزلًا بحثًا عن أسلحة في مبنى سكني، حيث كانت عائلة ممتدة قد اختبأت فيه. وغادرا دون أيّ حادث، ولكن بعد عشر دقائق تبعتهم مجموعة أخرى من الرجال المسلحين. وتم إطلاق النار على رجل مدني خرج من المبنى للتحدث إليهم، ويُقال إنه قُتل بعد أن رفض الركوع. وتعرّض ستة من أقارب الرجل، بينهم أربعة رجال وامرأتان خرجوا أيضًا من المبنى لرؤية ما يحدث، لإطلاق النار من مسافة قريبة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة رجال وامرأة، وإصابة امرأة ورجليْن.

66. وفي 15 تموز/يوليو أيضًا، تعرّض مبنى سكني قريب التجأ إليه العشرات من المدنيين لمداهمات متعددة على يد عناصر مختلفين من القوات الحكومية الذين سرقوا السكان من الممتلكات الثمينة، بما فيهم مجموعة مسلحة مكونة من أجانب من أصل آسيوي يتحدثون العربية بلكنة مكسّرة. عندما قيل لهم إنهم لم يتبقَ لديهم أي ممتلكات ثمينة خلال مداهمة لاحقة، هدد أحد الرجال الأجانب بقتل صبي، ووجه مسدسًا إلى رأسه وصرخ بأنه "سيذبحه" ما لم يحصل على المزيد من الذهب. وغادروا بعد أن وجد السكان بعض المجوهرات الإضافية وأعطوهم إياها.

[11] بيان حول اختطاف رئيس مركز الاستجابة الطارئة في الخوذ البيضاء في السويداء خلال توجهه لإجلاء فريق من الأمم المتحدة | الخوذ البيضاء

[12] الشهادة في الإسلام ('لا إله إلا الله، ومحمد رسول الله'). غالباً ما ترتبط الرقع السوداء التي كُتبتْ عليها الشهادة باللون الأبيض بمقاتلي داعش.

67. وفي المنطقة نفسها في اليوم التالي، في 16 تموز/يوليو، قام عناصر من الأمن الداخلي ورجال مسلحون يرتدون الزيّ المموّه ولكن بدون شارات، بتصوير أنفسهم وهم يأمرون ثلاثة شباب نازحين من قرية المزرعة برمي أنفسهم من شرفة الطابق الثالث. ووجّه ثلاثة مقاتلون يرتدون زيًا عسكريًا لكن بدون شارات ظاهرة بنادقهم نحو الشباب الثلاثة، وأمروهم بالخروج إلى شرفة تقع في الطابق الثالث من مبنى سكني. وصرخ المقاتلون على الضحايا: "هيا! ارموا أنفسكم بسرعة!". ثم قام اثنان منهم بإطلاق النار على الرجال بينما تسلقوا واحدًا تلو الآخر فوق الدرابزين وسقطوا، وصرخ المسلحون "الله أكبر" بعد قتلهم. كما قُتل أحد أقارب الرجال الأكبر سنًا في الشقة. وتم التعرف على المسلّح في الفيديو الذي يبدو أنه يوجّه الآخرين، ويُزعم أنه عنصر في قوات الأمن الداخلي[13].

68. وفي منطقة دوار تشرين، بعد الساعة 06:30 صباحًا بقليل من اليوم نفسه، اقتحم حوالي اثني عشر رجلًا مسلحًا يرتدون زيًا مموّهًا بدون شارات، تحت قيادة أحد عناصر قوات الأمن الداخلي، باب فيلا عائلية ودخلوا إليها. وجمعوا النساء في المنزل في غرفة واحدة وأجبروا الرجال المدنيين الثمانية، بمن فيهم سبعة أفراد من عائلة أحد الشخصيات البارزة من السويداء، تحت تهديد السلاح، بالخروج إلى الشارع إلى دوار تشرين القريب. هناك تم اصطفافهم وإعدامهم عن قرب باستخدام بنادق الكلاشنيكوف. وصوّر الجناة أنفسهم وهم يقتادون الرجال على الطريق ويقتلونهم. ودخلت عدة مجموعات من الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي الفيلا بعد ذلك، ونهبوا المقتنيات الثمينة، من المال والذهب والسيارات. ولم تكتشف النساء المجزرة إلا في 17 تموز/يوليو بعد انسحاب قوات الحكومة، عندما عُثر على جثث الرجال الثمانية في الساحة.

69. وفي وقت لاحق من صباح اليوم نفسه، أضرم مهاجمون النار في منزلٍ آخر في وسط مدينة السويداء، يسكن فيه زوجيْن وابنيهما البالغين. وقد تعرض المنزل للنهب والمداهمات المتكررة منذ اليوم السابق، بينما بقيت العائلة داخله. وصوّر الابن الأصغر فيديو يفيد بأن والده قد تم إعدامه، وأنه محاصر، وأن المنزل يحترق وكان يطلب المساعدة. وفي الفيديو، يمكن رؤيته وهو يحمل بندقية. وتواجد عناصر من الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي بالقرب من المنزل وقت الحادث، وفي فيديو متعلق بهذا الحادث، يمكن رؤية أحدهم على الأقل يرتدي شارة تحمل عبارة الشهادة على زي قوات الأمن الداخلي. وأفاد مدني ممّن قابلتهم اللجنة في المنطقة أن السكان استعادوا أربع جثث من منزل قريب آخر في 17 تموز/يوليو، موضحًا أنه استُخدم كقاعدة وقد أشعلوا فيه النار أثناء مغادرتهم.

70. وأيضًا في 16 تموز/يوليو بالقرب من وسط مدينة السويداء، بين الساعة 6–7:00 مساءً، اقتربت مجموعة من الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي إلى مضافة وهم يهتفون "الله أكبر"، وبعضهم كان يرتدي شارة علم الاستقلال السوري وبعضهم الآخر شارات تحمل عبارة الشهادة. وفي الداخل، كان يختبئ في المضافة حوالي 60 رجلًا وامرأةً وطفلًا. وعندما اقتربوا، ألقوا قنابل يدوية باتجاه رجلين مسلحين على السطح مقابل المضافة، وقتلوهما. وذكر السكان أنهم وجدوا لاحقًا جثتين، إحداهما لرجل تعرّض لطلقة نارية في الرأس، والأخرى لرجل قُطع رأسه بينما كانت يداه مقيدتان. ثم دخلوا المضافة حيث ذكر الناجون أن أحدهم كان يرتدي زي قوات الأمن الداخلي وشارة مكتوب عليها "الفرقة 54"، وكانوا يتحدثون العربية السورية، وبعضهم كان لديه شعر طويل ولحى. بعد أن بحث المقاتلون عن الأسلحة ولم يجدوها، أجبروا الرجال على مغادرة المنزل. وتمت إهانة النساء وضربهنّ وإجبارهنّ على تسليم الهواتف المحمولة والممتلكات الثمينة. وبمجرد خروجهم، أهانوا الرجال وضربوهم بقضبان حديدية، وحلقوا شوارب رجليْن مسنيْن بالقوة، ثم أجبروا الرجال على الوقوف بجانب الحائط. ثم أطلقوا النار وقتلوا 16 رجلًا، ثمانية من عائلة صاحب المضافة وثمانية من خمس عائلات أخرى لجأت هناك. كما تم اختطاف طفل يبلغ من العمر 14 عامًا ونقل إلى مكان آخر حيث تعرض للضرب. وعندما اضطرت الحكومة للانسحاب بين ليلة وضحاها، تمكن من الفرار من ذلك المكان والعودة إلى عائلته. وأظهرت كاميرات المراقبة التي تم الحصول عليها رجالًا مسلحين يرتدون زي الجيش العربي السوري بالقرب من الموقع قبل الهجوم بقليل، وكان من بينهم شخصان أشار الناجون إلى أنهما من بين المهاجمين.

جنوب شرق مدينة السويداء

71. دخلت قوات الحكومة مدينة السويداء من محور كناكر الغربي صباح 15 تموز/يوليو، ونشرت مقاتلين في منطقة مكتظة بالسكان في جنوب شرق مدينة السويداء.

[13] ذكرت الحكومة السورية، في ردها بتاريخ 17 مارس/آذار على مسودة تقرير اللجنة، أنه تم اعتقال واحد على الأقل من الجناة على خلفية هذا الحدث. وتطلب اللجنة مزيدًا من التوضيحات في هذا الشأن. انظر التقرير، أعلاه، القسم السادس.

72. وفي الساعة 09:30 صباحًا، دخل ما لا يقلّ عن خمسة من أفراد الجيش العربي السوري، بعضهم يرتدون أقنعة ومسلحين ببنادق، ويحملون قنبلة صاروخية واحدة على الأقل، إلى منزل في جنوب شرق مدينة السويداء. وفصلوا النساء عن الرجال، وأخذوا أربعة رجال وصبيّيْن إلى الساحة، وضربوهم وأذلوهم، عبر تسميتهم بـ"الخنازير" وإجبار بعضهم على الزحف، أثناء تصوير الإساءة. عندما أخرج الأب أشياء ثمينة كانوا قد طالبوا بها، هدّده أحد الجنود تحت تهديد السلاح. دفع الأب المسدس بعيدًا وحثّ الآخرين على الهرب. ثم ركض أحد الفتيان نحو الجندي، متوسلًا إليه أن يعفو عن والده. لكن الجنود أطلقوا النار وقتلوا الأب والرجليْن الآخرين والفتييْن، مستخدمين بنادق الكلاشنيكوف ورشاش آلي مضاد للدبابات. وأصيب رجل آخر في ذراعه لكنه تمكن من الفرار. وأكدت لقطات كاميرات المراقبة والأدلة المادية في الموقع هذه الأحداث.

73. وفي الفترة نفسها تقريبًا في منطقة الثورة في المدينة، بعد أن أطلقت ناقلة جنود مدرعة تابعة للجيش العربي السوري من طراز بي-إم بي 1 النار على مبان سكنية (انظر أدناه)، أطلق عناصر الجيش العربي السوري النار عشوائيًا في الحي، وألقوا أربع قنابل يدوية في مبنى سكني اندلعت فيه النيران. قام جنديان بأسر رجل مدني في الشارع، وأهانوه وأجبروه على الدخول إلى المبنى المحترق. دخل المهاجمون المنزل وأطلقوا النار، مما يشير إلى أن من بداخله ربما أصيبوا قبل أن تحُرق جثثهم. في اليوم التالي، في 17 تموز/يوليو، عثر على جثتين داخل المنزل، محترقتين إلى درجة تحولت العظام إلى رماد. تم انتشال جثة رجل آخر خلف المنزل، وظهرت عليها إصابة خطيرة في الرأس تتوافق مع إطلاق النار من الأسلحة الخفيفة. واستمر المنزل في الاحتراق لمدة 12 ساعة.

مستشفى السويداء الوطني

74. تأثر مستشفى السويداء الوطني أيضًا بشدة بالأعمال العدائية بينما كان الموظفون يتعاملون مع عدد كبير من المدنيين القتلى والجرحى الذين وصلوا إلى المستشفى. في 15 تموز/يوليو، أدى وصول عناصر مصابين من قوات الحكومة مع مرافقة مسلحة إلى تبادل قصير لإطلاق النار داخل المستشفى، حسبما ورد، بين هذه القوات وقسم الشرطة في المستشفى، مما[14] أسفر عن مقتل ضابط شرطة درزي واحد وإصابة آخر على الأقل. في اليوم التالي، تصاعدت المعارك حول المستشفى، وتعرض للقصف، وتوقفت المياه والكهرباء عن العمل (انظر القسم الفرعي حول سير الأعمال العدائية أدناه).

75. وبعد ظهر يوم 15 تموز/يوليو، دخل حوالي 15 عنصرًا من الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي إلى المستشفى، من بينهم واحد يرتدي شارةً تحمل عبارة الشهادة على زيّه. جمعوا حوالي 40 فردًا من الطاقم الطبي والإداري وأجبروهم على الركوع داخل قاعة المدخل. واستهدف أحد جنود الجيش العربي السوري متطوعًا في المستشفى، واتهمه بأنه حرم سابقًا أحد عناصر القوات الحكومية المصاب من الرعاية الطبية. وبعد شجار قصير، أطلق اثنان من عناصر الجيش العربي السوري النار على المتطوع باستخدام بندقية ومسدس على التوالي. وتم توثيق الأحداث في لقطات كاميرات المراقبة. وصادرت قوات الحكومة هواتف المرضى والعمال، وسرقت الأشياء الثمينة، ودمرت أنظمة كاميرات المراقبة، وهددت الموظفين. كما قُتل أخصائي تقنية معلومات برصاصة، ويقال إنه رفض تقديم كلمات المرور لأرشيف كاميرات المراقبة.

76. وانقطع الوصول إلى المستشفى بسبب القتال والقصف بالإضافة إلى انقطاع الاتصالات. وبعد إجبار موظفي المستشفى على فتح باب السطح تحت تهديد السلاح، وضعت القوات الحكومية قناصين على سطح المستشفى. أفادت التقارير أن عدة مدنيين بالإضافة إلى ثلاثة من المتخصصين الطبيين، بمن فيهم طبيبة، قتلوا أثناء سعيهم للحصول على الرعاية الطبية في المستشفى. وأفاد العاملون الطبيون أن 368 جثة تم نقلها إلى المستشفى بين 15 و17 تموز/يوليو، وأن عدة مرضى توفوا نتيجة عجز المستشفى عن تقديم الخدمات، بما في ذلك منعهم من نقل المرضى للحصول على الرعاية داخل المستشفى. وتم تداول صور على الإنترنت تظهر عشرات الجثث المكدسة داخل المستشفى وحوله، أحيانًا مصحوبة بادعاءات كاذبة بأن جميعهم أعدموا داخل المستشفى.

جنوب مدينة السويداء

77. في المناطق الجنوبية، رأى سكان حيّ طربيه السكني هجمات ضدّ المدنيين وقعت بالتزامن مع العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الحكومية في 15 و16 تموز/يوليو. ودفع القصف في 15 تموز/يوليو السكان إما إلى الفرار أو البحث عن مأوى. تجمعت مجموعات من الرجال المسلحين في الحقول على الجانب الشرقي من الحي، وبدأوا بإطلاق النار وقصف المنطقة بقذائف الهاون. وتمركز

[14] أُفيد أنه بحسب مكتب اتصال رسمي مسؤول عن إعداد التقارير حول الإصابات والوفيات غير الطبيعية

القناصة على الأسطح، بينما كانت دبابة واحدة على الأقل بالقرب من دوار "الكوم"، وكانت هناك مركبة مزودة بمدفع من عيار 23 ملم تعمل في المنطقة.

78. وفي 16 تموز/يوليو عند الفجر، انتشرت مجموعة كبيرة من مقاتلي الجيش العربي السوري، وقوات الأمن الداخلي، ومقاتلي العشائر في الحي ضمن مجموعات صغيرة وبدأوا في مداهمة المنازل.

79. في ذلك الوقت تقريبًا، أصيب رجل مدني أعزل من قناص أثناء صعوده إلى سطح مبناه. حاول شقيق الرجل أخذه للعلاج الطبي، لكن تم العثور على جثتيهما في سيارتهما في اليوم التالي. أظهرت الصور التي تم التحقّق من صحّتها جثتي رجلين مستلقيين في مركبة ذات أبواب مفتوحة كما لو كانا يحاولان الخروج منها، مع ظهور جروح متعددة تتوافق مع إطلاق النار.

80. بين الساعة 08:00 صباحًا و09:00 صباحًا، تعرّضتْ مركبتان تحملان نساءً وأطفالًا وكبار السن أثناء محاولة الفرار لعدّة طلقات نارية بالقرب من طريق سهوة. قُتلت فتاة أصيبت في رأسها على الفور، وتوفيت امرأتان مصابتان خلال 24 ساعة. كما أصيب صبي يبلغ من العمر 13 عامًا، وامرأة مسنة، ورجل مدني.

81. من المحتمل أنه في وقت لاحق من نفس الصباح، قتل رجلان في ورشة عمل تعود لفنان حيث كانا يختبئان. كان الفنان قد أبلغ أحد أقاربه عبر الهاتف في اليوم السابق أن القناصة متمركزون على سطح المبنى نفسه، وأنه في 16 تموز/يوليو عند الفجر، كانت قوات الأمن الداخلي تداهم المبنى. ثم فُقد الاتصال به وفي 17 تموز/يوليو، عُثر على جثة الفنان في ورشته بجانب جثة رجل آخر وجثة كلب الفنان. وتظهر لقطات موثقة من 17 تموز/يوليو جثتي الرجلين على الأرض في الموقع.

82. وفي 16 تموز/يوليو أيضًا، بين الساعة 2:00 بعد الظهر و11:00 مساءً، داهمت مجموعات منفصلة من الرجال المسلحين منزلًا قريبًا في الطابق الأرضي. بعد البحث عن أسلحة، هدد المقاتلون بقتل السكان إذا لم يسلموا جميع ممتلكاتهم. بينما أجبرت امرأتان وطفل على الذهاب إلى الحمام، أطلق الرجال المسلحون النار على صاحب المنزل، وهو شيخ درزي مسنّ في الممرّ. قام رجال مسلحون بسحب الرجل المصاب خارج المنزل، وأطلقوا عليه النار لاحقًا ثلاث مرات أخرى. ظل السكان محاصرين داخل المنزل بينما دخلت مجموعات مسلحة أخرى للنهب حتى المساء. استعاد السكان المحليون جثة الرجل في ساحة بالقرب من منزله في 17 تموز/يوليو. لاحظت اللجنة وجود عدة آثار رصاص على المنزل، بما في ذلك في المدخل والممرّ وغرفة المعيشة، بالإضافة إلى مكان وجود الجثة.

83. وفي العصر نفسه، داهم حوالي اثني عشر مقاتلًا يرتدون زيًا عسكريًا، بعضهم يرتدي شارات تحمل عبارة الشهادة وعصائب رأس حمراء، منزلًا اختبأت فيه عائلة مكونة من أربعة أفراد من بينهم طفلان. أطلق أربعة رجال النار عند الباب، ودخلوا وسألوا العائلة إن كانوا عسكريين أم مدنيين. وبعد أن ردوا بأنهم مدنيون غير مسلحين، صرخ المسلحون "يا خنازير، اخرجوا من المنزل!". ومع ذلك، قال أحد الرجال المسلحين "ليس هؤلاء"، في إشارة إلى المرأة والطفلين. ثم سحب المهاجمون الرجل إلى الخارج وأطلقوا عليه النار خمس مرات قبل أن يغادروا. استمرت المداهمة لبضع دقائق فقط. وتم انتشال الجثة أمام المنزل في اليوم التالي في 17 تموز/يوليو.

84. وفي 16 تموز/يوليو بعد الظهر، كانت عائلة مكونة من زوجين وطفل مصاب بمتلازمة داون تحتمي من الأعمال العدائية داخل منزلهم الواقع في نفس المنطقة. سمعوا مجموعة من الرجال المسلحين يقتربون من منزلهم. نادى مالك المنزل ليشير إلى وجود مدنيين. ثم قال أحد المقاتلين "هناك أشخاص هنا" وبدأت المجموعة بإطلاق النار على المنزل، مما أدى إلى مقتله. حاولت المرأة الهروب مع ابنها، لكنه تم القبض عليها وأُجبرت على العودة إلى المنزل. ثم أرسل أحد الرجال المسلحين رسالة عبر جهاز اللاسلكي يسأل فيها عمّا إذا كان ينبغي عليه قتل امرأة درزية كان يحتجزها، فجاءه الردّ عبر اللاسلكيّ قائلًا ألا يؤذيها. وحاول أحد أقارب المرأة الهروب، لكن عندما رآه الرجال المسلحون قتلوه في الحديقة. أكدت زيارة ميدانية قامت بها اللجنة وجود عدة طلقات رصاص داخل المنزل، بما يتوافق مع روايات الناجين.

85. وحوالي الساعة 1 بعد الظهر، اقتربت مجموعة من حوالي 25 رجلًا مسلحًا يرتدون زيًّا موّهًا أخضر من منزل كان يختبئ فيه حوالي 30 مدنيًا. خرج أربعة شيوخ دين من العائلة نفسها من المنزل للتحدث معهم، لكنهم أطلقوا عليهم النار وقتلوهم، وغادر المهاجمون. وخلال زيارة ميدانية، وثقت اللجنة آثار الرصاص وبقع الدم على الأرض وعلى سقف الشرفة حيث وقعت حادثة القتل، بما يتوافق مع روايات الناجين.

86. ثم داهمت نفس المجموعة مبان أخرى قريبة، بما في ذلك شقة تقع في الطابق الأول حيث كانت تختبئ عائلتان من زوجين وأطفالهما. تم سحب الرجليْن خارج الشقة وأخذهما إلى موقف سيارات قريب وقتلهما. روى شاهد العثور على جثتيهما، أحدهما مصاب برصاصة في الرأس، بينما قتل الآخر بسكين أو بسيف.

87. وأطلق النار على مدنيين آخرين في الشارع، بمن فيهم رجل مسنّ أطلق عليه النار من قبل مسلحين تجمعوا على شرفة منزله يأكلون العنب المزروع هناك. أطلق الرجال المسلحون النار عليه من مسافة حوالي عشرة أمتار، بينما كان الرجل عائدًا إلى منزله سيرًا على الأقدام بعد أن تفقد جاره.

88. وفي نفس الشارع بعد ظهر ذلك اليوم، أطلقت مجموعة من الرجال المسلحين في شاحنة صغيرة النار على شاب من الحي بعد أن أخبرهم أنه غير مسلح. كانت والدته على بعد أمتار قليلة خلفه، جلست في الشارع واحتضنته بين ذراعيها بينما كان ينزف حتى الموت. وفي نفس اليوم، تم العثور على جثة رجل مسنّ من نفس العائلة في الشارع القريب من منزله. وذكر شخص شهد انتشال جثته أنها كانت متضررة بشدة، مما يشير إلى أن الرجل قد أطلق عليه النار قبل أن تمر مركبة فوق جثته.

89. وفي ليلة 16 تموز/يوليو، في جنوب حيّ طربيه، هاجم رجال مسلحون منزلًا كان يختبئ فيه مدنيون، وقتلوا اثني عشر مدنيًا، من بينهم رجل من ذوي الإعاقة وزوجته المسنة وثلاث نساء أخريات وأربعة رجال آخرين – من بينهم قسّ مسيحي – وثلاثة أطفال، من بينهم (صبي وفتاتان). ومن بين الضحايا، أفراد من عائلات محلية ونازحين من الثعلة. ونهب المهاجمون الممتلكات الثمينة وفصلوا بين الرجال والنساء. وتعرض الرجال للإهانة والضرب ثم إطلاق النار عليهم عن قرب. وتم أخذ النساء إلى الطابق العلوي، وأجبرن على خلع ملابسهنّ، وبصقوا عليهنّ ثم أطلق النار عليهنّ. قبل خروج المسلحين من المنزل، كتبوا عبارة الشهادة على الجدران. وكانت الناجية الوحيدة امرأة اختبأت بعد إصابتها في الهجوم. كما أكّدت الصور من صباح اليوم التالي هذه الأحداث.

الحوادث خلال سير الأعمال العدائية في مدينة السويداء

90. تم الإبلاغ عن بدء القصف في المناطق السكنية في 15 تموز/يوليو الذي طال المدنيين والبنية التحتية المدنية. أخبر أحد السكان اللجنة أن منزل أحد الجيران تعرض لعدة ضربات، مما أدى إلى إصابة مدني. في اليوم التالي، تعرض مستودع للهلال الأحمر العربي السوري بالقرب من مبنى بلدية السويداء للقصف، مما أدى إلى اندلاع حريق أسفر عن تدمير 20 طنًا من الإمدادات الإنسانية بحسب التقارير.

91. وفي 16 تموز/يوليو عند الساعة 11:30، تعرّضتْ وحدة العناية المركزة القلبية في مستشفى السويداء الوطني للقصف، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية الطبية. وثقت اللجنة الأضرار المتوافقة مع إطلاق النار والشظايا التي أثرت على خارج المبنى وداخله، بما في ذلك اختراق الشظايا، والخرسانة المتشققة على الجدران، والعناصر الهيكلية في غرف المكاتب والممرات في المستشفى. وأظهرت لقطات كاميرات المراقبة من المستشفى، التي نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي وتحققت منها اللجنة، رجلًا مصابًا في شارع مجاور للمستشفى في 16 تموز/يوليو حوالي الساعة 11:00 صباحًا. وبعد دقائق قليلة، يمكن رؤية دبابة تنحرف عن مسارها لتدهس الرجل مرتيْن.

92. وفي حيّ الثورة الجنوبي في المدينة، في 16 تموز/يوليو، قامت وحدة من الجيش العربي السوري تتكون من مركبة مشاة قتالية ومركبة واحدة على الأقل مزودة بمدفع آلي، بالانتشار في حيّ سكنيّ وبدأت إطلاق النار. وأطلقت مركبة المشاة القتالية، وهي مركبة جنود مدرعة من طراز بي إم بي 1، عدة طلقات في ثلاثة اتجاهات مختلفة، مما تسبب في أضرار جسيمة لثلاث شقق تقع في المباني المجاورة، ودُمرت شرفة، مع تقارير عن مقتل مدنيين اثنين في الهجوم. لاحظت اللجنة أضرارًا في تلك المباني السكنية تتوافق مع الاصطدامات الناتجة عن مدفع ذو سبطانة ملساء من عيار 73 ملم ، المستخدم عادة مع ناقلات الجنود المدرعة من طراز بي إم بي 1.

93. وفي 16 تموز/يوليو أيضًا، أصيبت فيلا في وسط مدينة السويداء بصاروخ. وهربت عائلة مكونة من أربعة أفراد إلى ملجأهم في القبو قبل لحظات من أن يصطدم الصاروخ بالفيلا. [15] أشارت معلومات خلال زيارة ميدانية للمبنى المتضرر إلى استخدام صاروخ غير موجه صغير إلى متوسط، يعمل بالوقود الصلب، ومزوّد برأس حربي شديد الانفجار، يتوافق مع ذخيرة من عيار 122 ملم. [16] وهربت العائلة من المدينة في وقت لاحق من نفس اليوم.

94. ودمرت الدبابات المنتشرة في المدينة عدة سيارات بدا أنها تعرضت للدهس، رغم أن الطريق كان واسعًا بما يكفي لتفادي ذلك. كما تعرضت الجثث للدهس، من دون أن يتّضح نوع المركبة التي قامت بذلك. وتم العثور على جثتين محترقتين في وسط مدينة السويداء بالقرب من مركز السويداء الثقافي تحت سيارة محترقة يعتقد أنها أشعلت فيها النار بعد أن دهست الرجلين. وتم العثور على جثة مشوهة بشدة في حقل قريب، وذكر السكان أن مركبة عسكرية قد انقلبت فوق جثة الرجل.

هاء. العنف الذي طال المدنيين في المجتمعات البدوية بعد الانسحاب الرسمي لقوات الحكومة

95. عقب الغارات الجوية الإسرائيلية على وزارة الدفاع وأهداف أخرى في دمشق في 16 تموز/يوليو، سحبت الحكومة المؤقتة قواتها من مدينة السويداء في نفس المساء.

96. ثم بدأت أعمال العنف التي استهدفت المجتمعات المدنية البدوية. في 17 تموز/يوليو، قامت قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء إلى جانب رجال مسلحين دروز آخرين بمهاجمة المدنيين البدو في جميع أنحاء المحافظة، بما في ذلك في شهبا، وأم الزيتون، والشعاب، والكفر، وبريكة، وسهوة بلاطة، وبارك، والحروبي، ورجم الزيتون، والمنصورة وعمرة.

الهجمات على المجتمع البدوي في شهبا في 17 تموز/يوليو

97. هاجمت مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء أحياء البدو في أم الزيتون وشهبا صباح 17 تموز/يوليو، قبل أن تداهم المنطقة، وأجبرت المدنيين على مغادرة منازلهم إلى مرافق احتجاز مؤقتة حيث احتجز ما لا يقل عن 1400 مدني قبل أن يتم تهجيرهم قسرًا خارج السويداء.

98. وفي صباح 17 تموز/يوليو، تم نشر مئات مقاتلي المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء المجهزين ببنادق قنص وقطع مدفعية، بما في ذلك أسلحة من عيار 23 ملم مثبتة على شاحنات، في مواقع مرتفعة حول منطقة سكنية يقطن فيها المجتمع البدوي. أخبر المقاتلون السكان بأنهم موجودون لحمايتهم، لكنهم بدأوا حوالي الساعة 11:00 صباحًا بالقصف وإطلاق النار على منازل المدنيين. وتلقى بعضهم أمرًا بإخلاء منازلهم قبل وقت قصير من بدء إطلاق النار، بينما تم القبض على آخرين. ثم أمروا السكان بمغادرة الحي وبدأوا في مداهمة المنازل. وفرّ المدنيون في حالة ذعر بينما اصطحاب المقاتلون بعضهم خارج الحيّ.

99. واستمر إطلاق النار والقصف حوالي ساعتين. وقتل ما لا يقل عن ثلاثة عشر مدنيًا، بينهم امرأة مسنّة وثلاثة أطفال، وأصيب آخرون بسبب إطلاق نار مباشر أو غير مباشر، أثناء محاولتهم الفرار.

100. وتعرّضتْ عائلة مكونة من سبعة أفراد، تضم فتاةً تبلغ من العمر ست سنوات، وفتاة مراهقة، وصبي، وثلاث نساء، من بينهن جدة الأطفال التي تجاوزت الثمانين من عمرها، ورجل، للقتل أثناء فرارهم سيرًا على الأقدام من منزلهم في الحي باتجاه طريق دمشق–السويداء السريع. وأصيبت الناجية الوحيدة، وهي فتاة مراهقة، بجروح بالغة جراء إطلاق النار، ووصفت الحادث بأنه يشبه الإعدام، حيث أطلق مقاتلون دروز النار على أفراد العائلة السبعة جميعًا من مسافة بضعة أمتار فقط. ثم اقترب الجناة من الجثث ليحصوا عدد القتلى، من دون أن يقدموا المساعدة للفتاة المصابة أو أن يجمعوا الجثث. ثم نقل الجيران الدروز الفتاة لاحقًا إلى المستشفى.

101. وفي نفس الوقت تقريبًا، قُتلت امرأة شابة بالقرب من الموقع بعد أن أصابتها قذيفة في رقبتها أثناء مساعدتها لأحد أقاربها المسنين على الفرار. كما أصيب زوجان وطفلاهما على مقربة، من جراء قذائف من عيار 23 ملم وبسبب الشظايا، أثناء محاولتهم الهرب سيرًا على الأقدام نحو الأطراف، مما أدى إلى مقتل المرأة وطفل يبلغ من العمر أربع سنوات، وإصابة فتاة تبلغ من العمر ست سنوات. أدى تأثير المقذوف إلى قطع رأس الصبي، وهو ما يظهر في لقطات فيديو منتشرة على نطاق واسع تظهر جثتي الصبي والمرأة. وهرب الأب أثناء الهجوم، ثم عاد لإنقاذ ابنته التي أصيبت بعدة شظايا وتُركت لتموت. وأفاد بأنه تعرض للضرب من قبل رجال مسلحين أثناء مساعدته لطفلته.

102. وتم استرداد جثة زوجته ودفنها، لكن لم تعاد جثة الطفل إلى العائلة، إذ أفاد الوسطاء بعدم العثور على الجثة. تم نقل الفتاة المصابة في الهجوم بواسطة معارف العائلة من الدروز المحليين إلى مستشفى شهبا الوطني بموافقة العائلة. فقدت العائلة الاتصال بالفتاة بعد نقلها إلى المستشفى، ثم تم نقلها لاحقًا إلى المسجد الذي كان يستخدم لاحتجاز البدو من شهبا، وعادت إلى والدها.

103. وقتل أخوان من البدو يُزعم أنه أطلق عليهما النار في الظهر. وقد اتهما بقتل وإصابة عناصر من المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء أثناء قتالهما مع إحدى الجماعات المسلحة. وجلب أعضاء الميليشيا الدرزية جثتي الرجلين، ودنسوهما

وعلقوهما من الأقدام، إلى جانب جثة شخص آخر مجهول، فوق بوابة كبيرة على المدخل الغربي لقرية الجنينة شرق مدينة السويداء. تم تداول صور الجثث على وسائل التواصل الاجتماعي، وتُظهر صورة واحدة على الأقل مقاتلًا درزيًا يلتقط صورته مع الجثث. وظلت الجثث معلقة لأيام، ولم تنجح محاولات استرجاعها لدفنها.

104. وأفادت التقارير بأن جثث اثني عشر من المدنيين دفنت في مقبرتين جماعيتين في ضواحي الحيّ. ولم تتم إعادة رفات الصبي الذي انقطع رأسه إلى العائلة، إضافة إلى جثتي الرجلين المقتولين والمشنوقين عند مدخل قرية الجنينة.

الاعتقال الجماعي والنزوح الذي طال المدنيين في شهبا وأم الزيتون

105. تم احتجاز حوالي 1,200 مدني من المجتمعات البدوية في شهبا وأم الزيتون، بما في ذلك عائلات كاملة تضم نساء وأطفالًا وكبار السن وذوي الإعاقة، في مسجد شهبا من 17 تموز/يوليو حتى 20 تموز/يوليو، تحت حراسة مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. وتمت مصادرة هواتفهم، وأجبروا على النوم على الأرض وحصلوا على الحدّ الأدنى من الطعام والماء. وتم منعهم من الصلاة، وتعرضوا للترهيب والتهديدات، وتم تصويرهم من قبل أعضاء جماعة مسلحة من خارج شهبا. كما استخدمت مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء قنابل صوتية بالقرب من المسجد ليلًا، وأطلقت النار داخل المسجد مهددة بقتل المدنيين.

106. وأفيد أنّ قادة من الدروز المحليين من شهبا ساهموا في حماية المدنيين من التعرض لمزيد من الأذى على يد مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء داخل المسجد. ومع ذلك، خلال ليلة 19-20 تموز/يوليو، طردتْ مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء المدنيين بعنف، وأشعلت أيضًا حرائق بجوار المسجد لإخافتهم. ثم تم نقلهم إلى مدرسة حيث احتجزوا لمدة يومين إضافيين. وكان الموقع يفتقر إلى الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، مما تسبب في إصابة الأطفال بالمرض.

107. وفي الساعات الأولى من 24 تموز/يوليو، نقل الهلال الأحمر العربي السوري المدنيين المحتجزين بالحافلات من المدرسة تحت حراسة مسلحة عبر ولغا إلى محافظة درعا، حيث تم تسليمهم ووضعهم في ملاجئ للنازحين ومخيمات غير رسمية. وطوال فترة احتجازهم حتى وصولهم إلى درعا، لم يُتح للعائلات أي خيار في تحديد وجهتها.

108. وفي أم الزيتون القريبة، وبعد هجمات قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء صباح 17 تموز/يوليو، تم احتجاز حوالي مئة مدني بدوي – بما في ذلك عائلات كاملة من رجال ونساء وأطفال – في مبنى روضة أطفال، تحت حراسة أعضاء من المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، وهددوا بإعدامهم. واحتجزوا هناك لأيام، حتى تصاعدت الأعمال العدائية في المنطقة، وغادر الحراس المسلحون للمشاركة فيها، مما سمح للعائلات بالهروب من المبنى صباحًا في 19 تموز/يوليو، ثم الفرار سيرًا على الأقدام.

109. وقتل أو أصيب عدة مدنيين من البدو أثناء الهروب من الأعمال العدائية في أم الزيتون سيرًا على الأقدام في 19 تموز/يوليو، من بينهم فتاة تبلغ من العمر ثلاث سنوات توفيت بعد أن أصيبت في رأسها بقذيفة، وامرأة توفيت في منشأة طبية حيث نقلها عناصر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء بعد أن أطلق قناصٌ النارَ عليها. تشمل حالات قتل المدنيين البدو أو إصابتهم أثناء فرارهم من هجمات أم الزيتون حالة رجل مسنّ وامرأة وفتاة، بينما لا يزال رجل من ذوي الإعاقة الذهنية في عداد المفقودين.

110. ومع انتشار تقارير عن حالات القتل والإصابات والاختطاف والاحتجاز الجماعي للمدنيين البدو على يد المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، فرّ المزيد من المدنيين البدو من منازلهم وقراهم وأحيائهم. وعلى مدار بضعة أسابيع، تم إخلاء المناطق السكنية المدنية التي يقطنها البدو والواقعة داخل السويداء حيث يسيطر المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء من سكانها إلى حد كبير (انظر الخريطة في الملحق الأول). وفرّ المدنيون إما سيرًا على الأقدام أو في مركبات خاصة، أو

نقلوا تحت حراسة مسلحة أو تم إجلاؤهم بواسطة قوافل إنسانية خارج المنطقة التي يسيطر عليها المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء.[17]

حالات أخرى من الحرمان من الحرية، والاختفاء القسري

111. تم احتجاز واستجواب المدنيين البدو الآخرين الذين اعتقلتهم مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، بمن فيهم بعض الجرحى خلال العمليات العسكرية، في مرافق أخرى، حيث تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب. تم نقل المصابين خلال الهجمات على المناطق السكنية إلى مستشفى شهبا لتلقي خدمات الرعاية الصحية، ثم نقلوا لاحقًا إلى مرافق أخرى.

112. وتعرّض شخص بدوي من أم الزيتون للضرب في 17 تموز/يوليو أثناء اعتقاله ونقله إلى فرع أمن الدولة في شهبا، واحتجز في غرفة بمساحة 3×3 أمتار مع ستة معتقلين آخرين وكانت أيديهم مقيدة إلى الوراء. وكانوا يتعرضون للإهانة والاستجواب والضرب بشكل روتيني، بما في ذلك بالعصي والسواط، ويحصلون على طعام وماء غير كافيين. وتم احتجاز امرأتين في مرفق الاحتجاز.

113. وتم الإفراج عن عدة معتقلين كجزء من تبادل أسرى بتيسير الهلال الأحمر العربي السوري، من عدة مواقع منها أم الزيتون، وشهبا، وبارك، والرحى، وريمة حازم. تم نقل المعتقلين حفاة القدمين إلى الحافلات، وتم تفتيشهم على يد المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، ونقلهم إلى محافظة درعا بين 25 و27 تموز/يوليو.

114. وفي مدينة السويداء، احتجزت مجموعة المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء مدنيًا من البدو في 17 تموز/يوليو، متهمة إياه بإخفاء رجل بدوي آخر مطلوب من قبل المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء فضلًا عن تقديمه الدعم لقوات الأمن الحكومية. تم نقل المدني مع عائلته، بما في ذلك النساء، إلى مرفق في موقع ناء حيث كان الرجال والنساء محتجزين بشكل منفصل. وتمت سرقة كلّ مقتنياتهم. واحتجز الرجل في زنزانة منفردة، وتعرض للضرب والاستجواب معصوب العينين، بشأن دعمه المزعوم للعمليات العسكرية الحكومية. وتم الإفراج عن الرجل المدني وعائلته في تبادل أسرى بعد حوالي ثلاثة أسابيع وتم إجلاؤهم إلى درعا بواسطة الهلال الأحمر العربي السوري.

115. ويعتقد أن ما لا يقلّ عن 18 بدويًا من السويداء ما زالوا محتجزين حتى وقت كتابة هذا التقرير، من بينهم ما لا يقلّ عن ثلاث نساء، وفتى وفتاة.

النهب، والحرق، والتدمير واحتلال الممتلكات

116. أفاد السكان البدو النازحون أيضًا بأنهم تعرضوا للنهب من قبل ميليشيات الدروز أثناء هجومهم على أحياء البدو وبعده. اضطر معظم المدنيين البدو إلى ترك جميع ممتلكاتهم خلفهم عند فرارهم، وفقدوا إمكانية الوصول إلى منازلهم وملابسهم وممتلكاتهم وأراضيهم ومتاجرهم، والأدوات والآلات الزراعية والماشية. كما تم نهب منازلهم.

117. كما أفاد العديد من المدنيين المحتجزين داخل مسجد شهبا بتعرضهم للتفتيش من قبل الفصائل الدرزية الذين سرقوا أموالهم ومقتنياتهم.

118. وخلال زيارات ميدانية إلى أحياء كان يسكنها البدو سابقًا، بما في ذلك شهبا وأحياء المقوس والحروبي في مدينة السويداء، لاحظت اللجنة أن عدة منازل كانت مأهولة، أو محروقة كما هي الحال في المقوس. كما أفاد عدة ناجين من البدو أن منازلهم أو منازل الجيران قد أحرقت أو دمرت أو احتلها نازحون دروز بعد فرارهم.

الهجمات على المواقع الدينية

119. كما تعرضت المساجد في مدينة السويداء لهجمات نفذتها مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، بما في ذلك خلال الأعمال العدائية مع قوات الأمن الحكومية وبعد انسحاب القوات المسلحة الحكومية.

[17] انظر تحديث سريع رقم 3 – تصعيد الأعمال العدائية في محافظة السويداء (حتى 22 تموز/يوليو 2025) | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ الجمهورية العربية السورية: تحديث عاجل رقم 4 – تصعيد الأعمال العدائية في محافظة السويداء (حتى 27 يوليو 2025) | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
في 25 و26 تموز/يوليو، أبلغ الدفاع المدني السوري عن إجلاء أكثر من 3,200 شخص، من بينهم 20 جريحًا و34 جثة، مما سهل حركة المدنيين طوعًا من محافظة السويداء عبر معبر بصرى الشام في محافظة درعا، وسهّل حركة حوالي 366 شخصًا، معظمهم من النساء والأطفال الذين كانوا محاصرين في مدينة السويداء

120. وبين 13 و15 تموز/يوليو، تعرض مسجد "النور" في الحروبي، الواقع في الضواحي الشمالية لمدينة السويداء، لإطلاق نار متكرر من قبل المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، وتعرض لأضرار واضحة في لقطات فيديو موثقة نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي في 16 تموز/يوليو. ويقال إن رجال مسلحين كانوا يطلقون النار على المسجد عند رفع الأذان. في زيارة ميدانية للمسجد، وثقت اللجنة آثار الرصاص على مئذنة المسجد، بالإضافة إلى نوافذ مكسورة وآثار رصاص أخرى تتوافق مع الشهادات التي قدمها شهود عيان. وتعرض المسجد أيضًا للنهب وتضرر بشكل إضافي بعد فرار السكان السُنَّة من المنطقة. كما عاينت اللجنة خلال زيارتها الأضرار في مسجد المقوس الناتجة عن إطلاق النار، لكن لم تتمكن من تحديد متى وقع هذا الضرر، وما إذا كان المسجد مستهدفًا أو أنه تضرّر عرضيًا أثناء الأعمال العدائية.

121. وفي 17 تموز/يوليو بين الساعة 10:00 صباحًا و11:00 صباحًا، تعرض مسجد السويداء الكبير الواقع في وسط مدينة السويداء لإطلاق نار متعمد من قبل المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. أظهرت لقطات الفيديو مجموعة من الرجال المسلحين يطلقون النار مرارًا على المئذنة ببنادق وسلاح آلي مثبت على شاحنة، بالإضافة إلى أضرار تسببت بها الأسلحة النارية في المبنى. كما أفاد شاهد عيان باستخدام قنابل يدوية في الهجوم. دخلت مجموعة من الرجال المسلحين المسجد مدعين البحث عن أسلحة وأشخاص مفقودين، وأطلقوا تصريحات مهينة عن الدين الإسلامي. واستخدم عناصر قوات الأمن الداخلي المسجد للصلاة في الأيام السابقة وقدموا الطعام للأشخاص الذين كانوا يحتمون فيه. أفادت التقارير أن المدنيين، بمن فيهم الدروز والسُنّة، لجأوا إلى المسجد خلال الأعمال العدائية ولم يتعرضوا لأي أذى.

واو. العنف ضد المدنيين خلال فزعة العشائر، 17–19 تموز/يوليو

122. أما الموجة الثالثة، والأكثر تدميرًا، من العنف التي طالت الدروز والقرى المختلطة في غرب وشمال محافظة السويداء وأجزاء من مدينة السويداء فوقعت بين 17 و19 تموز/يوليو، حيث دخل مقاتلو العشائر المناطق استجابة لدعوات زعماء العشائر للفزعة.

الموجة الثالثة من العنف في القرى الغربية

123. وبلغ العنف ذروته في الحرق المتعمد والواسع النطاق من قبل مقاتلي العشائر لمعظم المنازل والمباني التي لم تُحرق سابقًا في 35 قرية مختلطة أو ذات أغلبية درزية في الغرب والشمال بدءًا من 18 تموز/يوليو. وانتهى ذلك بعد فرض وقف إطلاق النار في 19 تموز/يوليو (انظر التقرير أعلاه القسم الثالث، والخريطة في الملحق الأول). شملت المباني المتأثرة أيضًا قرابة 82 موقعًا دينيًا درزيًا و6 كنائس مسيحية، وتحققتْ اللجنة من 15 موقعًا درزيًا و4 كنائس (انظر الملحق الثاني القسم طاء أدناه).[18] وأفاد مسؤول حكومي أن "20 ألف منزل قد أحرق" وحثّ اللجنة على "رؤيتها شخصيًا."

124. وبالإضافة إلى النهب والدمار الواسع، تعرض المدنيون للإهانة والتهديد والإصابة أو القتل في العديد من الحوادث، وغالبًا في سياق مداهمات مجموعات مسلحة.

125. ووصفت امرأة مسنّة من الثعلة كيف دخلت مجموعات من الرجال المسلحين منزلها في 17 و18 تموز/يوليو، وفتشوها، وأحيانًا أهانوها هي وزوجها المسنّ المريض، واصفين إياهم بالخنازير وهددوا بقتلهم. وصلت المجموعة الأولى في 17 تموز/يوليو بمركبة تابعة لقوات الأمن الداخلي، وأبلغتهم أنه إذا واجهوا أي مشاكل يجب عليهم الاتصال بهم في مركز الشرطة. كانت الجماعات التالية عدائية، حيث أطلقوا عليهم تسمية "الخنازير" وهددوهم، ونهبوا الممتلكات الثمينة. في 18 تموز/يوليو، جاءت مجموعة جديدة وهددتهم، وسألهم أحدهم: "كيف تريدون أن تموتوا؟ بالطعن؟ أو بطلقة نار؟ اختاروا ما تريدون." قالت لهم مجموعة إنهم أُمروا بحرق جميع المنازل، لكنهم امتنعوا عن ذلك لأنهم كانوا حاضرين. في تلك الليلة، غادر الزوجان المنزل واختبأوا في الفناء الخلفي. في اليوم التالي، ألقى المهاجمون قنابل يدوية في كل غرفة. بعد ليلتين من حرمان الرجل المسن من أدويته وخزان الأكسجين الذي كان يعتمد

[18] المواقع الدرزية المؤكدة (جميعها تعرضت للتخريب والحرق ما لم يذكر خلاف ذلك) تشمل مقام الخضر في الصورة الكبيرة؛ مقام النبي هابيل في الصورة الصغيرة، مقام النبي شعث في ذكير، مقام الخضر في نجران، مقام مولاي الكلمة في قرية المجيمر (تضرر وتعرض للتخريب دون حرق)، مجلس المجدل، مقام النبي داود في المجدل، مقام الخضر في قرية لبين، مقام يسوع في قراصة، مجلس ريمة حازم، مقام سيدنا أبو عبد الله محمد بن وهب القرشي في السويمرة، مقام الخضر في خلخلة، مقام الخضر أبو الهول في قرية حزم، المجلس الديني الجنوبي في طربية، ومقام الخضر في سميع. تشمل الكنائس المسيحية المؤكدة كنيسة الصليب المقدس في تعارة، وكنيسة مار ميخائيل في الصورة الكبرة، وكنيسة مار بولس في رضيمة اللوى التي تم حرقها بالإضافة إلى تعرضها للنهب والتخريب، بينما تم نهب وتخريب كنيسة سيدة البشارة في المزرعة.

عليه، تدهورت صحته. واضطرت زوجته لتركه تحت الأشجار تحت بطانية وسارت طوال الليل إلى مدينة السويداء. لم يتم العثور على جثة الزوج، رغم أن بطانيته وأغراضه الشخصية عُثر عليها لاحقًا في الموقع.

126. وأفاد أقارب الضحايا من الثعلة عن عودتهم لفترة وجيزة إلى القرية في 17 تموز/يوليو، حيث استعادوا جثث أفراد العائلة التي عثر عليها في المنازل وفي الشوارع ودفنوهم. وتم الإبلاغ عن فقدان ما لا يقل عن 38 شخصًا من قرية الثعلة. وتم التعرف على بعض الجثث لاحقًا، بينما طُلب دفع فدية لجثث أخرى. وفي ذلك الوقت، حصل نهبٌ للمنازل والمركبات، مع حرقها بشكل محدود. وأشار من قابلتهم اللجنة إلى أن الحرق والنهب المنهجي حدث بعد الانسحاب الرسمي للقوات الحكومية ودخول مقاتلي العشائر. وعند زيارة اللجنة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2025، كانت معظم المباني والمركبات قد أحرقت ونُهبت.

127. ووجد رجل عاد إلى قرية الدور عدة جثث في القرية، بما في ذلك جثة الشيخ أبو محمود شيا التي كانت مقطوعة الرأس. ثم هرب الرجل عندما سمع أن هجومًا آخر أصبح وشيكًا، ورأى منزله يحترق من بعيد.

128. كما وجد مدنيون آخرون عادوا إلى المزرعة في 17 تموز/يوليو بعد انسحاب مقاتلي الحكومة والعشائر جثثًا في الشوارع وجثث الجيران في منازلهم، بالإضافة إلى بعض المنازل والمباني التي نهبت وأحرقت، قبل أن يفروا من جديد.

129. وفي اليوم التالي في 18 تموز/يوليو، وصل مقاتلو العشائر وشاركوا في المزيد من النهب، والهجمات على المدنيين، وحرق المنازل في المزرعة. وروى شاهد كيف تعرض للضرب المبرح في منزله على يد مقاتلي العشائر مع والده المسن وإخوته البالغين في 18 تموز/يوليو. أصيب الأب المسنّ بسكتة دماغية وتوفي بعد ذلك بوقت قصير، وتمكن الأبناء الناجون من الفرار.

130. ولاحقًا في المزرعة، حاولت بعض قوات الأمن الداخلي، دون جدوى، إيقاف النهب وحرق المنازل أو الحد منه. وذكر آخرون أن قوات الأمن الداخلي قالت إن من مسؤوليتهم إيقاف النهب والتدمير. خلال زيارات اللجنة إلى المزرعة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2025، كانت كل المنازل والأعمال التجارية تقريبًا قد حُرقت في القرية وظهرت عليها علامات النهب. كما تم نهب وتخريب كنيسة سيدة البشارة، لكنها لم تحرق. كما لاحظت اللجنة بقايا ذخائر متفجرة وذخائر غير منفجرة خلال زيارات قصيرة للمنازل المتضررة.

131. كما تعرضت كنيسة الصليب المقدس في تعارة للنهب والتخريب والحرق في الفترة بين 14 و20 تموز/يوليو.

132. وتم توثيق أنماط مماثلة أيضًا في قراصة، حيث أشعل النار في مقام درزي وتم تخريبه ونهبه أيضًا. أجرت اللجنة زيارة ميدانية للمنطقة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، مؤكدةً الدمار.

133. وفي ولغا، عندما تمكن السكان من العودة لفترة وجيزة في 17 تموز/يوليو، وجدوا جثث أفراد العائلة والجيران في الشوارع وفي منازلهم، وتعرضت المنازل والممتلكات للنهب وبعضها أحرق. كما روى السكان أن الجيران وأفراد العائلة ما زالوا مفقودين أو محتجزين. بعد انسحاب القوات الحكومية الرسمية، دخل مقاتلو العشائر ونهبوا المنازل بشكل منهجي وأطلقوا النار في معظم المنازل والأعمال التجارية في القرية. وقد وثقت اللجنة الحرق شبه الكامل للقرية خلال زيارتها في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

134. وروى سكان قرية ريمة حازم المجاورة أحداثًا مماثلة، حيث كانت التوغلات الأولية على القرية مصحوبة بقصف وتفتيش منازل وحرق بعضها في 13 تموز/يوليو. وصف الناجون ثلاث مجموعات منفصلة، إحداها مكونة من مقاتلي البدو والعشائر، وأخرى من مقاتلين أجانب يتحدثون العربية الفصحى فقط، ثم قوات الأمن الداخلي. أفادوا أن المقاتلين الأجانب كانوا الأكثر عنفًا، وأن قوات الأمن الداخلي كانت مهذبة لكنها لم تفعل شيئًا لإيقاف الجماعات الأخرى. ويقال إن بعض الرجال المحليين قاوموا، وأُفيد عن انضمام عناصر من المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء إليهم. وبقي بعض السكان، بينما فرّ آخرون عند بداية العنف.

135. وخلال فترة هدوء القتال في 17 تموز/يوليو، عاد بعض السكان إلى ريمة حازم ليجدوا المنازل منهوبة، وبعضها محترق ومتضرر من القصف. ثم واجهت القرية موجتين أخريين من العنف. في 18 تموز/يوليو، ومع اشتعال النيران في القرى المجاورة، فرّ بعضهم بينما بقي آخرون، لا سيما كبار السن. في ذلك اليوم، دخل حوالي اثني عشر رجلًا مسلحًا أحد المنازل، وأطلقوا النار، واعتدوا على أفراد العائلة الذكور، وخطفوا رجلًا يبلغ من العمر 45 عامًا، الذي وجد ميتًا لاحقًا مصابًا بطلقات نارية، ويقال إنه دفن في مقبرة جماعية بعد نقله إلى مستشفى السويداء الوطني. وفي الوقت نفسه، تم أخذ جاره من منزله، وقاوم وقُتل بالرصاص.

136. ووقعت عمليات اقتحام عنيفة في ريمة حازم في 20 تموز/يوليو، حيث قتل رجل مسيحيّ مسنّ في منزله بعد أن تعرّض للضرب العنيف، ونُهبت ممتلكاته وتعرض منزله لأضرار مع تدنيس الصور المسيحية. وتعرّض رجل درزي آخر، قد عاد للتوّ إلى القرية في 20 تموز/يوليو من أجل إخلاء أفراد عائلته المتبقين، لإصابة في رأسه بواسطة قناص. وتم التعرف على جثته لاحقًا في مستشفى السويداء الوطني.

137. ومن الجدير بالذكر أن قرية الأصلحة، التي كان تضمّ سكانًا من البدو والمسيحيين دون وجود دروز فيها، لم تكن عرضة للنهب أو الحرق أو التدمير.

الموجة الثالثة من العنف في القرى الشمالية

138. بعد انسحاب قوات الحكومة، وصل مقاتلو العشائر أيضًا إلى شمال محافظة السويداء عبر طريق دمشق–السويداء في 18 تموز/يوليو. وصلوا جنوبًا حتى أم الزيتون في 19 تموز/يوليو، والتي تشكل الخط الأمامي بين قوات الحكومة والحرس الوطني في السويداء حتى كتابة هذا التقرير. أفاد العديد ممّن قابلتهم اللجنة بفرارهم من القرى الشمالية إلى الأمان النسبيّ في شهبا خلال هذه الفترة، رغم بقاء العديد من المدنيين في قراهم.

139. وفي قرية لاهثة، بقي معظم السكان حتى تعرضوا لهجوم من مقاتلي العشائر في 18 تموز/يوليو. حاول بعض المقاتلين الدروز الدفاع عن المدينة بينما أخلى بعض السكان إلى الجنوب. ثم استولى عليها مقاتلو العشائر ونُهبوا المنازل وأحرقوها. بعضهم، بمن فيهم كبار السن وذوي الإعاقة، قتلوا في منازلهم وأحرقت جثثهم. انتشرت إحدى الفيديوهات التي أظهرت شيخًا درزيا مقتولًا أثناء سكب البنزين عليه في الشارع، رغم أنّ الفيديو لم يظهر اشتعال جثته. وتمكن بعض السكان من الاختباء خلال الأحداث وذكروا أنّ مقاتلي العشائر نهبوا المتاجر وهددوا المدنيين المتبقين.

140. ولاحقًا، أبلغ بعض السكان المحليين عن تسللهم إلى البلدة التي كانت تحت سيطرة الحكومة، والتقاطهم مقاطع فيديو وصورًا لمنازل وأجساد محترقة بعد شهرين من الأحداث. في حالة معينة، أظهرت مقاطع فيديو انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي جثث اثنين من السكان الدروز المسنين وابنهما الراشد من ذوي الإعاقة، وكانت جثثهم محترقة جزئيًا، وطالبوا بإعادة رفاتهم إلى عائلاتهم. بعد هذه الحملة، نقلت الجثث إلى مستشفى السويداء الوطني، حيث كانت إحدى الجثث مفقودة الرأس وجثة أخرى غير كاملة.

141. وأدت شائعات عن هدنة في 19 تموز/يوليو إلى دفع بعض السكان الدروز لمحاولة العودة إلى منازلهم لإخماد الحرائق. وفي حالة عائلة من السويمرة، عاد رجل وابنه البالغ، ولكنهما تعرضا للأسر وقتلا على يد مقاتلي العشائر في نفس اليوم.

142. وشهدت كلّ قرية على طريق دمشق السويداء السريع، من الصورة الكبيرة إلى أم الزيتون، النمط نفسه من الحرق مع أدلة على نهب معظم المباني، ولاحظت اللجنة ذلك خلال زياراتها للمنطقة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2025. كما تعرضت كنيسة مار ميخائيل في الصورة الكبيرة، وكنيسة مار بولس في رضيمة اللوى للنهب والتخريب والحرق، وكذلك المجالس والمقامات الدرزية في معظم القرى على المحور الشمالي.

143. وفي القرى الشمالية والغربية، وثقت اللجنة أضرارًا واسعة النطاق من الحريق، وأضرار الأسلحة الصغيرة والمتوسطة، والذخائر غير المنفجرة. وقد حصلت على صور وفيديوهات موثوقة وموثّقة لجثث محترقة في المنازل والشوارع وفي القرى الغربية والشمالية، بما في ذلك معلومات تتعلق بجثث محترقة نقلت إلى مستشفى السويداء الوطني من القرى بعد وقف إطلاق النار في 19 تموز/يوليو.

144. واستمر نهب المنازل، بما في ذلك نزع الأسلاك والمواد الخام الأخرى لأشهر بعد انسحاب مقاتلي العشائر من المناطق المتضررة قرابة 20 تموز/يوليو، إضافة إلى حرق بعض المواقع. على سبيل المثال، كشفت صور الأقمار الصناعية عن وجود منزل محترق في قرية الثعلة بتاريخ 8 آب/أغسطس.

145. وفي كل من القرى الشمالية والغربية لمحافظة السويداء، أبلغ السكان عن اختفاء واختطاف أفراد عائلاتهم وجيرانهم. على الرغم من أن بعضهم وجد ميتًا لاحقًا، احتجاز آخرين أُفرج عنهم لاحقًا، إلا أن العديد منهم ما زالوا مفقودين حتى وقت تقديم هذا التقرير. وبقي عدد قليل منهم، وهم يعيشون في عزلة كبيرة ويحصلون على خدمات محدودة للغاية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، كما أن حرية حركتهم مقيدة بشدة بسبب البيئة الأمنية. وهم معزولون عن أنشطتهم الاقتصادية المعتادة في السويداء أو عن الوصول إلى أراضيهم الزراعية، ويعتمدون عمومًا على المساعدات الإنسانية المحدودة.

146. استمر العنف الذي مارسه مسلحو العشائر والبدو، والمجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء، ضد المدنيين من مجتمعات أخرى ليس فقط في ريف السويداء، بل أيضًا في المدينة، بعد انسحاب قوات الحكومة.

147. وفي 19 تموز/يوليو حوالي الساعة 09:30 صباحًا، داهم عدّة مسلحين من العشائر شقةً قرب دوار العمران. وتواجد هناك عدة مدنيين، من بينهم نساء وكبار السن. دخل المهاجمون وأطلقوا النار داخل الشقة، ونهبوا الممتلكات، واختطفوا أربعة رجال. أخذوهم إلى ساحة العمران القريبة، حيث تعرضوا للضرب والإهانة من قبل 15 رجلًا مسلحًا قبل أن يطلقوا عليهم النار ويقتلوهم من مسافة قريبة جدًا. قام المهاجمون بتصوير عمليات القتل وشاركوها على وسائل التواصل الاجتماعي. وثقت اللجنة استخدام رصاص كبير العيار في غرفة المعيشة ومدخل الشقق، مع مؤشرات على أن الشقة أصيبت أيضًا بطلقات نارية أُطلقتْ من خارج المنزل، وبعد ذلك، اختطفت المجموعة نفسها ثلاث نساء وثلاثة أطفال، من أقارب الرجال الذين أعدموا، وتم تسليمهم إلى رجال مسلحين آخرين نقلوهم إلى درعا. ظهر أحد المسلحين في مقابلة تلفزيونية مباشرة مع المختطفين، وعرّف نفسه بأنه ينتمي إلى عشيرة من درعا، مدعيًا أن المختطفين كانوا مدنيين نازحين. وتم إطلاق سراح جميع المختطفين الستة في نفس اليوم بالقرب من دمشق.

148. وفي حالة أخرى، في 19 تموز/يوليو، داهم مسلحون منزلًا غرب وسط المدينة، حيث اختبأت عدة عائلات، من بينهم أطفال صغار. داهم رجلان مسلحان الباب الخلفي، أحدهما يرتدي زيًّا مموّهًا والآخر يرتدي الزيّ الأسود الخاصّ بقوات الأمن الداخلي، وأجبرا النساء على التجمع في غرفة واحدة، قبل أن يأخذا أربعة رجال وصبيين يبلغان من العمر 15 و17 عامًا إلى الحديقة تحت تهديد السلاح ويصفانهم بـ"الخنازير". كان هناك ثلاثة رجال مسلحين آخرين، اثنان في زيّ مموّه، وآخر يرتدي رداءً طويلًا تقليديًا وقبعةً سوداء، متمركزين في الخارج. توسلت النساء للمهاجمين أن يتركوا الرجال والفتيان، لكن المهاجمين أغلقوا الباب وبدأوا بضربهنّ. بعد ذلك بوقت قصير، تم إطلاق النار على الستة من مسافة قريبة في الحديقة. في وقت لاحق من ذلك اليوم، دخلت مجموعة أخرى من الرجال المسلحين المنزل وسألت النساء إذا كان هناك رجال في المنزل. وبعد أن ردّت النساء بأنهم ماتوا جميعًا، قال أحد الرجال المسلحين: *"ستغادرون معنا، وإلا سيأتي آخرون ويقتلونكم"*. ردت إحدى النساء قائلة: *"لن نغادر، أرجوكم اقتلونا"*، لكن الرجال المسلحين أقسموا على القرآن الكريم أنهم لن يلحقوا بهم الأذى. وعند خروجهم من المنزل، أُخذت النساء أولًا لرؤية رجل يشار إليه بـ"الشيخ" عند دوار العمران ثم إلى منشأة طبية في إزرع. تم احتجازهنّ لفترة وجيزة قبل نقلهنّ إلى منزل خاص، ثم نقلن إلى دمشق حيث أفرج عنهنّ. وجدت زيارة ميدانية لاحقة فوارغ الرصاص وآثار الرصاص في المنزل، وفي موقع دفن الرجال في الحديقة. كما أفاد السكان أنّ امرأة تبلغ من العمر 80 عامًا قُتلتْ بينما كانت وحدها في منزل مجاور.

149. وفي اليوم نفسه مساء، أبلغت امرأة نزحت من الجزء الغربي من دوار العمران أن منزلها قد أحرق في وقت سابق من ذلك اليوم وأن ابنها البالغ من العمر 19 عامًا الذي كان يقيم في المنزل لحماية الممتلكات قد قُتل. يظهر فيديو الشاب محاطًا برجال مسلحين – بعضهم يرتدي الزيّ المموّه الأخضر الذي يشبه زي الجيش العربي السوري، وأحدهم يرتدي ملابس بدوية تقليدية ويحمل سيفًا مربوطًا على ظهره – يقطعون شارب المراهق بالمقص. في اليوم التالي، عثر السكان في المنزل على جثة المراهق، محترقة وبدون رأس. وتم نشر صورة تظهر رأس الشاب المقطوع على وسائل التواصل الاجتماعي لاحقًا، إلى جانب الادعاء الكاذب بأن الجثة تعود لأحد أفراد عشيرة قطع رأسه من قبل قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء.

150. كما تم حرق العديد من المنازل الأخرى في المناطق السكنية خلال هذه المرحلة. في دوار العمران، وصف معلّم سابق كيف فرّ هو وعائلته من المنطقة في 17 تموز/يوليو بعد أن تعرض منزلهم للنهب أربع مرات من قبل مسلحين من بينهم أجانب، أشار إليهم أحد المهاجمين بأنهم "إخوتهم الأيغور"، الذين أهانوا وهددوا العائلة أيضًا. بعد مغادرتهم، تم إحراق الشقة التي عاشوا فيها لمدة 35 عامًا، مما دمر مكتبته ومجموعته الشعرية، وترك العائلة مشردة ومُعدَمة ومصدومة بشدة.

زاي. العنف ضد المدنيين في المجتمعات البدوية في القرى الجنوبية والجنوبية الغربية في السويداء منذ 16 تموز/يوليو

151. في القرى الجنوبية المختلطة التي بقيت تحت سيطرة المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، سارت التطورات على نحو مشابهٍ لأحداث شهبا، حيث شنّ المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء هجمات مباشرة وعشوائية ضد المجتمعات البدوية في 16 تموز/يوليو، عقب المجازر في مدينة السويداء، إلى جانب نهب المنازل واحتلالها.

152. وتضم المنطقة قرى مختلطة سكنت فيها أجيال متعاقبة. ووصف من قابلتهم اللجنة، بمن فيهم النساء بشكل خاص، علاقات وثيقة وجيّدة مع جيرانهم الدروز أو البدو قبل الأزمة، حيث كان الأطفال يلعبون معًا ويذهبون إلى نفس المدارس فضلًا عن علاقات تجارية وزبائنية متبادلة. أعرب الكثيرون عن صدمتهم ودهشتهم عندما هاجمت فصائل الدروز، ونهبت وأحرقت منازلهم وأحياءهم، ومن بينهم عناصر من الفصائل الدرزية يعرفونهم جيدًا وبأسمائهم، بحُكم علاقات الجوار في الماضي.

153. وبدأت علاقات الجوار تتوتر منذ سقوط حكومة الأسد. وكان بعض الجيران الدروز يعبّرون عن استيائهم من الحكومة الجديدة أحيانًا من خلال الإهانات والتهديدات تجاه العائلات البدوية، وشهدت المنطقة تزايد التسليح. وبدأ الجيران الدروز بالتدريب العسكري في التلال المحيطة بقراهم، بدءًا من أوائل ربيع 2025، وانضم الدروز الذين خدموا سابقًا في قوات حكومة الأسد إلى الفصائل الدرزية المرتبطة بالشيخ الهجري بعد سقوط الحكومة السابقة.

154. وأنشأت مجموعات مسلحة يقودها الدروز الحواجز بشكل متزايد، مع تزايد الترهيب ضد البدو، وفرض قيود على الحركة وحظر التجول. رغم ذلك، ظلت علاقات الجوار جيدة بين المجتمعات المحلية حتى اللحظة الأخيرة، حيث أبلغ السكان الدروز والبدو أنهم كانوا يتناولون القهوة معًا قبل أيام قليلة من الأحداث. كما روت العائلات الدرزية والبدوية في القرى الجنوبية استضافتهم للدروز الذين فروا من العنف في مدينة السويداء في 14-15 تموز/يوليو.

155. وبدأت موجة العنف ضد المدنيين في هذه المنطقة في 16 تموز/يوليو، عندما تعرضتْ مجموعة من الرعاة البدو الشباب لكمين وقتلوا في الصباح الباكر، بينهم فتيان يبلغان من العمر 16 و17 عامًا وشابان. عندما سمع والد أحد الضحايا عن الحادث، ذهب مع ابنه البالغ من العمر 14 عامًا لاستعادة الجثث، وقُتل كلاهما أيضًا. تبع ذلك هجوم على سهوة بلاطة شنّته وحدات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء من الشرق بدأ حوالي الساعة 09:00 صباحًا. لم يُبلّغ عن أي مواقع عسكرية في القرية في ذلك الوقت. لاحقًا، حوالي الساعة 12:00 ظهرًا، اقتربت قوات الحكومة وأصابت مركبة مليئة بالمدنيين بقذيفة، مما أسفر عن عدة وفيات. ثم قامت العائلات البدوية بإجلاء النساء والأطفال إلى الغرب، وفر آخر السكان البدو مع قوات الجيش العربي السوري أثناء انسحابهم. تم الإبلاغ عن وقوع ضحايا مدنيين بين كل من المجتمعات البدوية والدرزية، ولا تزال الحالات قيد التحقيق.

156. وبقيت قرية الكفر المجاورة تحت سيطرة المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، حيث كان السكان البدو محاصرين داخل منازلهم وخضعوا لتفتيش عناصر المجموعات المسلحة. وبعد حوالي عشرة أيام، فرّ بعضهم سيرًا على الأقدام، بينما بقي آخرون لعشرة أيام أخرى تحت الحصار حتى تم إجلاؤهم تحت إشراف الهلال الأحمر العربي السوري، وذلك بعد اتفاق بين قيادة المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء والحكومة. على الرغم من الاتفاق على إخلائهم، أفادتْ تقارير موثوقة بأن الجماعات المسلحة سرقت من البدو المغادرين مركباتهم وماشيتهم أثناء مغادرتهم، حيث قال أحد عناصر المجموعة المسلحة لأحد الشهود: "غادروا وأنقذوا *حياتكم، يكفيكم ذلك*."

157. وفي قرية المنصورة، الواقعة على الأطراف الغربية لمدينة السويداء، روى السكان البدو كيف أقامت قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء مواقع عسكرية بدءًا من 11 و12 تموز/يوليو، وبعدها لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم بسبب الأعمال العدائية، بما في ذلك غارة جوية إسرائيلية سببتْ أضرارًا ببعض المنازل والطريق. وبقوا في منازلهم حتى انسحاب الجيش، ثم فروا من القرية تحت النيران، وأصيب شاب مدني واحد على الأقل في منزله.

158. كما هو الحال في أحياء البدو في مدينة السويداء وفي شهبا شمالًا (انظر القسم هاء أعلاه)، بحلول الوقت الذي هدأ فيه القتال، كان السكان البدو في قرى سهوة بلاطة، والمنصورة، وعرى، والكفر، والقريا، ورساس، والمجيمر والقرى الأخرى الخاضعة للمجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في المنطقة الغربية والجنوبية من المدينة قد فروا، سواء أثناء القتال أو أثناء عمليات الإخلاء اللاحقة، مما أدى إلى نزوح معظم البدو في المحافظة من الأراضي التي تسيطر عليها قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء (انظر الخريطة في الملحق الأول).

159. ووصف المدنيون البدو مجموعة من التجارب التي مرّوا بها خلال هروبهم من هذه القرى. هرب بعضهم سيرًا على الأقدام، وبعضهم حفاة القدمين، ولم يستطع الغالبية إحضار أي ممتلكات سوى الملابس التي كانوا يرتدونها. وذكرت النساء ممّن قابلتهم اللجنة كيف لم يحملنَ سوى أطفالهنّ، وسط القذائف والرصاص الذي أصاب عدة نساء وأطفال. وفرّ آخرون في مركباتهم الخاصة، أحيانا بمرافقة المجموعات الإنسانية، أو في القوافل الإنسانية.

160. وعندما قابلتهم اللجنة، كان الكثيرون منهم يعيشون في مخيمات مؤقتة للنازحين داخليًا، في خيام بسيطة في وسط الصحراء، بعيدًا عن أي مدارس أو رعاية صحية أو مصادر مياه. شعر الكثيرون باليأس من فقدان المنازل والحدائق وبساتين التفاح التي بنوها بعناية واعتنوا بها لأجيال، والتي تم نهبها أو تعرضتْ للتلف أو الاحتلال منذ ذلك الحين. وفي الوقت نفسه، كانت الروابط الطويلة الأمد بين المجتمعات لا تزال قائمة، كما يتضح من امرأة بدوية تصف جهود جارتها الدرزية لمساعدتها في استعادة ملابس عائلتها ومقتنياتها، محافظة على سرية مكالماتهم الهاتفية لتجنب المشاكل من الأقارب الذكور الذين يعارضون هذه الصداقات.

حاء. الاعتداء على السلامة الجسدية في أيار/مايو، وبدءًا من 13 تموز/يوليو

الاحتجاز التعسفي، والاختطاف والاختفاء

161. تعرض مئات المدنيين للاحتجاز التعسفي أو الاختطاف على يد قوات الحكومة أو مقاتلي العشائر أو قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء خلال التصعيد في السويداء في تموز/يوليو. وتم تنفيذ عمليات الاعتقال والاختطاف أثناء العمليات العسكرية وبعدها، مستهدفة الأشخاص المتنقلين أو الأشخاص الذين يحتمون في منازل أو مبان سكنية، والتي تعرضت لعدة غارات وانتهاكات ذات صلة من قبل فصائل مسلحة، بما في ذلك النهب والتعذيب والقتل، كما هو موضح في القسمين الرابع والخامس أعلاه.

162. ولم يُحدّد بعد العدد الإجمالي للمدنيين الذين تم اختطافهم أو اعتقالهم في السويداء من 13 إلى 20 تموز/يوليو، لكنه من المرجح أن يصل إلى الآلاف في جميع المجتمعات. وقد تم إطلاق سراح العديد من الأفراد منذ ذلك الحين، غالبًا في تبادلات متفق عليها بعد مفاوضات ووساطة شاركت فيها عدة جهات، من بينها القادة الدروز والبدو المحليين والمنظمات الإنسانية مثل الهلال الأحمر العربي السوري، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. أما بالنسبة للأشخاص الذين يُعتقد أنهم لا يزالون في الاحتجاز، فقد تردد الكثيرون في الحديث عنهم بأيّ تفصيل، خوفًا من أي خطوة قد تؤثر سلبًا على فرصة تحريرهم.

163. وبالنسبة للاحتجاز من قبل قوات الأمن الحكومية، فقد تم احتجاز حوالي 110 محتجزين من السويداء في سجن عدرا المركزي في أيلول/سبتمبر وفقًا لأحد المحتجزين السابقين. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، أفرجتْ السلطات عن نصف الضحايا بشكل أحادي في دفعتين على الأقل، بما في ذلك بعض المرضى والذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا. وتم الإفراج عن المزيد منهم بشكل أحادي خلال الأسابيع التالية، بما في ذلك قاصران تم الإبلاغ عن الإفراج عنهما في كانون الأول/ديسمبر. خلال زيارة اللجنة الميدانية إلى دمشق في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2025، صرّح رئيس إدارة السجن المركزي أن 69 محتجزًا من السويداء ما زالوا محتجزين هناك، مضيفًا أن حوالي نصف هذه الحالات تتعلق بقضايا جنائية لا علاقة لها بأحداث تموز/يوليو.

164. أما بالنسبة للاحتجاز على يد الفصائل الدرزية المسلحة الرئيسية المرتبطة بالشيخ الهجري، فقد اعترف الحرس الوطني أيضًا باحتجاز حوالي 30 مقاتلًا مزعومًا في فندق سابق في مدينة السويداء. وخلال زيارة اللجنة للمدينة، سعت لزيارة موقع الاحتجاز لكنّها لم تحصل على الموافقة لذلك. وأفادت التقارير بأن عددًا من المحتجزين أُفرج عنهم في شباط/فبراير 2026 أثناء إعداد هذا التقرير.

165. أما بالنسبة للاختطاف على يد مقاتلي البدو والعشائر أو المقاتلين الدروز الآخرين، فلا تستطيع اللجنة تأكيد العدد الدقيق للأشخاص الذين تم اختطافهم وأُفرج عنهم لاحقًا. وأشارت تقارير المنظمات غير الحكومية إلى أن حوالي 130 شخصًا قد تم اختطافهم في مدينة السويداء وريفها في تموز/يوليو، مع تقارير عن حالات إفراج مستمرة حتى كانون الأول/ديسمبر 2025.

ظروف الاعتقال والاحتجاز وأنماطهما

166. نفذت القوات الحكومية العديد من الاعتقالات الموثقة ضدّ المدنيين بطريقة تعسفية، وغالبًا ما بدت أنها تستند إلى دوافع تمييزية، حيث تكررت الإشارة إلى الهوية الطائفية للمحتجزين، مصحوبة بإهانات وتصريحات مهينة موجهة إلى الديانة الدرزية. حدثت

كل من عمليات الاعتقال والإفراج دون عرض المحتجزين أمام أي سلطة قانونية مختصة؛ ولم يتم إبلاغ المحتجزين بحقوقهم وبالتهم الموجّهة إليهم عند الاعتقال، وغالبًا ما حصلت عمليات الإفراج مقابل إطلاق سراح السجناء المحتجزين لدى المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، بما في ذلك في تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2025 وشباط/فبراير 2026.

167. ويبدو أن المكاسب المالية شكلت دافعًا أساسيًا أيضًا وراء هذه الحالات. تم احتجاز العديد من المدنيين، بمن فيهم كبار السنّ والنساء والأطفال، من منازلهم على يد أفراد قوات الحكومة الذين شاركوا في الوقت نفسه في نهب وسرقة ممتلكات المحتجزين الشخصية. وبالمثل، كانت عمليات الاختطاف على يد مقاتلي العشائر أو أعضاء الفصائل الدرزية مدفوعة بمكاسب مالية، حيث أبلغت عدة عائلات من المفقودين عن تلقي مكالمات، غالبًا من هواتف أحبائهم المحمولة، تطالب بفدية للإفراج عنهم، مما يشير إلى التورط المتكرر في أنشطة إجرامية وعصابات مسلحة إجرامية.

168. وأجرت اللجنة مقابلات مع عدة معتقلين أفرج عنهم من بعد احتجازهم لدى الحكومة، ووصفوا أنهم احتجزوا في عدة مرافق احتجاز مختلفة، ونقلوا من مبان إلى أخرى، بما في ذلك مبان وصفت بأنها مبان تابعة سابقًا لفرع الاستخبارات الحكومية، ومباني الشرطة العسكرية، والمستشفيات، وسجن عدرا المركزي. في كثير من الحالات، تم نقل المعتقلين الذين تم احتجازهم أولًا في درعا إلى سجن عدرا المركزي في دمشق قبل إطلاق سراحهم.

169. ووصف المحتجزون بعد الإفراج عنهم أنهم حُرموا من التواصل مع المحامين أو أفراد العائلة، رغم أنهم حصلوا لاحقًا على إمكانية استخدام الهاتف أو سبل التواصل الأخرى داخل مرافق الاحتجاز الرسمية مثل سجن عدرا المركزي. وقد زادت هذه القيود من قلق العائلات من أن بعض أحبائهم الذين اختفوا خلال أحداث تموز/يوليو قد لا يزالون محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي لدى السلطات السورية.

170. وفي إحدى الحالات، تم احتجاز ثلاثة طلاب دروز في محيط شهبا في 19 تموز/يوليو، على يد مسلحين وصفوا بأنهم أعضاء في قوات الأمن الداخلي. وتلقت عائلاتهم رسائل صادرة من هواتفهم المحمولة، بما في ذلك صور وفيديوهات تظهرهم في الأسر، مطالبين بدفع فدية لإطلاق سراحهم. على الرغم من أن عائلاتهم دفعت عدة فديات للخاطفين، لم يفرج عن الرجال الثلاثة. بدلًا من ذلك، أظهر فيديو نشر على وسائل التواصل الاجتماعي في أوائل آب/أغسطس الرجال الثلاثة على الأرض وهم يرتدون قمصانهم فوق رؤوسهم وكانوا محاطين برجال مسلحين، وتم وصفهم بأنهم من قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء المعتقلين حديثًا. في كانون الأول/ديسمبر، أبلغ طرف ثالث العائلات بأن المدنيين الثلاثة محتجزون في عدرا، لكن العائلات لم تتمكن من الحصول على تأكيد من إدارة السجن.

171. وفي سجن عدرا، كان محتجزو السويداء في جناح واحد دون فصل القاصرين عن البالغين. وقال أحد الناجين من الاحتجاز إنه تم احتجازه كجزء من مجموعة مكونة من 110 مدنيين دروز في عدرا، شملت رجلًا مصابًا بمتلازمة داون، وشخصًا من ذوي الإعاقة، وقاصرين. بينما ذكر الناجون ممّن قابلتهم اللجنة أنهم لم يتمكنوا في البداية من التواصل مع عائلاتهم أو طلب استشارة قانونية في عدرا، إلا أنه تم تسهيل هذا التواصل لاحقًا. على سبيل المثال، أبلغ أحد المعتقلين المفرج عنه بأنه سُمح له بإجراء مكالمة هاتفية قبل أيام قليلة من إطلاق سراحه.

172. وأفاد عدة أشخاص أفرج عنهم عن تعرضهم أو تعرّض محتجزين آخرين للتعذيب، إما في سياق اعتقالهم من قبل رجال مسلحين مجهولين أو أثناء احتجازهم لدى الحكومة، بما في ذلك الضرب باليدين والخراطيم وأشياء أخرى، بالإضافة إلى التهديدات والإهانات. أبلغ مدني محتجز في الشرطة العسكرية ثم في مرفق تابع لقوات الأمن الداخلي في درعا عن تعرضه لضرب شديد بالعصي والأسلاك والأيدي عند وصوله إلى الشرطة العسكرية. وتحسنت معاملتهم لاحقًا، حيث سُمح للمحتجزين بالتواصل مع أقاربهم، وتم توفير الطعام والماء الكافيين، رغم احتجازهم في مكان ضيق مع العديد من الآخرين. لكن في عدّة حالات، وصف المحتجزون أيضًا ممارسات مهينة، مثل حلق اللحى أو الشارب بالقوة. وقال أحد المحتجزين إنه أُجبر على توقيع وثائق لم يسمح له بقراءتها، مما يشير إلى اعتراف قسري.

173. وفي إحدى الحالات، اعتقل أعضاء قوات الأمن الداخلي شخصًا مدنيًا في 14 تموز/يوليو في قرية غرب السويداء، واحتجزوه لحوالي أسبوعين في مرفق احتجاز في مدينة درعا يعود إلى فرع الأمن السياسي في الحكومة السابقة. وصف الرجل، الذي كان محتجزًا في زنزانة صغيرة تحت الأرض مع مدنيين آخرين، كيف تعرض المحتجزون الآخرون بشكل روتيني لأشكال مختلفة من العنف، بما في

ذلك الضرب بعصي بلاستيكية وأشياء أخرى لمدة خمسة أيام متتالية، وتعرضهم المستمر للإهانات والإذلال، بما في ذلك الحلاقة القسرية للشارب. وكان جسده مغطى بالكدمات عند إطلاق سراحه.

174. وبالمثل، تم نقل مدني احتجزه عناصر من قوات الأمن الداخلي في غرب السويداء في 15 تموز/يوليو أيضًا إلى منشأة احتجاز في درعا كانت مرتبطة سابقًا بفرع الأمن العسكري في الحكومة السابقة، إلى جانب حوالي 40 مدنيًا آخرين، بينهم قاصرون. عند وصولهم، تم تقييد المحتجزين بالأصفاد ووضعهم على الأرض لضربهم وجلدهم، وأبلغ المدني أن ظهره كان متورمًا بالدماء.

175. وفي حالة أخرى، تم احتجاز مدني يعاني من إعاقة سابقة وشلل جزئي في 16 تموز/يوليو من قبل قوات الأمن الداخلي في مدينة السويداء، بعد أن تعرض للضرب المبرح وأطلق عليه النار في ساقه خلال مداهمة على منزله. تلقى الرجل الرعاية الصحية في منشأة طبية في درعا حيث احتجز مع حوالي عشرين مدنيًا اعتقلوا في السويداء، بمن فيهم نساء وكبار السن. أفاد بتلقيه تهديدات بالقتل أولًا من مقاتلين بدو إلى جانب بعض أعضاء قوات الأمن الداخلي داخل المستشفى، لكن الطاقم الطبي وقوات الأمن الداخلي المحلية الأخرى من درعا ساهموا في حمايته من الأذى، حتى تم إطلاق سراحه في تبادل أسرى.

176. كما تلقت اللجنة تقارير عن وفاة أثناء الاحتجاز لدى الحكومة. في إحدى القضايا التي تم التحقيق فيها، تم احتجاز عدة سكان من قرية في غرب السويداء من قبل أعضاء قوات الأمن الداخلي في 14 تموز/يوليو عقب دخول قوات الحكومة إلى القرية. أبلغ أحد أقارب شخص محتجز لدى قوات الأمن الداخلي أن المحتجز نُقل إلى مرفق تابع للأمن الداخلي في إزرع للتحقيق، وقد أكد المحتجز ذلك في مكالمة مع عائلته في نفس المساء. بعد حوالي عشرين يومًا، تعرّفت العائلة عليه في صورة وزعها مركز التعريف الذي تديره وزارة الصحة في دمشق وتظهر رجلًا متوفيًا وتشير إلى أن الجثة وصلت من إزرع ودفنت في نجها.

177. وأجرت اللجنة مقابلات مع المعتقلين المفرج عنهم الذين كانوا محتجزين لدى المجلس العسكري في السويداء والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. وقدر عددهم بـ 1,300 شخص محتجزين في شهبا وأم الزيتون، وكان من بينهم مدنيون من البدو. ووصفوا تعرضهم للضرب، والأفعال المهينة، والنهب، ونقص الطعام والماء، والحرمان من الرعاية الطبية (انظر التفاصيل في الملحق الثاني، القسم هاء أعلاه).

178. وكان من بينهم محتجزون من البدو من شهبا، ومن الدروز غير المنتمين إلى فصائل المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. وكانوا محتجزين في مرفق احتجاز يقع في "غرفة عمليات" في مدينة السويداء في 17 تموز/يوليو. أفادوا بأنهم تعرضوا للتعذيب، وشاهدوا آخرين يتعرضون للتعذيب، دون توفير الطعام والماء الكافيين.

179. وتشير تقارير أخرى متعددة عن تعرض مدنيين للتعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم لدى المجلس العسكري في السويداء والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، بالإضافة إلى وفيات أثناء الاحتجاز. وأصيب شاب برصاصة في ساقه بعد خروجه من منزله، وشوهد لاحقًا في مقاطع الفيديو وهو يتعرض للتعذيب أثناء احتجازه؛ ولا يزال مفقودًا. أفادت عائلة بدوية نازحة داخليًا هربت من قرية القصر في شمال شرق السويداء أن ابنهم اختطف في قنوات على يد المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، وأبلغ أحدهم لاحقًا العائلة عبر رسالة نصية أن ابنهم قد قتل. وبشكل منفصل، وصف شاب من شهبا كيف هاجمت قوات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء منزله في 17 تموز/يوليو 2025، حيث تم احتجاز أفراد العائلة وضربهم وإطلاق النار عليهم، بمن فيهم شقيقه ذوي الإعاقة الذي يستخدم كرسيًا متحركًا.

الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي

180. تعرضت عدة نساء وفتيات للعنف الجنسي، شملت الاغتصاب، وتهديدات بالاغتصاب؛ والعري القسري والتفتيش الجسدي غير المبرر وغير المتناسب للنساء والفتيات. كما تلقت اللجنة تقريرًا موثوقًا عن العنف الجنسي ضد الرجال، ولا يزال قيد التحقيق.

المعلومات المقدمة من الممارسين الطبيين

181. أفاد الممارسون الطبيون المشاركون في الاستجابة الطارئة للعنف المسلح في السويداء بأنهم عالجوا ضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، في سياق النزاع.

182. ووصف أحد الأطباء أنه كان يعالج امرأة في الثلاثينيات من عمرها من السويداء. كانت تعاني من عدوى شديدة في عنق رحمها وروت أنها تعرضت للاغتصاب. وقُتل معظم أفراد عائلتها الآخرين.

183. وأفاد طبيب أن امرأة درزية، أم لثلاثة أطفال في الثلاثينيات من عمرها، حملت نتيجة الاغتصاب، مما يرقى إلى الحمْل القسري بموجب القانون الدولي. ولم يتم التعرف على الجاني.

الاغتصاب

184. كما حققت اللجنة في قضية اغتصاب فتاة درزية قاصر في السويداء. كانت الفتاة محاصرة في منزل لمدة يومين مع والدتها وعائلتها الممتدة خلال التوغلات العسكرية، حيث دخل عدة مسلحين إلى المنزل، وفتشوا المبنى، وسرقوا ممتلكات ثمينة، وهددوا أفراد العائلة. في صباح 16 تموز/يوليو، دخلت مجموعة من ثلاثة مقاتلين المنزل. وصفت الفتاة واحدًا منهم بأنه من ذوي البشرة الفاتحة ويبدو آسيويًا، والثاني يتحدث بلكنة أجنبية، والرجل الثالث بدا من أصل سوري. وتعرضت للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي على يد الرجال. بعد فترة وجيزة، دخل ضابطٌ إلى المنزل وأمر الرجال بالتوقف. وأكدت الأدلة الطبية وغيرها من المعلومات صحة الحادث.

عمليات التفتيش التي تنتهك الخصوصية، والعري القسري

185. حققت اللجنة في حالتين من العري القسري وعمليات تفتيش جسدية غير مبررة تنتهك خصوصية النساء، في سياق قيام أفراد مسلحين بتفتيش المنازل ونهب الممتلكات.

186. ووقعت كلتا الحادثتين في 16 تموز/يوليو في مدينة السويداء. في الحالة الأولى، صباح 16 تموز/يوليو، دخل خمسة مسلحين يرتدون زيا عسكريًا مموهًا باللون الأخضر الزيتوني ويتحدثون العربية بلكنة مكسّرة، إلى منزل بالقرب من دوار العمران في مدينة السويداء. فتش أحد المقاتلين خمس نساء، ولمس صدورهنّ وأعضاءهنّ الحميمة بحجة البحث عن أشياء ثمينة مخبأة في ملابسهنّ. تم تفتيش جميع النساء الخمس في نفس الشقة بنفس الطريقة، وفقًا لشاهدة عيان تم تفتيشها أيضًا.

187. وفي الحالة الثانية، في 16 تموز/يوليو مساء، روت امرأة كيف أجبرت عدة نساء من عائلتها على خلع ملابسهنّ على يد مسلحين دخلوا منزلهم، ثم أطلقوا النار عليهنّ لاحقًا (انظر الملحق الثاني، القسم دال أعلاه).

اختطاف النساء

188. أُفيد بأن العديد من النساء تم اختطافهنّ أو احتجازهنّ وفي معظم الحالات أفرج عنهنّ لاحقًا، بما في ذلك خمسة عشر حالة اختطاف من هذا النوع لإحدى عشرة امرأة درزية وأربع فتيات درزيات، وأربع نساء وثلاث فتيات من مجتمع البدو، وثّقتها اللجنة. على سبيل المثال، تم اختطاف امرأة مسنّة من منزلها في المجدل بين 13 و16 تموز/يوليو على يد ثلاثة رجال مسلحين مجهولين. تم نقلها إلى درعا واحتجازها لمدة تقارب الأسبوعين قبل أن يفرج عنها في جرمانا. في حالة أخرى، تم اختطاف ثلاث نساء في ثعلة منتصف تموز/يوليو على يد رجال مسلحين مجهولين، ثم تم إطلاق سراحهنّ من قبل قوات الأمن الداخلي في 20 تشرين الثاني/نوفمبر بعد مداهمة للمبنى الذي احتجزنَ فيه في قرية المسيفرة في درعا.

189. وفي حادثة رمزية، حُبست عائلة ممتدّة في منزلها في قرية في ريف السويداء الشمالي، حيث اقتحمت مجموعة كبيرة من الرجال المسلحين الحي في 18 تموز/يوليو عند الفجر، وكانوا يرتدون مزيجًا من الملابس المدنية والزي العسكري، وعدة منهم يرتدون زي قوات الأمن الداخلي، من بينهم واحد يرتدي عصبة رأس حمراء. أطلق رجال مسلحون النار على العائلة المؤلفة من المدنيين عن قرب بعد أن أطلق أحد أفرادها النار عليهم، مما أسفر عن مقتل امرأة ورجلين. تم اختطاف المرأتين الناجيتين وثلاثة أطفال، وتسليمهم إلى رجلين مسلحين صورا نفسيهما مع المحتجزين، مظهرين إياهم زورًا كضحايا لميليشيات درزية. في اليوم التالي، نقل المختطفون إلى منزل في محافظة أخرى ضمن قافلة عبرت عدة حواجز تابعة لقوات الأمن الداخلي. على الرغم من إصابات الشظايا التي تعرض لها عدة مختطفين خلال الهجوم، رفض الخاطفون نقلهم إلى منشأة طبية. بدلًا من ذلك، قدموا علاجاً سطحيًا، تاركين الشظايا في أجسامهم. وتعرضوا مرارًا للإهانة على أسس طائفية، وتعرضوا للتهديد على يد الخاطفين الذين ادعوا انتماءهم لداعش. اضطرت امرأة واحدة للقيام بمهام تنظيف رغم حالتها الصحية. تم الإفراج عن المختطفين في نهاية المطاف في تبادل أسرى بين قوات الأمن الداخلي والمجلس

العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء في نهاية تموز/يوليو. كان أحد الخاطفين شخصية مؤثرةً، وتم اعتقاله لاحقًا من قبل الحكومة، ثم أُفيد عن إطلاق سراحه بموجب مرسوم العفو العام الرئاسي رقم 39 الصادر في شباط/فبراير 2026.[19]

190. وفي حالة أخرى في 18 تموز/يوليو، تم اختطاف امرأتين درزيتين تحت تهديد السلاح من منزلهما في قرية في ريف السويداء الغربي على يد رجال مسلحين كانوا، بحسب الناجيتين، ينتحلون شخصية أفراد من قوات الأمن الداخلي. تم أخذهما أولًا إلى منزل خاص في درعا، وقيل لهما بأنه سيتم استخدامهما كورقة مساومة لإطلاق سراح الشبان المحتجزين من قبل ميليشيات الدروز. وتم نقلهما إلى مرفق احتجاز تابع لقوات الأمن الداخلي في درعا ثم أفرج عنهما في دمشق بعد حوالي 5 أيام من اختطافهما.

191. وفي الأسابيع والأشهر التي تلت الأحداث العنيفة مباشرة، تم الإبلاغ عن اختفاء ما يصل إلى 105 نساء من الدروز.[20] تم التأكيد لاحقًا على مقتل عدة نساء مفقودات تم الإبلاغ عنهن أثناء انتشال الجثث. في إحدى هذه الحالات، تعرفت عائلة امرأة مسنة من الثعلة، كانت قد فقدت الاتصال بها في 17 تموز/يوليو، على جثتها في تشرين الثاني/نوفمبر بعد استرجاعها ونقلها إلى مستشفى السويداء الوطني. وفي حادثة أخرى، تم تأكيد وفاة زوجين مسنين من الثعلة في تشرين الثاني/نوفمبر، كانا مفقودين منذ 13 تموز/يوليو، وذلك بعد إطلاق سراح مدنيين مختطفين أشاروا إلى رؤية جثتيهما. تواصل مركز التعريف الذي تديره الحكومة لاحقًا مع العائلة لإبلاغهم بأن قريبتهم قد دفنت في نجها في دمشق. ومع ذلك، في معظم الحالات المبلغ عنها، عُثر على النساء بأمان بعد انتهاء انقطاع الاتصال الذي سبّب صعوبة في الوصول إليهنّ. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت اللجنة على علم بثلاث حالات لم يتم فيها العثور على نساء مفقودات من الدروز، بالإضافة إلى ثلاث نساء وفتاة واحدة من البدو أُفيد عن احتجازهنّ على يد المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء.

العوائق أمام توثيق العنف الجنسي

192. وكانت العوائق أمام توثيق الاغتصاب والعنف الجنسي كبيرة طوال التحقيق، بسبب المفاهيم الثقافية أو الدينية المنتشرة والمتجذرة، مثل الشرف والعار والوصم الذي يعاني منه الناجون من جميع أشكال العنف الجنسي. غالبًا ما يتردد الناجون من العنف الجنسي في التحدث علنًا أو في توثيق محنتهم، أو حتى التحدث إلى أقاربهم عن تجربتهم. بالنسبة للكثيرين، تعني الصدمة العميقة والدائمة أنهم قد يحتاجون لسنوات قبل أن يقرروا الحديث عن الانتهاكات التي نجوا منها. لم يكن من الممكن تحديد مدى انتشار العنف الجنسي في وقت كتابة هذا التقرير نظرًا لمثل هذه العوائق.

193. وتلقت اللجنة تقارير عن جرائم قتل بداعي الشرف في هذا السياق، رغم أنه لم يتم توثيق مثل هذه الحالات حتى إعداد هذا التقرير. كما أشارت النساء النازحات إلى الخوف من جرائم الشرف كسبب يدفعهنّ لعدم العودة إلى منازلهنّ.

194. كما رأينا سابقًا خلال النزاع في سوريا، غالبًا ما تمتدّ الوصمة لتطال الضحايا بما يتجاوز من تعرضوا للعنف الجنسي. على وجه الخصوص، في حالة النساء اللواتي حُرِمْنَ من حريتهنّ لفترات قصيرة أو طويلة، يفترض المجتمع عادة أنهنّ تعرضن للاغتصاب أو العنف الجنسي. ويعانين من الوصمة بنفس القدر كاللواتي تعرضنَ فعليًا للاغتصاب. خلال أحداث تموز/يوليو، تم حرمان عدد كبير من النساء والفتيات، من المناطق الدرزية والبدوية، من حريتهنّ بشكل غير قانوني وتم أخذهنّ كرهائن. ولم يكن ذلك لأي غرض عسكري، بل تم استخدام حرمانهنّ من الحرية كورقة مساومة لإطلاق سراح المقاتلين والمدنيين الذين أسروا على يد الخصم.

195. وبالنسبة للعديد من هؤلاء النساء والفتيات، فإن تأثير حرمانهنّ من الحرية يدوم حتى بعد إطلاق سراحهنّ. في حالة امرأة من السويداء عادت سالمة من الاختطاف إلى عائلتها، أُفيد أنّ أقاربها سألوها عما إذا كانت ستخضع لعملية جراحية، معتقدين أنها تعرضت للاغتصاب. خوفًا من العار، لم تعد تشعر بالراحة في العيش مع أقاربها، وبدلًا من ذلك اختارت الانتقال إلى ملجأ مؤقت للنازحين داخليًا. وتم اعتبار امرأة أخرى علنًا بأنها ناجية من الاغتصاب، لكنها في الواقع لم تتعرض للاغتصاب. وأعربت عن يأسها من تصنيفها بهذا الشكل من قبل المجتمع، بعد انتشار أخبار خاطئة عن تجربتها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي.

طاء. انتهاكات متعلقة بالممتلكات في أيار/مايو وابتداءً من 13 تموز/يوليو

النهب والحرق المتعمد

[19] https://x.com/AlekhbariahSY/status/1975237400377925977?s=20 انظر أيضًا https://sana.sy/locals/2410254/

[20] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/08/syria-un-experts-alarmed-attacks-druze-communities-including-sexual-violence

196. تعرضت معظم المناطق التي أصبحت تحت سيطرة القوات الحكومية ومقاتلي العشائر بعد 14 تموز/يوليو للنهب والسرقة واسعة النطاق، معظمها تحت تهديد مباشر باستخدام العنف أو عبر استخدامه فعليًا ضدّ الضحايا. وقعت عمليات حرق للمنازل والأعمال التجارية في جميع المناطق، بما في ذلك مدينة السويداء، بينما تم نهب قرى بأكملها بشكل منهجي وحرق المباني في القرى ذات الأغلبية الدرزية، وفي المناطق الشمالية والجنوبية من المحافظة، بين 14 و19 تموز/يوليو، رغم استمرار الحرق والنهب لأشهر بعد ذلك. وقع حرق ممنهج لجميع المباني القائمة تقريباً في القرى الشمالية والغربية بين 17 و20 تموز/يوليو أثناء دخول مقاتلي العشائر. وحدثت آخر عمليات الحرق في مواقع في القرى الغربية تحت سيطرة الحكومة قبل الانتهاء من هذا التقرير في كانون الأول/ديسمبر 2025.

197. كما أفادت المجتمعات البدوية النازحة بأن منازلهم قد نُهبتْ، إلى جانب النقود والذهب والأشياء الثمينة، كما سرقت مواشيهم ومركباتهم ومعداتهم الزراعية. تم إحراق أو تدمير عدة منازل للبدو، بينما تمت مصادرة واحتلال الغالبية العظمى من منازل البدو النازحين في شهبا ومدينة السويداء، وفي بعض الحالات من قبل أعضاء من مجموعات المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. في كثير من الحالات، حدث ذلك تحت تهديد السلاح، وسط تهديدات، وإهانات، وممارسة العنف. وفي حالات أخرى، أبلغهم الأصدقاء والجيران الدروز الذين كانوا على اتصال معهم عن تعرض منازلهم للنهب والحرق والدمار بعد هروبهم.

198. وفي مدينة السويداء والقرى الشمالية والغربية، نفذت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر النهب بشكل منهجي أثناء تقدمهم. جمعت اللجنة شهادات عن النهب من السكان المهجرين من معظم القرى في المحور الشمالي والغربي بالإضافة إلى مواقع في جميع أنحاء مدينة السويداء، بما في ذلك مساكن الخضر، ودوار العمران، والشارع الرئيسي في السويداء، وحي المهدية، سوق الكهرباء، بالإضافة إلى حي طربيه. وقعت السرقات على الحواجز، وداخل المنازل أثناء المداهمات التي يزعم أنها تهدف إلى البحث عن الأسلحة والمقاتلين، وكذلك في مناطق التسوق. على سبيل المثال، تم نهب المحلات التجارية في الشارع الرئيسي بالكامل في 15 و16 تموز/يوليو. يشمل ذلك "سوق الذهب" وعدة متاجر للهواتف المحمولة والإلكترونيات. أظهرت كاميرات المراقبة التي جمعتها اللجنة وتحققت منها خلال زيارة ميدانية عدة مجموعات من الرجال المسلحين يسرقون الممتلكات، بما في ذلك أفراد يرتدون زيًّا يشبه زيّ الشرطة العسكرية في الجيش العربي السوري، بالإضافة إلى آخرين يرتدون ملابس مدنية.

199. وفي حالات مداهمات المنازل التي كان فيها السكان متواجدين، وصف معظم من قابلتهم اللجنة أن عدة مجموعات من الرجال المسلحين دخلت مرارًا، وفي بعض الحالات كل ساعة، مهددة السكان على التوالي بتسليم النقود والذهب والمجوهرات والهواتف المحمولة ومفاتيح المركبات حتى يتمكنوا من سرقة السيارات والدراجات النارية. في بعض الحالات، كانت المجموعات تطلب إحضار هذه الأغراض إليهم، وفي حالات أخرى كانت تبحث في المنازل، مدعية أحيانًا أنها تبحث عن أسلحة أو رجال في سن القتال. عادة ما كانت المداهمات المنزلية مصحوبة بالتهديدات والإهانات الطائفية، وفي كثير من الحالات إطلاق النار داخل المنازل، والضرب والقتل. وروى العديد ممّن قابلتهم اللجنة أنهم أخبروا المجموعات التي وصلت لاحقًا خلال الأحداث بأنهم قد أعطوا كل شيء يملكونه للمجموعات السابقة، مما أدى غالبًا إلى تهديدات وإهانات إضافية. وتم استهداف العائلات الثرية بشكل خاص.

200. وفي بعض الحالات في القرى الغربية، وصف شهود أن قوات الأمن الداخلي والجيش العربي السوري كانت تبحث في المنازل وتغادر دون نهبها بعد التحقّق منها. روى بعضهم أن عناصر الأمن الداخلي تركوا رقم هاتف للاتصال به في حال واجهوا أي تحديات، أو أنهم قدموا ورقة تشير إلى أن المنزل قد تم التحقّق منه. لكن ذلك لم يكن له أيّ أثر، إذ سرقت مجموعات المقاتلين التالية الهواتف المحمولة، وتجاهلتْ هذه الأوراق التي كُتبت عليها معلومات الاتصال بالأمن الداخلي، أو سرقتها في بعض الحالات.

201. أما الحالات التي لم يكن فيها السكان في منازلهم، روى السكان أنهم اكتشفوا عند عودتهم تعرض منازلهم وأعمالهم التجارية للنهب ولسرقة الممتلكات الثمينة. أبلغ الشهود عن نهب كثيف لمنازل الفارين أو المقتولين، خصوصًا في القرى الشمالية والغربية التي تأثرت خلال غزو مقاتلي العشائر في 18–19 تموز/يوليو، وأيضًا خلال تقدم الحكومة ومقاتلي العشائر في 14 تموز/يوليو. ووصف الشهود النهب الذي تم على مراحل، حيث تمت أولًا سرقة النقود والذهب وأشياء ثمينة أخرى (مثل الوقود، والمنتجات الزراعية أو زيت الطهي والمركبات)، ثم الأثاث، ثم الألواح الشمسية، وخزانات المياه والعناصر الهيكلية مثل الأبواب، وإطارات النوافذ، والكابلات الكهربائية. بمجرد اكتمال النهب، كانت تُحرق المنازل. ذكر الشهود أنّ النهب طال الأثاث عالي الجودة، بينما كان الأثاث والبضائع الأقل جودة يُحرق داخل المنازل.

202. وتأكدت اللجنة في عدد من الزيارات الميدانية في المحور الشمالي والغربي اعتبارًا من أيلول/سبتمبر 2025 من الحجم الهائل للحرق. وقد حُرقت تقريبًا كلّ المنازل أو الأعمال التجارية أو الهياكل الزراعية بحسب ما رأت اللجنة، بما يضم آلاف المنازل، من الصورة الكبرى إلى أم الزيتون على طول الطريق الشمالي، إضافة إلى كلّ القرى في المنطقة الغربية باستثناء الأصلحة وخربا (حيث لا يوجد سكان دروز). طال الحرق المباني الدينية (انظر القسم التالي أدناه)، التي تعرضت أيضًا للتخريب والنهب، بالإضافة إلى كل الهياكل المرئية، سواء في وسط القرى أو في المنازل والأعمال التجارية النائية. كما تم حرق المركبات التي لم يتمكنوا من تحريكها، وتُركت في الشوارع أو في ممرات المنازل والساحات. كما لاحظت اللجنة وجود قذائف غير منفجرة ومخلفات الحرب في هذه القرى، لا سيما القنابل اليدوية ودبابيس القنابل غير المنفجرة داخل المنازل المحترقة وحولها. كما لاحظت وجود عبوات وقود فارغة في العديد من المواقع، تستخدم لتخزين الوقود الخاصّ بالمركبات بالإضافة إلى وقود التدفئة.

203. ويجدر الذكر أيضًا أن اللجنة لاحظت تدمير محطات محولات الطاقة بشكل واضح في القرى في هذه المناطق، وفي العديد من الأماكن بدا أن خطوط الكهرباء قد انقطعت. ويتوافق ذلك مع تصريحات من قابلتهم اللجنة، بأن اللصوص قاموا أيضا بسرقة المعادن الصالحة للاستخدام من المنازل والمرافق، واستمر ذلك في بعض القرى ليلًا حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025 على الأقل. في الغرف التي لم تحترق بالكامل، لاحظت اللجنة أيضًا أن الأثاث المتبقي قد قُلب، وتم تفريغ الصحون والأدوات المنزلية من الرفوف، بما يتوافق مع النهب أو البحث عن الأغراض.

204. وتم نقل المواد المنهوبة، بما في ذلك المركبات، خارج محافظة السويداء وتمكنوا من عبور الحواجز دون توقيفهم. وعلى سبيل المثال، ذكر أحد المختطفين أنه نُقل من السويداء بواسطة مسلحين ضمن قافلة كبيرة تحمل العديد من الأشياء المنهوبة، بما في ذلك المعدات المنزلية مثل الثلاجات والغسالات، التي عبرت عدة حواجز دون أن تتوقف، أو أحيانًا تم تسليم أشياء منهوبة للجنود على الحواجز كرشوة.

الهجمات على المباني والأعيان الدينية

205. تعرضت المباني والأعيان الدينية التابعة لمجموعات دينية مختلفة لهجمات متعمدة خلال أعمال العنف في تموز/يوليو وما بعده، مما أثر على المباني الدينية الدرزية، والمسيحية، والسُنيّة المسلمة.

206. وكانت المجالس والمقامات الدرزية[21] الأكثر تضررًا، حيث أفادت التقارير بأن 82 موقعًا قد تضرر، وتمكنت اللجنة من توثيق 14 منها[22] من خلال مقابلات وزيارات ميدانية وصور وفيديوهات مؤكدة.

207. وتأثرت ثانيًا المواقع التي تخصّ المسيحيين، حيث تأثرت ست كنائس حسب التقارير، وتمكنت اللجنة من توثيق النهب والتخريب في أربع كنائس، وحرق ثلاثة منها.[23] كانت جميع الكنائس المتأثرة تقع في قرى ذات غالبية درزية، بينما لم تتأثر الكنائس في المناطق التي يسكن فيها المسيحيون والبدو فقط. وإنّ جميع المواقع الدرزية والمسيحية المتأثرة تقع في القرى الشمالية والغربية والجنوبية الغربية، وحدث الحريق أو تدمير المواقع بين 13–20 تموز/يوليو أو بعده. وتعرضت الغالبية العظمى منها للنهب والتخريب والحرق الجزئي على الأقل. وتعرض العديد منها لإطلاق النار بأسلحة خفيفة ومتوسطة. ووقع الحرق المنهجي لمعظم المواقع في القرى الشمالية والغربية بين 17 و20 تموز/يوليو أثناء دخول مقاتلي العشائر.

208. كما تم توثيق استهداف أربعة مساجد خلال الأحداث، ثلاثة في مدينة السويداء وواحد في بلدة شهبا من قبل المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء. على الرغم من أن مسجد الحروبي في شمال مدينة السويداء تعرض لإطلاق

[21] المجلس هو بيت عبادة درزي، يؤدي وظيفة مشابهة للمسجد، بينما المقام هو أيضًا مكان عبادة ويوجد بداخله ضريح مكرّس لتكريم ذكرى الشيوخ الدروز.

[22] مقام الخضر في الصورة الكبيرة؛ مزار النبي هابيل (مقام) في الصورة الصغيرة، مقام النبي شثث في ذكير، مقام الخضر في نجران، مقام مولاي الكلمة في قرية المجيمر(تضرر وتعرض للتخريب دون حرق)، مجلس المجدل، مقام النبي داود في المجدل، مقام الخضر في قرية لبين، مقام مزار يسوع في قراصة، مجلس ربعة حازم، مقام سيدنا أبو عبد الله محمد بن وهب القرشي في السويمرة، مقام الخضر في خلخلة، مقام الخضر أبو الهول في قرية حزم، المجلس الديني الجنوبي في طربية، ومقام الخضر في سميع.

[23] تم حرق كنيسة الصليب المقدس في تعارة، وكنيسة مار ميخائيل في الصورة الكبرى، وكنيسة مار بولس في رضيمة اللوى بالإضافة إلى تعرضها للنهب والتخريب، بينما تم نهب وتخريب كنيسة سيدة البشارة في المزرعة. كما تأثرت كنيسة مار جاورجيوس في الدويرة، وكنيسة السيدة العذراء في مجدل. تستمرّ التحقيقات في هذه الحالات.

النار وتضرر بين 13 و15 تموز/يوليو، إلا أن النهب والتخريب على الأرجح وقع بعد مغادرة مقاتلي الحكومة والعشائر في 16 تموز/يوليو.[24]

209. وتم حرق موقع ديني درزي واحد على الأقل، وهو مقام الخضر في الصورة الكبيرة، عندما دخل مقاتلو قوات الأمن الداخلي والعشائر إلى القرية، بعد كمين القافلة في 30 نيسان/أبريل قرب براق (انظر الملحق الثاني القسم أ، أعلاه]. تمت إعادة طلاؤه بعد ذلك الحدث لكنه احترق من جديد بعد 14 تموز/يوليو وتعرض للتخريب، بما في ذلك بالكتابات على الجدران.

210. ولا توجد معلومات متاحة تشير إلى استخدام أي مكان عبادة في أي وقت في سياق أحداث السويداء من أجل تخزين الأسلحة، أو كمواقع إطلاق نار، أو بأي طريقة أخرى تحد من الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني على مثل هذه المواقع، رغم أنه لا يمكن استبعاد أن بعض الأضرار التي لحقت بالهياكل كانت عرضية أثناء الاشتباكات.[25] ومع ذلك، وثقت اللجنة إطلاق نار يحتمل أنه بدأ داخل المواقع الدينية حيث أصاب الجداريات واللوحات والرموز الدينية الأخرى.

211. وبالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالمباني الدينية، تضررت النصوص الدرزية والمسيحية وتدمرت، مع ترك صفحات ممزقة ونصوص محترقة جزئيًا داخل المباني الدينية وخارجها. في الكنائس المسيحية، تعرضت التماثيل الدينية والجداريات للكسر أو الإزالة، وكذلك الصلبان والمذابح. كما كُتبتْ كتابات مهينة على جدران المواقع والمقامات الدينية الدرزية في كثير من الحالات، وتم تحطيم رموز النجمة الدرزية الخماسية.

212. وبعد أعمال العنف في تموز/يوليو، استمرت التقارير الموثوقة بشأن تدنيس المواقع الدينية وإن كان ذلك على نطاق أقل بكثير. على سبيل المثال، أفادت التقارير أن مقاتلين من البدو أضرموا النار في مقام الخضر في قرية سميع قرابة 14 آب/أغسطس، مع انتشار فيديو الحرق على وسائل التواصل الاجتماعي.[26] وبالمثل، نُشر فيديو آخر على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر مجموعة من الشباب الدروز يدخلون ويخربون مسجد عمر بن خطيب في المقوس، على الأرجح في تشرين الأول/أكتوبر. وبحسب التقارير، احتجزت السلطات المحلية الدرزية في السويداء بعض المتورطين بعد نشر الفيديو الأخير.

ياء. دور المعلومات المضللة في تأجيج العنف والعقبات أمام المصالحة

213. وقعت الأحداث العنيفة في السويداء في سياق متزايد الاستقطاب حيث انتشرت معلومات مضللة وكاذبة على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، في الوقت نفسه تم تقييد الوصول إلى المعلومات المباشرة بسبب تعطيل وسائل الاتصال في المحافظة من 15 إلى 21 تموز/يوليو.[27] أنشأ هذا الاضطراب سياقًا مناسبًا لانتشار المعلومات الكاذبة، ولحصول الانتهاكات التي لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كاف في الوقت الفعلي.

214. وتسبب التسجيل الصوتي المسيء المذكور أعلاه، المنسوب زورًا إلى شيخ درزي، في اشتباكات في جرمانا وأشرفية صحنايا في نيسان/أبريل (انظر الملحق الثاني القسم ألف أعلاه)، إلى جانب زيادة ملحوظة في الخطاب الطائفي المناهض للدروز على الإنترنت. لعبت المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا أيضا في تشكيل السرديات خلال أعمال التصعيد في السويداء، وخاصة لتعبئة مقاتلي العشائر. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الجهات الإعلامية الراسخة أو المتجذرة ضمن البنية الإعلامية سرديات انتقائية أو مضللة للأحداث.

---

[24] أُفيد عن وجود 40 مسجدًا في السويداء. وقد وثّقت اللجنة تعرّض 4 مساجد منها للتخريب والهجمات. ولا توجد تقارير عن أضرار لحقت بمساجد أخرى في السويداء حاليًا، لكن لا يمكن استبعاد ذلك.

[25] تجدر الإشارة أيضًا إلى أن مسجد عمر بن خطيب في المقوس يتمتع بموقع استراتيجي وقد يكون تأثر بالقتال في تلك المنطقة بين 12 و14 تموز/يوليو.

[26] https://www.facebook.com/reel/1949861165841677؛ هناك أيضًا تقارير موثوقة تفيد بأن مقام الشيخ عبد الله في بيت جن في ريف دمشق بالقرب من جبل الشيخ تعرض لهجوم بالمتفجرات في 21 تموز/يوليو، وربطت بعض المصادر هذا التفجير بأحداث السويداء.

[27] أبلغ سكان السويداء باستمرار أن شبكات الهواتف المحمولة والإنترنت تعرضت لانقطاعات كبيرة حتى 15 تموز/يوليو، مما أعاق قدرتهم على الحصول على المعلومات ومشاركتها أثناء استمرار العمليات العسكرية. استنادًا إلى التحليل الفني الخبير الذي قدمه مرصد مونيتور لبروتوكول الإنترنت (مرصد مونيتور لبروتوكول الإنترنت (مختبرات سودا، جامعة مونيتور) / KASPR داتاهاوس PTY LTD)، تشير قياسات الشبكة النشطة إلى حدوث اضطراب كبير ومنسق في الاتصال بالإنترنت في السويداء في تموز/يوليو 2025. حدد التحليل فقدان أولي للاتصال في 15 تموز/يوليو، ولوحظ أولًا في الجانب الشرقي من السويداء، وتلاه انقطاعات أوسع وأكثر حدة من 16 تموز/يوليو فصاعدًا مما أثّر على المنطقة، بما في ذلك عدة أيام بدون اتصال. ووفقًا للتحليل، يبدو أن فترة الاضطرابات المنسقة الأكثر شدّة حصلتْ بين 16 و 21 تموز/يوليو، حيث أدت الانقطاعات المتزامنة عبر عدة مواقع إلى تقييد الوصول إلى الإنترنت والاتصالات الرقمية في جميع أنحاء المحافظة. مرصد مونيتور لبروتوكول الإنترنت هو مبادرة بحثية مستقلة تابعة لجامعة مونيتور، انظر https://ip-observatory.org.

215. ونشرت بعض قنوات التواصل الاجتماعي المؤثرة بين العشائر معلومات كاذبة أو مضللة حول الانتهاكات ضد البدو، مما شجع على فزعة العشائر. في بعض الحالات، كانت المعلومات ملفقة بالكامل، مثل تداول فيديو من الموصل، العراق في عام 2015 يظهر داعش وهو يرمي الناس من المباني ونسب زورًا إلى مقاتلين دروز.[28] في أمثلة أخرى، تم تحريف مقاطع فيديو فعلية متعلقة بالأحداث، مثل فيديو مصور يظهر[29] جثتي امرأة وطفل مقطوع الرأس، كدليل على قيام المجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء بقطع رؤوس أطفال البدو. لكن التحقيق اللاحق للجنة أوضح أن رأس الطفل قد انقطع نتيجة مقذوف وليس نتيجة قطع رأس متعمد [(انظر الملحق الثاني، القسم هاء أعلاه). بالإضافة إلى هذه المعلومات المضللة، حرّضت بعض القنوات أيضًا بشكل مباشر على العنف ضد المجتمعات الدرزية.[30]

216. وبالمثل، انتشرت معلومات كاذبة تضخم الادعاءات الكاذبة عن انتهاكات من قبل مقاتلين حكوميين وعشائريين، مثل ادعاءات بمذبحة كبيرة في مستشفى السويداء الوطني، رغم كثرة الفيديوهات المتاحة للانتهاكات الفعلية.[31]

217. وخلال أكثر من 400 مقابلة أجرتها اللجنة، تمت الإشارة كثيرًا إلى مثل هذه الفيديوهات والادعاءات الكاذبة – مما يدل على انتشار سرديات المعلومات المضللة في جميع المجتمعات، الأمر الذي قد يجعل المصالحة أكثر صعوبة في المستقبل. شملت هذه الادعاءات الفاضحة حالات إزالة الجنين من رحم نساء من الدروز أو البدو، أو قتل الرضّع حديثي الولادة بطرق مروّعة. من المهم ملاحظة أن اللجنة لم تؤكد أيّ من هذه الأقوال.

218. وبالمثل، غالبًا ما أظهر من قابلتهم اللجنة عدم إدراكهم للانتهاكات التي تعرض لها مدنيون من المجتمع الآخر حتى بعد أشهر على مرور الأحداث، مما يدل على الحاجة إلى مصادر معلومات غير منحازة تتشارك بها وتثق بها جميع المجتمعات في سوريا. وفي هذا الصدد، تلعب وسائل الإعلام الحكومية دورًا مهمًا في مواجهة المساحات الإعلامية المنغلقة المسببة للانقسام التي تولدها خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي.[32]

219. وساهم بعض الصحفيين الذين رافقوا قوات الأمن الحكومية أثناء ارتكاب الانتهاكات في تشويه الأحداث. في إحدى الحالات، وصف مدني محتجز لدى قوات الأمن الداخلي بعد إعدام أحد معارفه في 15 تموز/يوليو في مدينة السويداء، أنه طلب منه صحفي مستقل تقديم تقرير إيجابي عن معاملة قوات الأمن الداخلي للمدنيين، وقد تمت مشاركته على وسائل التواصل الاجتماعي.[33] في نفس اليوم، قام شخص آخر يرتدي سترة "صحافة" بتنفيذ عملية إنقاذ مزيفة لمدنيين دروز خلال مداهمة للجيش العربي السوري ونشر اللقطات على الإنترنت لتصوير قوات الحكومة وكأنهم يحمون المدنيين.[34]

***

[28] انظر، https://www.facebook.com/reel/992513519497204 تم الاطلاع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 2026، وهو أيضًا مسجل لدى اللجنة.

[29] انظر، https://t.me/ZabidNewsOfficial811/40438، تم الاطلاع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 2026، وهو أيضًا مسجل لدى اللجنة.

[30] انظر، https://t.me/ZabidNewsOfficial811/40502، تم الاطلاع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 2026، وهو أيضًا مسجل لدى اللجنة.

[31] انظر، https://x.com/k7ybnd99/status/1945697837448106123?s=20، تم الاطلاع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 2026، وهو أيضًا مسجل لدى اللجنة.

أكدت اللجنة جريمة قتل واحدة على يد قوات الحكومة داخل المستشفى، وحادثة أخرى تمت فيها مشاهدة شخص حيًا للمرّة الأخيرة بينما يتم استجوابه داخل المستشفى وتم العثور على جثته في الخارج بعد فترة وجيزة (انظر الملحق الثاني القسم دال أعلاه)، لكن التحقيق لم يثبت أي حدث قتل جماعي داخل المستشفى في تموز/يوليو 2025.

[32] من المعروف أنّ هذه الخوارزميات أصبحتْ تغذي العنف بشكل متزايد، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة، انظر مثلًا http://international-review.icrc.org/articles/how-harmful-information-on-social-media-impacts-people-affected-by-armed-conflict-926

[33] مسجل لدى اللجنة.

[34] مسجل لدى اللجنة.

ترجمة غير رسمية

الملحق الثالث – القانون الواجب التطبيق

1 . سبق للجنة أن درست الأطر القانونية الوطنية والدولية الواجبة التطبيق في تقريرها A/HRC/59/CRP.4، ضمن الملحق الثالث. ولا يزال كل من الإطار القانوني الوطني والتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن التزامات الدولة بموجب المعاهدات الدولية الملزمة، نفسها كما ورد في ذلك الملحق. وتتمحور الأسئلة الرئيسية لهذا التقرير حول ما إذا كان القانون الدولي الإنساني ينطبق، وما هو القانون الخاص (lex specialis) فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في جرمانا وأشرفية صحنايا في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وفيما يخص السويداء في تموز/يوليو.

2 . وفي أعقاب انهيار حكومة الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، واستبدالها بحكومة مؤقتة، ثم بحكومة جديدة في آذار/مارس 2025، أُدرجت تغييرات جوهرية في الإطار القانوني المحلي في الجمهورية العربية السورية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الالتزامات القانونية الدولية للجمهورية العربية السورية قائمة فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي. إلا أن التغيرات السريعة على أرض الواقع، إلى جانب إعادة ترتيب الجهات الفاعلة فيما يخص سلطات الحكومة المؤقتة، تتطلب إعادة النظر في بعض الأوضاع من حيث الإطار القانوني المنظِّم، وهي أمور لا تُعد جميعها ذات صلة بهذا التقرير.

الإطار القانوني الوطني

3 . لم تُحدد معالم القانون المحلي بدقة حتى وقت صياغة هذا التقرير، وذلك بعد صدور إعلان دستوري حل محل دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 في 12 آذار/مارس 2025. وينص الإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس ونُشر في الجريدة الرسمية، في المادة 48 على ما يلي: "تمهد الدولة الأرضية المناسبة لتحقيق العدالة الانتقالية من خلال... إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي ألحقت ضررًا بالشعب السوري وتتعارض مع حقوق الإنسان". ويشير هذا النص إلى اتخاذ الحكومة المؤقتة إجراءات لاحقة مطلوبة، حيث توضح المادة 51 أنه "يستمر العمل بالقوانين النافذة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها". ومع ذلك، لم تُنشَأ بعد الهيئات والمؤسسات الفرعية المختلفة المكلفة بمراجعة وتفسير التشريعات المحلية بموجب تلك الوثيقة، مما يجعل جميع التشريعات التي لم تُلغَ صراحةً بموجب مرسوم منفصل سارية المفعول.

4 . ولا يزال التفسير والتطبيق الموضوعيان لبعض القواعد، ولا سيما النص الوارد في المادة 3 على أن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع، إلى جانب نص المادة 12 لبذي بموجبه " تُعد جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية جزءًا لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري"، بحاجة إلى توضيح من خلال التشريعات اللاحقة والفقه المحلي.

5 . ولم تُسنّ بعد التشريعات التي ينبغي توضيحها بعد اعتمادها، لكنها ستشكل الإطار المحلي للتحقيق في الأحداث المذكورة في هذا التقرير وملاحقة مرتكبيها. ومن المرجح أن تشكل التشريعات الجنائية الأساسية، مثل قانون العقوبات العسكري، والمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950، بصيغته المعدلة، وقانون العقوبات السوري، وهو القانون رقم 148 لعام 1949 بصيغته المعدلة، وكذلك قانون تجريم التعذيب لعام 2022، وهو القانون رقم 16 لعام 2022، نواة الإجراءات الجنائية المحلية فيما يتعلق بالوقائع الموصوفة في هذا التقرير.

الإطار القانوني الدولي

6 . وكما أشارت اللجنة مؤخرًا، لم يُغيّر التغيير الداخلي في الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2024 التزامات الدولة السورية بموجب القانون الدولي العام، بما في ذلك التزاماتها بموجب كل من المعاهدات الدولية حقوق الإنسان والمعاهدات الإنسانية الدولية والقانون الدولي العرفي.[1] ويترتب على ذلك أن الإطار القانوني الدولي الشامل، كما هو موضح في العديد من تقارير اللجنة، لا يزال ساريًا.[2]

[1] أنظر في A/HRC/ 59/CRP.4، الانتهاكات ضد المدنيين في الساحل وغرب وسط سوريا (في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس)، الملحق الثالث، 11 آب/أغسطس 2025.

[2] أنظر على سبيل المثال، A/HRC/58/CRP.3، "شبكة العذاب": الاعتقال التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة على يد القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية"، الفقرة 461 (27 كانون الثاني/يناير 2025)، مقتبسًا A/HRC/21/50، الملحق الثاني (16 آب/أغسطس 2012).

7 . ولا تزال أراضي الجمهورية العربية السورية تشهد نزاعات مسلحة دولية وغير دولية خلال الفترة قيد الاستعراض. وكما لحظت اللجنة منذ فترة طويلة، فإن وجود نزاع مسلح يستدعي تطبيق القانون الدولي الإنساني لا يحل محل التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن كلا النظامين القانونيين لا يزالا نافذيْن ويُعتبران متكامليْن ويعزز أحدهما الآخر. وينص مبدأ القانون الخاص على تطبيق مجموعة القوانين التي تتضمن القواعد الأكثر دقة، لا سيما في حالة الاختلاف.[3]

أ. القانون الدولي لحقوق الإنسان

8 . ظلت الجمهورية العربية السورية طرفًا في معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها سابقًا، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1969)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1969)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1969)، واتفاقية حقوق الطفل (1993)، بالإضافة إلى بروتوكولها الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2003)، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (2003)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2004).

9 . وبصفتها دولة طرفًا في معاهدات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه، فإن الجمهورية العربية السورية ملزمة بالتحقيق في الانتهاكات وتوفير التعويضات في حالة السلوك غير القانوني فيما يتعلق بهذه الالتزامات التعاهدية.[4]

10 . كما يظل القانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان ملزمًا للدولة. ووجدت اللجنة أيضًا أنه على الأقل، فإن القواعد الآمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ملزمة للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسيطر على الأراضي في البلاد وتديرها.[5]

11 . وكما هو مشار إليه أعلاه، وعلى الرغم من وجود نزاعات مسلحة دولية وغير دولية متعددة على الأراضي السورية، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق بالتزامن مع مبدأ قاعدة التخصيص الذي ينص على تحديد الالتزامات والواجبات المنطبقة بدقة.[6] وفيما يتعلق بالأفعال الموصوفة في هذا التقرير والتي ترقى إلى انتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن هذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى الجرائم بموجب التشريعات المحلية للجمهورية العربية السورية.

ب. القانون الدولي الإنساني

12 . بالمثل، أثرت الظروف إلى تغيير الحكومة بالتأكيد على تصنيف النزاعات المختلفة التي تحدث على أراضي الجمهورية العربية السورية، ولكن ليس على التزامات الدولة نفسها بموجب المعاهدات والقانون العرفي. ولا تزال الجمهورية العربية السورية طرفًا في اتفاقيات جنيف لعام 1949، بالإضافة إلى عدد من معاهدات القانون الإنساني الدولي الهامة الأخرى.[7] وهي ليست طرفًا في البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، 8 حزيران/يونيو 1977. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القانون الإنساني الدولي العرفي المنطبق على مختلف النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ساريًا على كل من تلك النزاعات.

13 . وبخلاف الأحداث التي تم فحصها في A/HRC/59/CRP.4، لم يكن هناك نزاع مسلح غير دولي قائم ومستقر بين الجماعات المسلحة التي يقودها الدروز في ريف دمشق أو السويداء وأي طرف آخر قبل هذه الأحداث مباشرة. وكانت السويداء هادئة نسبياً خلال السنوات الخمس الماضية، ولم تكن الجماعات المسلحة الموجودة فيها منخرطة في أي قتال مطول مع أسلاف الحكومة الحالية أو السابقة.

---

[3] محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرأي الاستشاري الصادر في 9 تموز/يوليو 2004، تقارير محكمة العدل الدولية لعام 2004، الفقرة 106؛ محكمة العدل الدولية، مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، الرأي الاستشاري الصادر في 8 تموز/يوليو 1996، تقارير محكمة العدل الدولية لعام 1996، الفقرة 25. انظر أيضًا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13 (26 أيار/مايو 2004) الفقرة 11.

[4] انظر على سبيل المثال التحليل المتعلق بهذه الالتزامات الواردة في التعليق العام رقم 31 للجنة المعنية بحقوق الإنسان، CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13 (26 أيار/مايو 2004) الفقرتين 15 و16.

[5] أنظر على سبيل المثال، A/HRC/21/50، الملحق الثاني (16 آب/أغسطس 2012).

[6] أنظر الحاشية 94 أعلاه.

[7] اتفاقيات جنيف لعام 1949 (اتفاقية جنيف الأولى، اتفاقية جنيف الثانية، اتفاقية جنيف الثالثة، اتفاقية جنيف الرابعة)، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 (1977)، واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954، وبروتوكول لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954، وبروتوكول جنيف بشأن الغازات الخانقة أو السامة والوسائل البكتريولوجية لعام 1925، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام 1972، وبروتوكول لاهاي الثاني لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1999، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.(2013)

14. وهناك نزاع مسلح دولي مستمر بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، نتيجةً للاحتلال العسكري المتواصل للأراضي السورية، والعمليات العسكرية الإسرائيلية التي تتجاوز خط السيطرة لعام 1974 على الأراضي السورية، فضلاً عن الهجمات المزعومة من قبل القوات الإسرائيلية على أفراد الجيش العربي السوري وقواعده ومواقعه ومعداته، بما في ذلك هجمات على قوات الحكومة السورية في السويداء، واستهداف وزارة الدفاع وغيرها من المواقع، وذلك في سياق متصل بأحداث السويداء. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لا جدال في أن قانون النزاعات المسلحة الدولية ينطبق على إسرائيل والجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الإسرائيلية على الأراضي السورية.

15. ويطرح هذا التقرير سؤالاً منفصلاً وهاماً حول ما إذا كان هناك نزاع مسلح غير دولي قائم بين الجمهورية العربية السورية والجماعات المسلحة التي تعمل ضد الحكومة في السويداء وجرمانا وأشرفية صحنايا خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ونظراً لعدم وجود أي صلة بين هذا النزاع ونزاع مسلح مصنف سابقاً، يتعين على اللجنة مراجعة ما إذا كان اختبار تاديتش ذو الشقين قد استُوفي، أي ما إذا كان العنف المسلح قد بلغ الشدة المطلوبة، وما إذا كانت الجماعات المسلحة المعنية منظمة بشكل كافٍ لتصنيف النزاع كنزاع مسلح غير دولي.[8] وبما أن البروتوكول الإضافي الثاني غير قابل للتطبيق في هذه الحالة، فإن اللجنة تشير فقط إلى المتطلبات الأساسية الواردة في المادة 3 المشتركة بشأن الشدة والتنظيم، كما وردت في الفقه الدولي. وعلى الرغم من أن تحليل تصنيف النزاعات غالباً ما يدرس الشدة قبل النظر في القدرة التنظيمية للجماعات المسلحة، إلا أنه في هذه الحالة، ونظراً لتعدد الجهات المسلحة الفاعلة، يُفضل دراسة مختلف الجهات الفاعلة وقدراتها الفردية أولاً.[9]

16. وعند النظر في مسألة القدرة التنظيمية للأطراف، من المهم أولاً التمييز بين أطراف أي نزاع. فمن جهة، كانت هناك سلسلة من الجماعات المسلحة بقيادة الدروز التي نشطت في السويداء وجرمانا وأشرفية صحنايا خلال الفترة قيد الدراسة، والتي تميزت بهياكل واضحة وتسلسل قيادي منظم حول غرفة عمليات مشتركة، نُظمت أجزاء منها تحت راية "المجلس العسكري"، ولاحقاً "الحرس الوطني". وكانت الفصائل التي شكلت هذه الجماعات موجودة قبل أحداث العنف قيد الدراسة. وقد تمكنت من تنظيم الخدمات اللوجستية والعمليات بطريقة منسقة، وفرض سيطرة فعالة على الأراضي خلال الفترة المذكورة. كما كانت هناك مجموعات أصغر شملت المقاتلين الدروز المسلحين بمستويات متفاوتة من التنظيم والقيادة والسيطرة، بالإضافة إلى متطوعين للدفاع عن القرى أو الأحياء، وأفراد حملوا السلاح بشكل مستقل. ومن جهة أخرى، كانت هناك قوات الحكومة السورية وتشكيلات قبلية، مع أن التشكيلات القبلية لم تشارك بأعداد كبيرة إلا في نهاية الفترة المذكورة. وتتمتع قوات الأمن الداخلي السورية التابعة لوزارة الداخلية والجيش العربي السوري التابع لوزارة الدفاع بهياكل مفصلة ذات قيادة وسيطرة واضحة كقوات دولة، ولا يتم الطعن في كفاية تنظيمها لأغراض مسألة التصنيف.

17. وفيما يتعلق بمسألة شدة المواجهات المسلحة التي يغطيها هذا التقرير، فقد وقعت اشتباكات في البداية بين تشكيلات مسلحة يقودها الدروز، بما في ذلك حركة رجال الكرامة، وقوات الحكومة السورية، لا سيما في جرمانا وأشرفية صحنايا خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025.[10] ورغم استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل سوريا منذ تغيير الحكومة عام 2024، فقد شنت قوات الدفاع الإسرائيلية سلسلة من الضربات التي صرحت علنًا بأنها تهدف إلى التصدي للهجمات والتهديدات الموجهة ضد الطائفة الدرزية السورية على خلفية أحداث أشرفية صحنايا خلال تلك الفترة.[11] وإضافة إلى ذلك، اشتبكت قافلة من عناصر الجماعات الدرزية المسلحة،

[8] أنظر قرار تاديتش بشأن طلب الدفاع بالطعن التمهيدي في الاختصاص القضائي، 1995، الفقرة 70. وأنظر أيضاً، على سبيل المثال المعايير الإرشادية المبينة في الحكم الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، محاكمة بوشكوسكي وتارتشولوفسكي، IT-04-82-T المؤرخ 10 تموز/يوليو 2008، الفقرات. 177-178. [اقتباسات داخلية محذوفة]. انظر أيضًا، المحكمة الجنائية الدولية، الحكم في محاكمة الحسن ICC-01/12-01/18، 26 حزيران/يونيو 2024، الفقرة 1097

[9] للاطلاع على قائمة بالعوامل غير الشاملة، أنظر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الحكم في محاكمة بوشكوسكي وتارتشولوفسكي، IT-04-82-T المؤرخ 10 تموز/يوليو 2008، الفقرات 198-203، والتي يمكن تلخيصها في وجود هيكل قيادة؛ ونظام تأديبي داخلي؛ والقدرة الكافية على تنفيذ قوانين النزاع المسلح؛ والقدرة على استخدام التكتيكات العسكرية وتحقيق الأهداف العسكرية من خلال تنفيذ عمليات عسكرية منظمة؛ والقدرة على تنظيم اللوجستيات؛ وما إذا كانت الجماعة المعنية قادرة على التحدث بصوت واحد. وللاطلاع على مجموعة أكثر بساطة من المعايير، أنظر المحكمة الجنائية الدولية، الحكم في محاكمة كاتانغا، ICC-01/04-01/07، الصادر في 7 آذار/مارس 2014، الفقرة 1186. لغرض تحديد ما إذا كان النزاع المسلح لم يكن ذا طابع دولي، يجب تحديد ما إذا كانت الهيئة جماعة مسلحة منظمة، وقد يكون من المناسب النظر في قائمة العوامل غير الحصرية التالية: التسلسل الهرمي الداخلي للقوة أو الجماعة؛ وهيكل قيادتها والقواعد المطبقة داخلها؛ ومدى توافر المعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة النارية؛ وقدرة القوة أو الجماعة على التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها؛ ومدى وخطورة وشدة أي مشاركة عسكرية. ولا يعتبر أي من هذه العوامل حاسماً بشكل منفرد. [اقتباسات داخلية محذوفة].

[10] أنظر، على سبيل المثال المعايير الإرشادية المبينة في الحكم الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، محاكمة بوشكوسكي وتارتشولوفسكي، IT-04-82-T المؤرخ 10 تموز/يوليو 2008، الفقرات. 177-178. [اقتباسات داخلية محذوفة]. انظر أيضًا، المحكمة الجنائية الدولية، الحكم في محاكمة الحسن ICC-01/12-01/18، 26 حزيران/يونيو 2024، الفقرة 1097

[11] رئيس الوزراء نتنياهو يتحدث مع الزعيم الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل، الشيخ موفق طريف، 2 أيار/مايو 2025، متاح على: https://www.gov.il/en/pages/spoke-tariff020525.

كانت تسعى لتعزيز الجماعات الدرزية في هاتين المنطقتين، في مواجهة مسلحة في منطقة براق قبل انسحابها إلى الصورة الكبيرة، ما أسفر عن مقتل ما بين 30 و48 مقاتلاً. ثم انسحبت الجماعات إلى مواقع جنوب الصورة الكبيرة. وشهدت الاشتباكات في أشرفية صحنايا على وجه الخصوص استخدامًا للأسلحة الخفيفة والمدافع المثبتة على المركبات، بالإضافة إلى الطائرات المسيرة المسلحة. واستمرت هذه المواجهات لمدة ثلاثة أيام تقريباً قبل أن تهدأ، بالتزامن مع إرسال قافلة التعزيزات والكمين الذي تلاها.

18. ووقعت العديد من المواجهات الصغيرة في المنطقة، إلا أن الجهات الفاعلة المتورطة لم تتضح على الفور. وفي السويداء، أقامت الجماعات المسلحة أعداداً متزايدة من نقاط التفتيش المستقلة، على الرغم من وجود قوات الأمن الداخلي الممولة من الحكومة والمجندة محلياً في المحافظة.

19. وبدأت الشرارة التالية للعنف الشديد في حوالي 11 يوليو/تموز في المنطقة المحيطة بحي المقوس بمدينة السويداء. وفي ذلك الوقت، اشتبكت جماعات درزية مسلحة منظمة مع جماعات بدوية غير منظمة في المنطقة، مما أسفر عن أكثر من 100 قتيل وجريح، واستُخدمت في القتال قذائف الهاون والأسلحة النارية المحمولة على المركبات، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المقاتلين. واستمرت هذه الاشتباكات بدرجات متفاوتة حتى تدخل الجيش العربي السوري في 14 يوليو/تموز، والذي اشتبك أيضاً مع جماعات درزية مسلحة عند دخوله السويداء. وتعرض الجيش لكمين من قبل جماعات مسلحة بقيادة درزية، مما أسفر عن مقتل ثمانية من أفراد القوات الحكومية على الأقل، فضلاً عن إصابات وأسر مقاتلين آخرين. وأقله من تلك اللحظة، بدأ قصف مدفعي مكثف لمدينة السويداء، باستخدام الدبابات والصواريخ وقذائف الهاون والطائرات المسيرة، حيث تقدم الجيش السوري إلى المدينة في 14-15 يوليو/تموز. وفي بعض المناطق، واجهت القوات الحكومية مقاومة شرسة، إما من المدافعين المحليين أو من الجماعات المسلحة المنظمة التي تمكن الجيش لاحقاً من التغلب عليها أو اضطر للانسحاب.

20. وبحلول الرابع عشر من الشهر، تدخلت إسرائيل إلى جانب الجماعات المسلحة الدرزية، وشنّت غارات على القوات السورية، ما أسفر عن مقتل وإصابة المئات من جنود الحكومة وقوات الأمن الداخلي. وبذلك، إضافة إلى بلوغ عتبة الشدة اللازمة لنزاع مسلح غير دولي، كان هناك نزاع مسلح دولي موازٍ يدور في الوقت نفسه (عدا وجود نزاع مسلح دولي بحكم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية والهجمات والتوغلات في أراضٍ غير محتلة في أماكن أخرى). ولا تتوفر معلومات كافية لتحديد مدى سيطرة القوات الإسرائيلية على الجماعات المسلحة غير الحكومية التي يقودها الدروز، لكن من الواضح أنها كانت تعمل بالتنسيق فيما بينها، إذ بدا التدخل الإسرائيلي متسقًا مع الدعم الجوي القريب للقوات المتحالفة.

21. وفي حين أنه لا يمكن وصف القيادة والسيطرة الدقيقة للتشكيلات القبلية العاملة في المناطق بعد الانسحاب الرسمي للقوات السورية في 16-17 تموز/يوليو بدقة، فإن اللجنة مقتنعة بأن أعمال هذه الجماعات كانت مرتبطة بشكل كافٍ بالنزاع المسلح لإثبات الصلة بهذا النزاع، مما يُدرج هؤلاء الفاعلين ضمن نطاق قانون النزاعات المسلحة غير الدولية ويؤدي إلى وجود مسؤولية فردية محتملة عن جرائم الحرب حسب الاقتضاء.

22. وفي الختام، من المعقول الاستنتاج أنه حتى منتصف يوليو/تموز على الأقل، كان هناك نزاع غير دولي قائم بين الجماعات الدرزية المسلحة المتمركزة في السويداء والموالية للمجلس العسكري، ثم لاحقًا للحرس الوطني للسويداء. وفيما يتعلق بأي استخدام للقوة من جانب إسرائيل على الأراضي السورية دون رضا الطرف الآخر، سواء قبل ذلك أو بعده، ينطبق قانون النزاعات المسلحة الدولية أيضًا بين القوات الإسرائيلية والسورية العاملة في السويداء وغيرها من المناطق المذكورة في هذا التقرير. أما بالنسبة للأحداث التي سبقت ذلك التاريخ، والمتعلقة بأحداث جرمانا وأشرفية صحنايا، فينبغي دراستها بشكل أدق من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع العلم أن تفسيرًا معقولًا آخر هو أن النزاع المسلح غير الدولي بدأ خلال أحداث أشرفية صحنايا في 30 نيسان/أبريل، بالتزامن مع أحداث طريق السويداء–دمشق السريع في منطقتي براق والصورة الكبرى.

ج. القانون الجنائي الدولي

23. فيما يتعلق بإطار القانون الجنائي الدولي، لا يزال الإطار القانوني التعاهدي والعرفي الملزم للجمهورية العربية السورية ساري المفعول. أما بالنسبة للنزاعات المسلحة الدولية، فلا تزال أنظمة الخروقات والانتهاكات الجسيمة ذات الصلة، الواردة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكول لاهاي الثاني لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1999، والبروتوكول الإضافي الأول، نافذة.

24. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التزامات القانون الجنائي الدولي المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المصدّق عليها عام 1955، سارية المفعول.

25. ورغم توقيع الجمهورية العربية السورية على نظام روما الأساسي عام 2000، إلا أنها لم تُصدّق عليه قط، وحتى كتابة هذه السطور، لم يصدر أي إعلان أو إحالة ذاتية تُجيز اختصاص المحكمة فيما يخص الأحداث في سوريا. ونظرًا لمحدودية تطبيق قانون المعاهدات الصريح الذي يُنظّم الجرائم الدولية في سوريا، وخاصةً فيما يتعلق بالطبيعة غير الدولية للنزاعات المختلفة في المقام الأول، ويظل القانون الجنائي الدولي العرفي هو الإطار الأساسي الذي تُحلّل من خلاله جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الدولية.[12] وتعتمد اللجنة في المقام الأول على اجتهادات المحاكم الدولية والتعريفات الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي حظيت بقبول واسع النطاق باعتبارها تُرسي أركان الجرائم الدولية العرفية، مُكمّلةً بدراسات مُستشهد بها ومقبولة على نطاق واسع تجمع أدلة على ممارسات الدول المتسقة والاجتهادات.

26. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تتوافر لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بوقوع سلوك يستلزم مسؤولية جنائية فردية، فإنها عادةً ما تُنسب هذا السلوك إلى أحد أطراف النزاع. واللجنة نفسها ليست جهة قضائية أو شبه قضائية تُصدر أحكامًا بشأن النية الإجرامية المطلوبة لأفراد محددين.[13]

ترجمة غير رسمية

[12] أنظر A/HRC/21/50، الملحق الثاني.
[13] أنظر A/HRC/52/69، الفقرة 2.

NATIONS UNIES UNITED NATIONS

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyria@un.org •

Established pursuant to UN Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011), extended by 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022), 52/30 (2023), 55/22 (2024), and 58/25 (2025)

REFERENCE: COISYRIA/29/2025

11 September 2025

Dear Foreign Minister Al-Shaibani,

My fellow Commissioners and I would like to express our renewed appreciation for your government's support to the mandate of the Commission through Human Rights Council resolution 58/25 and our cooperation since. We are looking forward to meeting you soon in Damascus.

In line with our mandate, we are currently investigating a range of violations alleged to have occurred in Suwayda governorate during July 2025, including the unlawful killing of civilians, torture and ill-treatment, abduction and looting and destruction of civilian property, in preparation for our upcoming briefings to the UN Human Rights Council in September and General Assembly in October.

In this regard, as requested through our focal point within the Ministry, we would like to seek access to Suwayda' and other areas hosting people displaced from Suwayda' for our team of investigators within coming weeks. In addition, if feasible, we the Commissioners could also conduct a one-day visit to Suwayda' during our upcoming visit to Syria, for instance on 18 September, in order to prepare for the investigative visit by the team by meeting community leaders and members of civil society.

During these upcoming visits, we would be grateful for information from the interim authorities concerning the violent events in Suwayda' governorate and the overall context in which they occurred, including the preceding late April violent events in Jaramana and Ashrafiyat Sahnaya, Rural Damascus, as set out in further detail in the Annex to this letter.

We thank you once again for the Syrian interim government's support and look forward to our meeting and continued engagement in furtherance of our mandate.

Sincerely,

Paulo Sérgio Pinheiro
Chair, United Nations Independent International
Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

H.E. Mr. Asaad Hassan al-Shaibani
Minister of Foreign Affairs and Expatriates
Syrian Arab Republic

Request for information regarding incidents and events under investigation occurring in April and July in Rural Damascus and Suwayda' governorates respectively and related contextual information

The Commission would be grateful for information from the interim authorities concerning the below listed incidents under investigation occurring in April and July in Rural Damascus and Suwayda' governorates respectively, as well as concerning the overall context before, during and after their occurrence. If it would aid in identifying the particular incident or support the interim government's own investigations, the Commission would be pleased to provide further information, subject to the informed consent of sources and in line with standard practices, through its focal point within the Ministry of Foreign Affairs.

In this regard, the Commission has obtained reliable accounts detailing incidents involving killing and injuring of civilians, abductions and acts of humiliation and degradation — including the forced shaving of Druze men — as well as looting and the destruction of civilian property. We are also looking into allegations of forced displacement of Bedouin communities. We would be grateful for any relevant information the interim authorities may provide, pertaining to events occurring on the dates and in the locations listed below:

- Between 27 and 30 April 2025, civilians were reportedly killed, injured and detained in the context of attacks on residential neighbourhoods and armed clashes in Ashrafiya Sahnaya, Jaramana (Rural Damascus) and Suwayda' governorate.
- On 11 July 2025, a civilian was reportedly held captive and ill-treated by a group of unknown armed men on the Damascus-Suwayda' highway, reportedly triggering further abductions of civilians by armed men in Suwayda' governorate.
- Between 13-16 July 2025, civilians were allegedly killed and injured, both in clashes and in house raids in different parts of Suwayda' governorate, including Suwayda' city and surrounding villages, including Al Tha'la, Walgha and Al Marzr'a villages. Civilian property was allegedly looted, damaged and destroyed, including religious sites such as churches and at Druze shrines in al Majdal, Najran and Qarrasa, including by being set on fire. In Suwayda' National Hospital specifically, civilians, including medical personnel, were allegedly killed and injured on 15-16 July.
- On 20 July 2025, the Druze Sheikh Abdullah shrine in Beit Jin, Jabal Al-Sheikh area, Rif Dimashq was allegedly attacked and damaged.
- Between mid-July and mid-August 2025, humanitarian workers were allegedly abducted in Suwayda' city, Suwayda' governorate.

In this context, the most useful forms of assistance for the Commission are the facilitation of unrestricted access to victims or witnesses known to the interim government and the provision of materials, imagery of incident sites, assessments of any munition remnants, forensic data, expert, military and/or forensic reports, as well as maps and any other relevant documentation that could be shared with the Commission.

We also note the identical letters dated 16 July 2025 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations regarding the alleged killing and injury of civilians and members of the interim authorities' security forces in airstrikes by the Israel Defence Forces on that date and would be grateful for further details on these alleged attacks. We also welcome information regarding the 30 April 2025 airstrikes which allegedly hit residential area in Ashrafiya Sahanaya, Rural Damascus with casualties reported.

Further, we would appreciate information regarding the interim authorities' operations in Suwayda' governorate prior to the escalation and since 13 July and whether the interim government's operations in Suwayda were deemed law enforcement or military operations, or a combination thereof. In this context, we welcome information regarding the number of internal security forces and armed forces deployed locally in Suwayda before, during and after the escalation, and information regarding the operational relationship, if any, between these forces and the tribal fighters who took part in the Suwayda' confrontations. We would also be grateful for information on the locations and timings of clashes and attacks between the internal security forces, Bedouin and tribal fighters and Druze fighters respectively and related casualty figures, as well as information on specific incidents in which civilians and those who had laid down their arms, were killed and injured.

The Commission is aware of the interim government's numerous meetings with the Suwayda' community leaders since December 2024. In this context, the Commission would also be grateful for information regarding the interim government's efforts to protect civilians before and during the clashes involving Bedouin and tribal fighters and Druze fighters, including on the Suwayda'–Damascus highway. In this regard, the Commission would appreciate information regarding official statements, orders and communications made by the interim authorities to security forces, factions affiliated with the interim authorities and tribal fighters with the aim of protecting civilians in the lead up to and during the Suwayda' July incidents. In particular, we would welcome information concerning what actions the interim authorities undertook to address alleged human rights violations as soon as credible information concerning alleged unlawful killing, injuring, degrading treatment and abductions of unarmed civilians and widespread looting and property damage and destruction and forced displacement emerged.

We have also received information regarding the alleged abduction of women and girls from Suwayda' governorate, as well as allegations of rape and sexual violence. We would be grateful for any information that the interim authorities may have regarding these allegations and whether any individuals have been investigated and/or arrested for such actions, as well as efforts to inform family members of abductees of such investigations.

Regarding humanitarian assistance, the Commission has received information about alleged restrictions to the delivery of humanitarian assistance to Suwayda' governorate in the immediate aftermath of the mid-July violence. It would appreciate information on this as well as on measures taken by the interim authorities to address the mass displacement of civilians, both Druze and Bedouins, some of whom are reportedly still prevented from accessing homes and villages located west and north of Suwayda' city.

Concerning accountability, we note reports that members both of the internal security forces (under the Ministry of Interior) and the armed forces (under the Ministry of Defence) have been arrested for their alleged role in crimes committed in Suwayda' and have been referred to the judiciary. We would be grateful for further information regarding the number of individuals arrested and detained; their ranks and functions in regular forces, or alternatively under which armed group they operated; the legal basis for their arrest; the charges that have been brought against these alleged perpetrators; and the courts in which these cases will be tried. We also seek information on any other sanctions applied to members or commanders of forces in relation to these events, such as formal reprimands, dismissals, transfers, or relief of command. We note the 31 July announcement by the Ministry of Justice regarding the establishment of a committee to investigate the recent events in Suwayda'. We have sought a meeting with the committee during our upcoming visit to Syria, and look forward to its findings, which we encourage the interim authorities to publicize.

Last, we would be interested in information regarding the steps taken by the interim authorities to prevent future violence in Suwayda', as well as in other areas of the country, including by addressing online and offline hate speech and all forms of incitement to sectarian violence.

***

ترجمة غير رسمية

الملحق الخامس جدول الانتهاكات حسب الموقع

الجدول 1: مزاعم الانتهاكات التي تم التحقيق فيها في مواقع مختارة (م=مؤكدة بحلول 1 آذار/مارس 2026)[1]

الموقع	النهب	الحرق	القتل			الهجمات على المواقع الدينية	النزوح
			الرجال	النساء	الأطفال		
داما	م						م
الدور	م	م	م			م	م
حزم	م	م				م	م
جرين	م	م					م
الكفر	م	م					م
الخالدية	م	م					م
كناكر	م	م	م			م	م
خلخلة	م	م				م	م
خربة	م	م					م
لاهثة	م	م	م	م			م
لبين	م	م				م	م
مجادل	م	م				م	م
المنصورة	م	م	م		م		م
المزرعة	م	م	م	م		م	م
المجيمر	م	م				م	م
نجران	م	م				م	م
عرى	م						م
قراصة	م	م	م	م		م	م
رضيمة اللوى	م	م	م	م		م	م
ريمة حازم	م	م	م	م		م	م
سهوة بلاطة	م	م	م	م			م
صلاخد	م	م					م
سميع	م	م				م	م
شهبا	م	م	م	م	م	م	م
الصورة الكبيرة	م	م	م	م		م	م
الصورة الصغيرة	م	م	م			م	م
مدينة السويداء	م	م	م	م	م	م	م
السويمرة	م	م	م			م	م
تعارة	م	م	م			م	م
الشعلة	م	م	م	م	م	م	م

[1] لاحظ أن هذا الجدول يتضمن الانتهاكات حسب الموقع. يهدف إلى تقديم لمحة عن التأثير العام على المدنيين بدلا من تفصيل الانتهاك المرتكب على يد الجناة. تعرضت 35 قرية للحرق والنهب في شمال وغرب السويداء خلال عمليات قوات الحكومة ومقاتلين العشائر من 14 إلى 16 تموز/يوليو، بالإضافة إلى الفترة الأكثر تدميرا بين 17 و19 تموز/يوليو. كما يشمل الجدول القرى التي ارتكب فيها المجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء انتهاكات مثل شهبا والمنصورة، بالإضافة إلى أماكن سجلت فيها انتهاكات من قبل مقاتلي العشائر، والمجلس العسكري والجماعات المسلحة الأخرى في السويداء، في تواريخ مختلفة، مثل أم الزيتون.

ترجمة غير رسمية

ذكير	م	م			م	م	م
الطيرة	م	م	م				م
أم الزيتون	م	م	م	م			م
أم حارتين	م	م					م
ولغا	م	م	م	م	م	م	م

ترجمة غير رسمية